

كما لمزاعه كذا في السراجية وفي السراجية ولو شرط بعض العمل على حجب الكرم فسدت في التمسك واما على
 فخل من صفته على العمل بالملك فالحرج من حجب العمل والاول نقصان العمل الثاني
 على العمل الاول ارجح منه على خلاف ذكرناه في المزاعه وفي السراجية العمل لا يمكن ان يكون فيه بطلان
 الاول وفي خلاصة المصنفات ولو دفع الكرم معاملة كان الورق والحطب منها كالمزاعه بريد بالحطب فليس
 الخلف في قوله بالبيع من الاشجار الممنوعة عند التشيئة فلا وفي السراجية واذا ادرك البطم والبارحان كان
 الاتفاق عليها وكذا اذا ادرك القطر والعلوق وفيها ايضا او كان الخيل بين اثنين ففقد احداهما
 صاحبها على ان الخارج منها انما هو بالخارج منها على قدر الملك والاجر العمل في كسر الدقاييق
 بالعدركا لمزاعه بان يكون العمل سارقا او مريضا لا يقدر على العمل كذا في مختصر القندوري في التمسك
 وكذا لو كان العمل سفوف الخيل يعني يفسد العقد في كسر الدقاييق وتبطل الموت في التمسك الموت
 الملك طلت المزاعه والموت ولو كانت الارض مزرعة لم يكن للوارث ان يخذل الارض حتى يحمي
 وفي السراجية لو دفع ارضه الى اخيه فبكر بالانصف فموس في صاحب الارض والعارف بقرية واحدة
 واجترأ على العمل في الفصول جلال منها فخل عليها فمزة او ارض فيها زرع باع احد الشريكين نصيبه من النخلة
 والمزعة او من الارض والزرع قال الناطق رحمه الله لا ذكره في الاصل ومعنى ان يجوز ان يشتري قام
 مقام البائع في جميع ذلك فلا يتضرر الشريك وفيه ايضا اذا دفع الكرم معاملة ثم باع صاحب الكرم كرمه
 بعد ما غلب العمل النخرج الممنوعون هو قواعلي اجازة العمل وان لم يكن لا يكون موقوف ولا يجوز بيعه ولا
 للعمل سوى قيمته عند هذا اذا لم يكن فيه زرع فان كان يكون قواعلي اجازة المزاعه ثبت الزرع او لم
 وفيه ايضا وفي مجموع النوازل سئل نجم الدين رحمه الله عن ان شترى كرا فادركت غلاته فبيعه فبطل
 اكاره من المشتري الا كاحصته من ذلك قال ان رضى الاكار بالبيع واجازت صارت الغلة كلها
 برضا بالبيع في الكل وان لم يخرجه لم يخرجه بالبيع الا حصته فيه فانه جواز البيع **باب المنفقات**
 في القرائن في من الابانة ومن فتاوى محمد بن وسيل السمرقندي رحمه الله في معلوم كان يعلم الصبيان
 لاسل قريته فاجتمع اهل الارض وجاهد كل واحد بعض البذر من عنده فزادوا يكون الخارج للمعلم ثم حصروا
 وداسوه فجميع ما خرج لاسل البذر لانهم لم يسلموا البذر الى المعلم فيكون الخارج للمعلم وانما بذر وانما بذر
 وفيه ايضا من الظهيرة الممنوعة واذا دفع المزاعه وتلاني فثبتت بقرية زرع واستحصت فموتته ومن

رب الارض على قدر نصيبها وفي الخلاصة واذا ثبت بقي رب الارض لم يمتنع قوله وفيه ايضا وان ثبت
 لبيتي اللجينة فهو متطوع والزبد بين المزلزلة وبين رب الارض على ما نطقت في هذا جواب العقيبه
 الى جعفر رحمه الله وسكنا في الفتاوى النظرية وفي المصنفات شجرة في رجب نبتت من عروقها في ارض
 نيرة فان كان صاحبها الذي سقاها وابنته فهو له وان كان نبت بنفسيه فهو لصاحب الشجرة ان صدق
 الارض انه عرق شجرة فان كذب فالقول وفيه ايضا رجب له شجرة لو نبتت في ملك غير رجب نبتت للرجل
 الرجل تلك التلات من ذلك الغير ان كانت التلات من لوط قطعت الشجرة لم يجر اليه ولو كانت تليس
 فالهبة حايظه وفيه ايضا لو اهدى الرجل في سبب رجب الى كرم غير نبتت منها شجرة فهو لصاحب الكرم لا لرجل الهبة
 له وكذا لو وقعت فحصة رجب في كرم غير نبتت منها شجرة فصار هذا الاول سواء وفيه ايضا نبتت شجرة او
 زرع في ارض انسان عن غير ان يزرعه احد فهو لصاحب الارض لانه متولد من ارضه فيكون جزءا له فيكون
 له وفي الكبرى الخطيب في المروج ان كان في ملك رجل ليس لاهل ان يحيطوا بالاباؤن المالك لانه تصرف في ملكه
 وان كان في غير ملك احد لابس له بالتصرف وان كان نبت ذلك في كرم الى اهل لابس ان يخطب
 ما لم يعلم ان ذلك ملكه لان المصالح كذلك المروج والكبريت والنفار في المروج الادوية لما قلنا وفي
 خلاصة المصنفات من الطحاوي والكلام اذا ثبت في ارض رجل فليس للمنع عن الاحتشاش فان كان
 الرجل محتاجا الى احتشاش فان وجد في موضع اخر فليس له ان يرض ملكه غير اذنه وان لم يجد في موضع اخر فليس
 له حب الارض لو دخل انسان ارضه غير اذنه فاحتشش ليس له حق الاستدانة سواء كان سقاها وقام عليه
 او لم يقيم عليه في ظاهر الرواية وفيه ايضا ولو كان في ارض رجل على فاختار انسان من فلكه فاختار انسان
 عليه كما لو اخذ من بعض من صاها على فاختار انسان الا ان صاها على بالارض فصار غير ما ومن اخذ منه
 كان ضامنا وفيه ايضا من الكبرى غيره واذا اخرج من طريق العائمة او على شط نهر العائمة او على شط حوض
 القربة فالشجرة للنفاس لانه لا يملك هذه الولايات في اول كرامته فان قطعه بعد ذلك فنبتت شجرة
 في النفاس لانه نبتت من ملكه في الكبرى ارض ما تارباها وعجز اهل القربة عن ادائها فصار ادائها
 سبيها للسلطان فالاولى للسلطان ان يوافقها وليست في الخارج من اجزائها لتبقى الرقبة على اربابها
 وان اقتدر اجازتها جاز للسلطان ان يبيعها وان اراد السلطان ان ينسبها لنفسه لم يغيره بان يبيعها
 من غير ثمنه سائر المنفعة الاولى للملك لا للنفاس ولا لاهل القربة

في الهداية للموات لا ينفق من الارض لا مقطوع المادونة والقنينة عليه او ما يشبه ذلك مما يمنع الزراعة
سمى بطلان الانقطاع به قال فان كان منها عادية لا مالكا او كان مملوكا في الاسلام لا يعرف له مالكا
بميتة وهو بعيد من القرية بحيث اذا وقف في اقصى العام فضا لم يسمع الصوت فيه فهو موات في ملك
العدوى للموات الاراضي التي لم تقطع والعدوى متبديا الى الجيوب على عاد المراد من القديم وفي
الهداية معنى العادى قد مر باربعين ايضا والمردى عن محمد رحمه الله يشترط ان لا يكون مملوكا لم يسمع
مع النقط الارفاق بها يكون ميتة مطلقة فاما التي هي مملوكة للمسلم او ذمي مع انقطاع الارفاق بها يكون
ميتة مطلقة فاما التي هي مملوكة للمسلم او ذمي لا يكون مواتا واذا لم يعرف مالكا يكون لمجتمعة المسلمين ولو ظهر ملكا
يرود عليه فيفسد الزمان نقص منها والبعد من القرية على ما قال شرط ابو يوسف رحمه الله لان الظاهر ان
يكون قريبا من القرية لا ينقطع ارفاق أهلها عنه قيد الحكم عليه ومحمد رحمه الله اعتبر انقطاع ارفاق أهلها
عنها حقيقة وان كان قريبا من القرية وفي منطقة القنينة من المختص ان الاراضي المملوكة اذا انقطع أهلها موات
وفي شرح الموات اذا كان مملوكا من اهل المسلمين لا يملك بالاجراء وفي منطقة الخوض والاراضي المملوكة
اذا انقضت أهلها في كاللفظ وقيل للموات هي التي لم يكن ملكا لحد ولم يكن مرافق البلدة وكانت خارج
البلدة قربت من البلدة او بعدت وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال هي بقعة لو وقف رجل على اوتاه
من العام فادى عليه صوته لم يسمع اقرب من العام الذي في المحيط قال محمد رحمه الله في كتاب التبرك كل ارض
لا يملك احد وقد انقطع عنها المادون لم يكن من مرافق اهل المصر والقرية كان مواتا وان كانت قريبة من الموات
وعن ابي يوسف رحمه الله انه شرط مع ذلك ان يكون بعيدا عن العرانات والفضل بين البعية القربى مردية
عن ابي يوسف رحمه الله قال يقوم الرجل بهوى الصوت من اقصى الموات على مكان اعلى او بادي على صوت
فان الموضع الذي يسمع صوته فيه يكون قريبا من العرانات ان الموضع الذي لا يسمع صوته فيه يكون بعيدا في
البتالي للموات لا يعرف العام بفضله من حاجة اهل المنطقة والمري لكل بلد على ذكره الطي ودي عن ابي
يوسف رحمه الله انه قد غلوه وقد جعل ما جرد عنه المادون من العرانات مواتا وفي العرانات قال الاراضي المملوكة
اذا انقضت أهلها في كاللفظ وقيل للموات وفي كثر الدقاني ومعدل عنه العرانات لم تحل عود اليه موات
وان اقبل لا في السرجية او احياء ميتة باذن الامام ملكها وان كان بغير اذن الامام لم يملكها خلا فاعلا
وفي المحيط وجه اخر ليس ان لا يملك بالاجراء ملكا رقبته الارض او منفعتها كان الفقيه ابو القاسم يقول ان الملك

رقبته ويملك منفعة الاستقلال بها وعامة المتابع رحمه الله يقول انك يملك رقبته كذا في الباب وفي
 خزائن الفقه ويملكه بثبته شيئا وبأذن الامام باجبا ويملكه ليا به واجبا يضرب خراج عليه ان لم يكن يقبه
 من مال الانهار وفي الرضى ومروست از فقيه ابو الليث رحمه الله كذا من مباح را مالك نشود بغير خبر
 بمارت كردن وديوار كردن يا بمارت كردن يا برون كردن آب دروي وفي الهداية من حج
 ارضا ولم يجر با حتى بقيت ثلث سنين اخذها الامام بدفعها الى غيره لان الدفع كان الى الاول لمير
 فحصل المنفعة للمعين من حيث العشر والمخرج فاذا لم يحصل دفعه الى غيره تخصيصا للمقصود لان التحجير ليس
 باجبا ويملكه ان الاجبا وانما هو العارة والتحجير للاعلام وفي مشكلات القدوري من حجر ارضا وخط حولها
 بالاجبي تحجير من سوا من اراد عمارتها والثلث من السنين ليس بقدر لازم وانما هو راي عمر رضي ذلك
 على ما وقع في القلب انك اجبا وما في خلاصة المضرات قوله من حجر ارضا بريد من خط حول الارض
 بالحيارة بعد ان يقطع له الارض كيلا يسرع في اخذها غيره الى ان يجرها وجميعا انه لا يمكن بالتحجير وانما هو
 بهامس غيره وليس لاحد ان يجره وكان نزول في الارض المباحة روى عن محمد رحمه الله انه قال لو جرى الماء
 ارضا موت ملكها وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله انما يصير الملك له باجدا لثبته بالابن روى
 وابكر ابا واما اجراء الماء فيها مكنه اروي عن عبد الله النعمي رحمه الله وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
 من احاط على الارض فليد في فتاوى ابي الليث في كتاب المزراع قال سليمان رحمه الله ارضا الموت
 اذا بنى الرجل حوله فله وكذلك ان كرها قال الفقيه انما يصير الملك له بالاشياء والثلث انما من بني
 حولها او يجرها او يجرى اليها ما يملكه اروي عن ابي عبد الله النعمي رحمه الله من احس له انما يملكها اذا جرى
 عليها الماء وروى الحسن المهري رحمه الله عن غيره من جدب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من احاط حائط
 على ارض فليد في الحائط والاجبا وان كرها وليس فيها وان كرها ولم يسقها ولم يجرها فليس باجبا كذا اذا
 حفرها ولم يسقها فليس باجبا فان سقاها مع ذلك فهو اجبا واذا حفرها او سقاها بحيث يعصم الماء فلو اجبا
 فهو الذي ذكرنا من تفسير الاجبا ومروى عن محمد رحمه الله روى ابن رستم عنه وعن ابي يوسف رحمه الله العباد
 او النوس او الكرب والسقي وعن محمد رحمه الله ايضا الكرب باجبا وذكرنا خمس الائمة السري الاجبا وان يحلها
 صا للزراعة بان كرها او ضرب عليها السنة او حفرها بغير اوفية ايضا من حجر على ارض حارة متشعبة
 فلهذا ما ذكرنا في التحجير باجبا وصوره التحجير ان يجرها حوله من الموات ولقصد احاطة بذلك

الموضع ولم يكن الا حيا الى الانعدام الا ان حيا الى ان يعلم بعد ان تموضع حوا ذلك الموضع تجري ارجح
 فيها من الخشيش والحجر حوا او ينوس حوا اعضاءه يا ربته لك اذا انقضى الارض من الخشيش او حرق فيها
 من النوك فهذا الحجر وليس حيا وقد صرح عن عمره الدالة قال من احي ارضا ميتة فهي له وليس الحجر
 بثلاث سنين حتى يفهمه يقضي ان يكون له حق قبل الثلث وبأخذ بعضنا نحن حجة الدالة
 الحجر يفيد لك موقا الى ثلث سنين للحجر حتى ان انما لو احي هذه الارض قبل ثلث سنين البصير
 لكما للمحى لانه صار ملكا للمحى وبعضنا نحن رجلا الله قال ان الحجر لا يفيد لكما للحجر حتى قالوا لو احي
 واحي هذه الارض البصير لكما لهذا المحى ومن حجر ارضا ثلث سنين او اكثر لا يمكن لكما البصير حتى بها
 من غيره ولم يكن لغيره ارضا كما انزل في الارض الميتة في الهداية الحجر قد يكون لغيره حجران غرس
 حوا اعضاءه يا ربته او انقضى الارض او حرق فيها من النوك او حصده فيها من الخشيش او النوك وحدها
 حوا جعل التراب عليها من غير ان يتم المسألة لينع ان من الدخول او يخرج من بيرو ذرا او ذرا
 وفي الاخير ورد الاخبار ولو كرهها وسقاه فغن محمد رجلا الله حيا ولو فعل احدكم ما يكون الحجر اوان سقاه
 مع حجر الانهار كان حيا ولو جرد القليل ولو جردا وسقاه بحيث يصح ما يكون الا حيا ولا من حجره البتة
 وفي المسئلة روى ابراهيم بن رستم عن محمد رجلا الله حيا ارضا موتانا ثم حيا واخر حيا ارضا حيا و
 والاول سكت حتى اجابوا عنها الارض قال ترك الاول من ارض الرابع طريق الى ارضه لا سكت
 الاول والثاني والثالث حيا الى ان طريقا فاذا احي الرابع فقد احي طريقا من حيث المعنى فيكون له
 فيها طريق في الفتوى العباسية عن محمد رجلا الله الكراب ليس حيا والا ان يذروني الى نية وروى في
 ارض الموت بنا في بعضها اوزرع فيها زر عاقلا كان ذلك حيا ولذلك البعض دون غيره الا
 ان يكون عمر اكثر من النصف فيكون حيا ولكل من قول الى يوسف رجلا الله وقال محمد رجلا الله اذا
 كان الموت في وسط حيا يكون حيا ولكل من كان الموت في حيا لا يكون الا حيا ولا ياتي في
 المحيط واذا احي ارضا ميتة له باذن الاله فلم يرها صالحة للزراعة فتزكها في راء خور من كل الماويل
 ان نيزعها منه فتهلك الشئ من رجلا الله فيه كان النقية ابو القاسم احمد بن حمزة عصفه الصفار البجلي رجلا الله
 يقول ليس ذلك كان يقول الاول حتى بهما لم يتعلما فاما اذا تركها واعرض عنها بطلت حيا وكان الشئ
 حتى بها وغيره من الشئ من رجلا الله قالوا يقولون للاول ان نيزعها من يدان في في الهداية ولو

اي ثم ترك في غير هذه قد قيل في احوالها ان ملكا ملكا لا رتبها فاذا ترك
 فان في احوالها والاصح ان الاول ينزعها من الثاني لانه ملكها بالاجابة على النطق بالحد في الاصل
 في التملك ملكه لا يزول بالترك وفي الثانية ذكر في شرب الاصل في يوسف رحمه الله في التملك
 ان ينعى الامام عليه غير فلم ينعى الاراضي من الغنائم وذكر في ملك القسم القسم بعضه فترك لم
 ينعى يكون مواتا وفي مختصر القدر في ملك الذي بالاجابة على المسم وفي الكافي في النسخ لم ينعى
 ولان الاجابة على الملك هو كما لم ينعى في ارباب الملك في القرائن في من النسخية ولم ينعى ان يقطع
 من طريق الجادة ان لم ينعى المسلمين فيها ايضا وليس ان يقطع الطريق ان كان لهم طريق اخرون
 فصل في موات في الهداية ولا يجوز احياء ما قرب من العام ويترك مري لاهل القرية ومطر حاصصا
 لتحق حاتم اليها حقيقة او وليها على ما بينه فلا يكون مواتا لتعلق حقهم بهما به الطريق والنهر
 في التملك في كتب الشرب ما رواه يترك حريا لاهل العورات مري لاهل القرية ومطر حاصصا
 وفي رواية الفقه ومن احيوا مواتا في عند ابي يوسف رحمه الله معتبره بغيره ان كانت من خير ارض الخراج
 في ارضه وان كانت من خير ارض الغنم في غنمته وفي خلاصة المصنفات قوله بغيره ان يتركها
 لان خير الشيء يعطى له كما كفا الدار يعطى له حكم الدار حتى لصاحبها لا ينعى به ولا يجوز احياء ما قرب من
 الى مواتا وفي الهداية وبغيره الغنم في ارض الموات اذا احيى لان ابتداء وتوطيف الخراج على
 المسلم لا يجوز الا اذا استقام بالخراج لانه حينئذ يكون الباقي الخراج على اعتبار الموات وقد مرخه في المجلد الاول
 في باب الغنم الخراج وفي الثانية في فصل في موات الحيوان يجوز بيع الارض للمحبي ذن الامام فان احيى
 بغيره باعها لا يجوز عند حنفية رحمه الله خلافا لهما

احكام الحرم والشرب
 وفي البيهقي من غير مري في مواته فان كان للعطن في مري اربعون ذراعا من كل جانب بالاجابة
 كذا في نسخة القاب وفيه ايضا العطن موضع الابل وحريم اربعون ذراعا من كل جانب بالاجابة والنسخ
 المسمى الذي سبق به الموات وحريم النسخ اربعون ذراعا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله موات ذراعا
 من كل جانب وفيه ايضا وان اجمعت الى اكثر من ذلك زينة عليه فان الاعتدال للجهة لا التقدير
 لان في المسئلة خلافا في النسخ وفي المسئلة في باب حنفية رحمه الله حريم مري اربعون ذراعا
 واما لاربعةون ذراعا في مواته لان حريم العيس خمسمائة ذراعا من كل جانب وقيد بالنسخ

لان جرم العطش اربعون دراعا بالاتفاق وفي محقر العذري وان كانت عينها فيها تسماية ذراع
فمن اراد ان يخرج في جوامع فيها وفي الطلوي والسمائية جرم سماية ذراع وفي السرجية من جرنه في
ارض موات لم يمتح حرما عند الحفرة رجم الله عند الحفرة وقال ابن مدين رحمه الله صلح الله بيني بالاج
ثم المتي عند ابي يوسف قد رصف بطن النهر من كل جانب قال محمد رحمه الله قد رصف بطن النهر من كل جانب
وفي الحديث ثم من اعطى رضى الله ان جرمه قد رصف بطن النهر من كل جانب عند محمد رحمه الله قد رصف بطن
النهر وهذا الفرق بالناس في التمسك اذا اخوانا في فلاة باذن الامام وعند حال المعبر الاذن وكنا
الخاصة في ارض الموات كما ذكرنا في البناء وان كل رص من رص في ارض غيره فادان رطل
ارض ليعب النهر ليس ذلك ولكن يمتح في بطن النهر ويعالج وان كان ضعيف دخله باذن وفي السرا
ممكن ان في ارضه ميراث عين ما له من الناس من الدخول في ارضه الا ان يكون للناس حصة في ذلك
ولا يجدون ما من غير فيكون عليه حتم ما لا تقايم ومما سمع وليس عليهم باضمانه وروى محمد
واذ انشع المحتاج الى التمسك من الدخول في ملكه يقال له ان باذن بالداخل اعلم اليها قال الشيخ
عن احمد بن محمد ان بقا قوم بالسلاح ولو كان له ملك فالمسطرة لقاها بحدود السلاح وفي محقر
العذري وبداهة الفقهس كان له نهر في ارض غيره فليس جرم الا ان يعقبت عليه على ذلك عند محمد
العدو والمسا لصاحب الارض عند حاشية النهر على عليه ولي على طلبة وفي الهداية والشجرة توك
ارض موات لها جرم ايضا حتى لم يكن لغيره ان يورس نخوة في جرمه لانه يحتاج الى جرم بغيره ويطع فيه
مقدح حماية ارضه به وورد الحديث في التواخي الى من الفتوى رجل الف نرب انسان بن شيخ ارضه
بنرب غيره قال الامام البردوي ضمن وقال الامام خواهر زاده رحمه الله لا يضمن بعد الفتوى في نرب انسان
النرب لانه يظن ان نربى لو كان هو جازا في نرب الاصل للامام السرخسي رحمه الله وفي الثانية ليس
لا حدان لست ارضه وورعه من نهر الغير او عينة او قنانه اضطر لذلك لم يضطر وان سقى ارضه او ورعه
بغير اذن صاحب النهر فلا ضمان عليه فيما اخذ من الماء وان اخذه مرات يرد به السلطان بالنرب
او ذلك في فيها ايضا قوم لهم اراضي على نهر لا يعرف كيف كان بين المملوك في الماضي اختصوا في النرب
فمضى قدر اراضيهم لكل انسان بحصة بخلاف الطريق اذا كان بين جماعة ودار ادهم او مع من دار
اليه متين فان تلك الزيادة من الطريق لان الاستطراق الى دار الكثرة نحو الاستطراق الى دار

الضيقة لا يفتوت ذلك الخلف الشرب في الهند لو ختموا ولا يدري كيف كان أصلهم
 الشرب على قدر ارضهم وان ارادوا القسمة فامنع واحد منهم اجبر على التخصيص الا ان يكون فيه ضرر
 وفي كثر الدقايق الشرب الماء والانهار العظام كدجلة والفرات غير مملوكه لكل ان يلقى ارضه ويحيا
 ونهره ونصيب الرعي عليه ويكرى منها نهر الى ارضه ان لم يضر العامة في الانهار المملوكة والابار وارض
 لكل شربة وسقي وابتدأ الارض وان خفي تحريم النهر لكثرة البقر يمنع وفي الصفة الشرب بكثر الماء في
 عرف الفقهاء وهو عبارة عن نوية الانسحاق بالماضي للمزارع او الدواب في الهند الاصل في قوله
 عليه السلام ان من شرب في الثلث في الماء والكلاء والنرد المرو من نهر كان الانسحاق بضو الا
 والاقتباس منها ولو لم يصاحبها الماء كالحشيش الذي نبت بنفسه من غير فرع واستتبت فمن سبق اليه
 يد فقطعه واخره ملكه واما الماء التي في الابار والانهار فالمن شربا فيه والنهر وهو شربا بسببه ثم
 والبهائم لا يمنع احد منه دون سقى الفروع والاشجار فلصاحب المنع من ذلك ثم من سبق يده فيجوز
 انما ملكه من غيره من الشفة ايضا الانهار العظام التي ليس بمملوكه الا كالموت والدجلة لا يمنع من
 السقي ايضا فان ساق منه نهر الى ارضه كان له او احياها الا ان ياذن الامام ونصب عليه
 اوساية فان اخرج ذلك بالنهر فكل واحد من المسلمين منعه وفي كثر الدقايق والحوز في الكور يجب
 لا يمنع الا باذن صاحبها وفيه ايضا وكري نهر غير مملوك من بيت المال فان لم فيه شي بخلافه
 كرية وكري هو مملوك على اهل البلد بجر الاعلى على كرية ونوته كرية النهر الشرب عليهم من اعلاه فان جاوز
 رجع من في الهند شرب ثم كرية هذا النهر على اصحابه الى ان جاوز كرية وليس عليه كرية سفوية وعندها
 ايضا وان جاوز كرية وفي السراجية نهر من قوم امتنع بعضهم عن كرية فالحاكم يامر اخرون ان يكرروا
 ولهم ان يمنحو الشرب من الشربة بدفع اليهم حصه وفي كثر الدقايق ولا كرية على اهل الشفة وفيه ايضا
 قال لرجل سقى لوما من نهر حتى يفتيك لوما من نهر لم يجز وفيه ايضا اراد رجل ان يدخل الماء في
 دارة وجرب الى البستان فلم يجز وفيه ايضا ولو استأجر اصحاب الشرب من نهر الشرب منهم كل
 نهر شربا معلوم ويقوم على ذلك في كثر الدقايق ويورث الشرب لوصي الانسحاق بعينه في السراجية
 ولو اوصى بان يلقى من ارضه مده معلومة جازت وفي كثر الدقايق ولو ملأ ارضه فزرت ارض
 ارضه او غرت لم يمنع من السراجية لوجه الشرب معضود لم يجز وفي كثر الدقايق والامام

وليوسب وبيها يصايح وحيي سرب بعير ارض
 صيد مركبي است كه بكمير و نه مركبي را كه بر انكيزه و قد مرخوزه في كتاب الشركة في باب شركة الاعمال
 وفيه ايضا صيد كردن بر قصد ليو و طرب كردن است بر قصد ريفت نفس و طلب زرق حاصل
 و في السجته قال رضي الله عنه الاصطيا و صيغ قوله تعالى اصل لكم صيد البحر الا اذا كان على قصد اللهو فانه
 بكبره وفيه ايضا اخذ الطير بالليل صيغ لكن الاول ان لا يفعل في المنطقه و كل اخذ الطير بالليل و هو
 من النفي فذلك المنطقه ان كان الله تعالى اصل الصيد مطلقا و في ترجمه الفقه يجوز الاصطيا و بته
 اشيا و الكلب للعلم و القند و الباري الصفه و العقاب و سائر الجوارح الملعنة اذا ذكر الله تعالى
 ارساله فاخذ الصيد و جرحه و امسكه و مات حل اكله و في خلاصه المضمرات قوله و يجوز الاصطيا و بالكلب
 و القند و التمر و اللسد و الرئب و ابن عرس اذا كان معي و لا يجوز الاصطيا و بالخيز و ان علم
 و فيها ايضا بشرط الحمل ان يكون الصايد من اهل الزكوة بان يعقل الذبح و التسمية حتى لو كان صيدا
 المجنون اذا كانا يعقلان الذبح و ان يكون له طر التوحيد و عوى اعتقاد كالمسلم او دعوى للاعتقاد
 كالكفاي و سياتي نحوه في الذبح و في البناء و بشرط ان يكون من الكلب اهل الذبح و كذلك
 الراعي و في السجته يجوز الصيد بالكلب الملعن و القند و الباري و سائر الجوارح الملعنة و اما ربه ان يعلم
 ان يترك الاكل ثلث مرات و عن اخيه رحمه الله انه لم يقدر فيه و قال انما يعرف ذلك بالاجتهاد و هو ايضا
 تعلم الباري ان يرحم اليك اذ دعوتك و ترك الغفوة في الغفوة و ما تعلم باجتهاد و هو ان ذنب
 و نزل ابو يوسف رحمه الله و محمد بن الحسن بن سعيد بن كبر و نورد و صيد را بخداوند تسليم بايد و
 المتفق بر است صيد كردن بر جرح است كنهه كان آموخته چون يوز و سك و باز و ساهن و هر كه اعم
 جرح است كنهه كه بود چون ارزد و كان و برندگان و بالات جرحه چون تبر و سابر و صيغ در چرخي
 و جرح حلال بود و في البناء و لا توقفت في تعليم هذه الاشياء في ظاهر الرواية عن اخيه رحمه الله
 لا يוכל ما صاده اولاد و لا نيا و يוכל ان كانت و ما بعده قالوا اذا صادت و لم ياكل منه فقد صعد
 و في شرح العلاءي في باب اخيه رحمه الله قال الكلب اذا تعلم فترك مرة لم يزل عليه علمه لم يترك و لم
 يقدره ابو حنيفة رضي الله في ذلك فوضه الى اهل تلك الصنعة و قال انما ترك ثلث مرات
 فقد تعلم فان صادت من العمود و اكثر و لم ياكله لم يוכל الاول و لا الثاني لانه غير مسلم بعد و يוכל

الرابع وفي التلث روايتان وفي السراجه مكره تعليم بطير الى وفيه ايضا الكلب المعلم اذا اكل من
 الصيد لم يוכל صيده ويقضي حركته اصطفا من قبل عند ابي حنيفة رحمه الله وفي مختصر القندوري ان اكل
 منه الكلب الفهم يוכל وان اكل منه البازي يוכל في النبايع فان اكل اصطفاه بعد تعليمه
 فقد حرم كل صيد اصطفاه قبل ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لما وبسائط تعيد ثانيا على نحو ما ذكرنا
 وفي التلذذ وعند هالاجرم ولكن يتنافى التعليم وفي شرح العبادي الكلب المعلم اذا اكل من الصيد
 بعد تعليمه يحكم بحمله ولا يוכל كل ما قد صاد قبل ذلك قال رحمه الله يוכל وفي التلذذ والاساك
 ليس شرطية اي في البازي حتى لو اكل من الصيد يוכל الباقي في خلاصة المفردات ولو اخذ الصيد
 في صاحبه واخذه ثم وثب فخذ الصيد قطعه فاكلها وهو في مريضه جبان على تعليمه في القندوري الكلب
 اذا اكل من ثم الصيد بعد ان ياخذه صاحبه يוכל وكذلك لو شرب من دمه وكذلك لو اكل البازي
 ولو اكل الكلب من ثم الصيد قبل ان ياخذه صاحبه لم يוכל والفوق يمين وليس المسئلة الاخرى اما
 المسئلة الاولى من وجهين من حيث النص قوله تعالى فكلوا مما امسك عليكم فاذا اكل بعد اخذ صاحبه
 امسك فصار كانه هو الذي اعطاه فيحل الاكل اما القول في ذلك لان علامة الكلب المعلم ترك الاكل
 ولما يضرب لترك الاكل وقد ترك في المسئلة الثانية هذا علامة صيرورته معها حيث شرب الحوام
 وترك لانه الحوان في المسئلة الثالثة ايضا من وجهين احدهما قد خص من النص البازي والثاني انما يصير
 حراما بحمله اكل البنية ليس يحل لان علامة علمه الاجابة عنه الدعوة ولهذا لا يضرب لترك الاجابة في المسئلة
 الرابعة لانه قد ورد النص ثمة بالاساك لم يحل في السراجه ولو امسك الكلب الصيد حتى ادركه
 صاحبه واخذه الصيد منه ثم وثب الكلب واخذه من صاحبه واكل منه اكل وفي مختصر القندوري ويجوز اصطفا
 ما يוכל من الحيوانات وما لا يוכל وفي التلذذ التسمية شرط في الركض في ذكر اسم الله تعالى من التسهيل
 والتكبير والتسبيح والتحميد الا ان يريد بالتحميد دون التسمية وفي الهداية وفي الخلاصة ولو قال مكان
 التسمية الحمد لله او بحمدا الله اخبراه وسيا في التسمية في كتاب الذبايح في التسمية الله تعالى
 وفي السراجه روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رما سهم الى الصيد فسمى عند الرمي اكل
 ما اصاب به اذا خرج السهم ومات وفي النبايع فاذا ارسل كلبه المعلم او بازيه الى صيده وذكر اسم الله تعالى
 عند الارسل او ما به فسمى عند الرمي اكل الصيد وان لم يسم التسمية عند الارسل الرمي فذلك ان كان

متعدا فاصيدتبه لم يוכל خلافا لث في رحم الله وفي خزنة القدر كل رمي من صيد او حب محظور
او غيره وبقي عليه فخره بخلافه الا البقرة والحمل والبوك الا اذا كان زكوة وفي تحظر القدر في ان حظه الكلب لم
يكون حلال لم يוכל في القوايد من قناري الخانية اكر منى سك را بسوي صيد التسمية ارسا لكر ووك حفظ
كر ديس انان صيد وكر شش امانا كنحت خورون اخلال بود وكر سك با كنحت وصيدى وكر شش امان
او كنحت خورون اخلال نمود وفيه ايضا من نوادر القناري وكر دوش ووبان سوي صيد را
كر وند ويك با تانرا كرفت بكنحت كنكه از دى خلاص بايد باز وكر رسيد وانا كنحت صيد خورون
باز دوم را بود وكر وكر برين منوال صيد را كنكر جواب ان تفصيل است وصوره ان است
كر دوش كنكت وكر ساسوي صيد را وكر وكر صيد را رسيد وكر حجت كره كنكه از دوش
پرون شدن بكار كره داند بعد ان سك وكر رسيد وكر صيد را كنكت بس ان صيد را اول
بود وكر سك اول رسيد وكر حجت كره دانا صيد از دوش باز نماند وكر سك دوم رسيد وكر
بس ان صيد را دوم را بود وكر سك اول رسيد وكر حجت كره دانا صيد از دوش نماند بعد ان
سك دوم رسيد وكر حجت كره دوش اول الا انكار بس حجت از دوش نماند اما حجت هم
بنا بست كه اگر حجت اول نمودى صيدى از دوش باز نماندى وضرورت صيد را بود و
فيه ايضا اكر دوشى كنكت وكر صيد را حجت برابر دوشى وكرى كنكت وافر تير حجت
وكر تير اول از دوش اول رسيد وكر تير برود وكر حجت اكر تير اول نماند بست كه اكر تير دوم
نمودى او صيد رسيد بس صيد دوم را بود وكر تير اول نماند بست كه اكر تير اول رسيد بس صيد اول نماند بست
تحظر القدر ورمى صيد فاهاب وكر تير حجت وكر حجت الاستماع وكر تير حجت وكر تير حجت وكر تير حجت
وان كان الاوالت حجت وكر تير حجت وكر تير حجت وكر تير حجت وكر تير حجت وكر تير حجت وكر تير حجت
وان رى اسدا ودين فاهاب صيد اكل وكر تير حجت وكر تير حجت وكر تير حجت وكر تير حجت وكر تير حجت وكر تير حجت
فصا كرا لورجى الى ادى او كلب وكر تير حجت الى الصيد وكر تير حجت الى الصيد وكر تير حجت الى الصيد وكر تير حجت الى الصيد
الكلب والاسد وكر تير حجت الى الصيد وكر تير حجت الى الصيد وكر تير حجت الى الصيد وكر تير حجت الى الصيد وكر تير حجت الى الصيد
يوكل قال الصيد صيد رحم الله وفيه ايضا رسل كلبه الى صيد فاهاب ثم عرض لصيد يوك كل الان
التعيس في الاصطلاح ليس في وصفه فان فاه الصيد في ح فرض له صيد اخفى رجوعه فله لم يוכל

لان الرجوع لنقص الارسل والارسل شرط لكل الاكل وان ارسل وهو ليطن الشجرة اوان في شجرها واهو صيد
 ياكل قال القدر الشهد رحمه الله هو الخنزير لانه تبين ان الارسل على الصيد وانه ان يما فيه على شجره
 انه لا ياكل لانه لم يرد الصيد وقال محمد رحمه الله لا يحصل الصيد الا ان يرميه ويرى الصيد اوان يرميه
 يسمح حرس الصيد في التنديب ولو رمى فاصاب يطا فزج فاصاب صيد لم ياكل وفي تحقير القوي
 اذا رمى لصيد قطع عضوانه اكل الصيد ولا ياكل العضوان قطع اذنا واكثره على البحر اكل الكلب
 التنديب ولو ضرب صيدا رمي قطع منه قطعه او عضوا لم ياكل ذلك وحل البني ولو لم يمتنع بجلده حلق
 ايضا ولو قد نهض في ان كان مما يلي الراس اكل ذلك لم ياكل الاخر وعند ان فمى حرس الصيد
 الكلب ولو قطع بعض الراس ان كان ما قطع اقل من نصف الراس لم ياكل القطعة ويحل البني ولو كان
 نصف او اكثر ياكل الكلب ومن محمد رحمه الله ان كان على الذنب اكثر لم ياكل البني وان كان اقل نصف
 ياكل الكلب وهو قول الجعفي رحمه الله وفي السراجه فيما ياكل الكلب وفيها لا ياكل اذا رمى صيدا فقطع عضوا
 اكل الصيد دون العضو ولو قطع نصفين اكل وفي المحقق شرح المتفق في باب الحظر والاباحة وان وقع
 الشك بين الصيد ملك السهم او نسي اخوه لم ياكل كما لو وقع في الماء او على جبل او شجرة لم يرد على
 الارض لانه يحل الموت بغير الرمي اذا لم يملك وكذا السقوط من علو وفي التنديب اذا انشرك مع الرمي
 يحتمل انه ملك به لم ياكل كوقوعه في الماء او على جبل او شجرة سقطت على الارض ولو لم يسقط من جبل لانه
 وفي خلاصة المضمرات لان وقع الصيد في الماء فمات فيه لم ياكل وذكر في حقه المقتضى في خلاصة السقوط
 تفصيلا قال حجي حرم والافلا كذا في واقعات الحاشية وفي خواصه الحققة فتمت وغفر له
 بحرم اكله السبب اذا رمى صيدا فوقه في الماء او على السطح او على الشجرة ثم وقع على الارض او على جبل ثم
 الى الارض وما اصابه المراضة الا ان يجره حينئذ ياكل ولو لم يمتنع للملاط او غير المسدود من كل قوس
 فانه يجوز عليه حتى رماه فقتله او اصاب النج السهم او اصاب بجدار فزده عن شجرة فاصاب صيدا
 او نصب سنانا او نصب سياجك فوقع فيها صيد فمات عنه او اسك الكلب الصيد وطمع نفسه عليه حتى
 قتلت فعليه او اخذ حلقه فحينئذ من غير ان يجره او جلال ويصيده او سمى احداهما وترك الثاني عمدا او
 ارسل محيى كمن فزجه مسلم فاجر بوجهه فواسب الكلب فغلبه الى الصيد وسمى مسلم لا ياكل الكلب قيا
 او ارسل كل واحد على صيد فرد الصيد عليه كلبا فزعه فاقده وقتله او اتبع الصيد في عمده ففهمش

منه قطعة فكل من اخذ الصيد وقتله او اصطاد صيده فقد ختم عليه طوبى ثم راي صيدا اخرا فاحذره
هو اصطاد صيده فكل من اخذ ما ذكره وفي تحفة القدر فان شاكركم لم يعلم او كلب لم يحس
او كلب لم يذكر اسم الله تعالى عليه لم ياكل وفيه ايضا وما اصابه المراض بوضعه لم ياكل وان خرج اكل
في التمدد ولو ما لم يمرض فاصابه لم يمرض في سبب او حجة او شبهة او حذره ولم يخرج لم ياكل
المراض السهم الذي لا يرضى له غير مرض غائب وهو الغارسية تترك في السراية يصل ارسا كلبا
صيد فم يخذله واخذ غيره ان ذنب سنة فقد حل وفي التمدد لو عدل الكلب عن الصيد فبغيره
او ثلثه من شئ ثم اتبع الصيد فاحذره لا ياكل اذا علم انه انما فعل احتياكا لكانه لم يكن من ثم اخذ حل
لان من شئ ذلك وكذا البكر اذا سقط على شئ او غرطه او اكله او كلب وكذا الرج اذا انا السهم
يتمه ويسره ولم يمت على سنة لم ياكل وما دام على سنة لم ياكل وفيه ايضا ولو رمى طيارا فاصابه لم يعلم
ان وحشي او انسي لم ياكل وفيه ايضا ولو ارسا على شئ وهو لا يصيد النطي فاصابه لم ياكل وفيه ايضا
ولو رمى به فاصابه لم ياكل الا اذا علم انه غير ترو في الخطاة ولو ارسا على شئ وهو لا يصيد
فاخذ ما حل في الترواواني ولو رمى الى الصيد وحشي او صاب غير حل في الخطاة لان القيمة من السهم
وهو لم يتبدل في الترواواني بل اصطلحنا له بهي واخذ السكين في شئ ثم التقي ذلك السكين في السكين
او ورجح كل واحد منهما ليرى الى الصيد وحشي ثم التقي ذلك السهم واخذ بهما اخر رمى لايحس ذلك لان
في باب الرمي يكون التسمية السهم لا على الصيد لانه لا يملك التسمية على الصيد بعد اخذ ذلك السهم فبغيره
على هذا السهم فلا ياكل وفي السهم الذبح التسمية على الذبوع لا على السكين لانه لا يملك التسمية على الذبوع
والذبوع واحد فحل في تحفة القدرى واذا وقع السهم بالصيد فحل حتى غاب عنه لم يملك في طلبه حتى
اصابه بيت اكل وان فقد من طلبه ثم اصابه بيت لم ياكل وفي التمدد ان ادرج من مات قبل ان
يزكبه يضيء الوقت لم ياكل وقال ابن زياد عن محمد بن يقطين لو اكل السهم ما هو قول ابن في قوله الله
وان لم يكن ذكبه لم ياكل اجماعا وقال محمد بن كان لا يفسد اكثر ما يفسد الذبوع ولم يذبحه حل في التروا
من الواقت لم يمتد يصل الى الصيد فاحذره ما جرد لم يكن من الوقت مقدار يقدد وعلى الذبح
لو اكل من الخنزير لانه اذا لم يكن من الوقت مقدار يقدد على في لم يقدد على الزكوة الا خيرا نصا
لم يقدد على زكوة وفي تحفة القدرى وان ادرج المرسا الصيد حيا وجب عليه ان يركبه وان

لو نزلت في المعصر لا يربها وفي المغارة يربها وفي التجر يد ابن سمارة عن ابي يوسف رحمه الله في جيرة
 والنور يربها ولا يقدرها حجة على اخذه قال ابن علم انه لا يقدر على اخذه الا ان يجمع له حجة فلا ان يربها
 لانه وقع الفرج من زكوة الاختيا وضار الى زكوة الاضطراب وانما انث في فلاح لعل المعصر اذا كانت في
 المعصر لانه لا تدفع عن نفسه فكل اخذ ما يخلو البعير يربها فمتنع والنور يربها وان نزلت في
 الصحراء تحل المعصر لانه لو نزلت فيكون زكوة العقر والرجل في التمدب وذكر في التمدب البعير اذا
 على رجل فقله ونوى به الذبح حل اذا لم يقدر على اخذه ومن فقهه وذكر في الزيارات ان لم يخرج لم يحل
 وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله ان كسر عضو من اكل فخرى فيه الحج في اي مكان بالجوارح على
 ما ذكرنا وفي التجر يد رجل من حارة امية في الصحراء على الاكل لانه نوى الى منزله فكل اخذ من
 قال القدر رحمه الله الا ان يكون حارة لا يمتد الى منزله فيكون حرام كما سائر الطيور الهولبية وفي السراجة
 زكوة الاضطراب وهو الطعش الحج وانما الدم في اي موضع كان يربها كانت في التمدب فم الحج او كسر
 شرط في الناب في التمدب على ما حنفية رحمه الله اذا خلع الكلب يربها في ذراعيه والضرب فم الحج
 كسر في الذراع يربها في كل ان اصابته او طوله فانه مات حل في القران في من فلاحه المزارع كما
 وفي الخنية لانه فم ولعل في تسبيل الدم على السم والمرق كالسهم يربها قبا ايضا ولو لم يكن فاح
 بكمه وخرقه حل اكله وان اصابه بقضد الكلب يربها في قبض السيف منه شمشير
 الذبح في فخر او ادمس البنية طرائف كذا في كنده اصل فوجدوا زوى اقطاعهم ويزاد
 ونوى يربها في ذراعيه كذا في كنده فم الحج في كنده فم الحج في كنده فم الحج في كنده
 بعد اضطرار في الناب في ذراعيه في كنده فم الحج في كنده فم الحج في كنده
 الكس كذا في كنده في كنده فم الحج في كنده فم الحج في كنده فم الحج في كنده
 وفيها ايضا ذبح الصبيان حلان فذا في كنده فم الحج في كنده فم الحج في كنده
 لا يحل لاجلهم ولا يحل ذبح الجوسي والشوي والمترد فيها ايضا يحل ذبح المرأة والسكران والبهائم
 على الذبح وفيها ايضا زكوة الاقل في كنده فم الحج في كنده فم الحج في كنده
 عند عليا رحمه الله ذبحه الاقل في كنده فم الحج في كنده فم الحج في كنده
 خردن وبسط كذا في كنده فم الحج في كنده فم الحج في كنده فم الحج في كنده

كالسكين البنية والحجر والجب والعظم والظفر المنسوج اذا كان له احدى هاتين النصفين في رحم الله في الظفر
 والس في غير المنسوج لا يجوز اجماعا وفي السراخية اذا ظفر لظفر فمروته او وزن او عظم او مس غير مروت
 او حجر فانه الدم وافر في الادراج حل ولا يجوز لظفر وس غير مروت في اليد وموضع الزكوة الاخرية
 ما بين اللبنة والعميق والذبح اربعة اشياء المرى والمخنوم والودجان فان قطع الثلث منها اي شئ كان
 جاز وقال ابو يوسف رحمه الله ان قطع المرى المخنوم واحد احصى جاز واخا وقال محمد رحمه الله ان قطع
 ان كل واحد من الاربعة اكثره جاز والاخا في خلاصة المصنفات والذبح ما بين اللبنة والعميق اي بين
 الصدر والرقن والعروق التي تقطع في الزكوة اربعة المخنوم وموخرى النفس المرى وهو مجرى الطعام
 والودجان وهما وهران في جانبي الرقبة مجرى فيها الدم فان قطع كل الاربعة حلت الذبحة وكذلك ان
 قطع الثلثة عند ابى حنيفة رحمه الله اي الثلثة كان وقال محمد رحمه الله ان قطع من كل واحد اكثره اكل الاخا
 وروى عن ابى يوسف مثل قول ابى حنيفة وفي رواية لابى حنيفة ان يعطى المخنوم والمرى واحد الودجان في الرقن
 والصحيح قول ابى حنيفة رضي الله عنه لما ان اكثره حكم الكل وفي القنادي الزاهدي محل راند الذبحة تأني
 كلوست ان يذبح بيمينه تاكربضه كلوكه انزاحنوم كويند بالاذبح كرد وهره استخوان جانب من
 يا عكر منج بران كرد وبن بخار منج اذ استخوان جانب من روبا نند في شبهه في كريمة وان قل
 كهره جانب من عروق منج جوام وخطا منجست وهذا قول العوام الجايسين بمعبر لان العروق
 الاربعة قطعت وقامه فوايد الادم المستفض رحمه الله في القنادي من خلاصة النظرية لولول الحية
 في حنة في اليد مظلمة قطع اي من المخنوم واسفل يجمع اكلها لانه ذبحة في غير الذبحة لان المذبح المخنوم
 وفي نسخة الذبحة اذا وقع على المخنوم لا يحل كذا في الذبحة وفي السراخية ذبحة من قبلها فمقطعت
 المخنوم والمرى واحد الودجان قبل ان يموت حلت وفي مختصر العبد ومن قطع بالسكين النخاع او قطع
 كله او عرق الكسر كره ذلك في كل ذبحة وفي كسر الدقائيق ذكره النخاع الكسر في خلاصة المصنفات
 خطا بعض في جوف عظم الرقبة يمتد الى الصلب والفتحة والفتحة في الكسر ومن قال هو عرق فقد سمي انذاك
 النخاع بالباء ويكون في القنادي منج النخاع اذا بلغ بالذبح ذلك الموضع فالنخاع من النخاع وفيه اليد
 وكذلك كره ان يبلغ بالسكين النخاع وخطا فوايد وقال بعضهم وهو العرق الابهض الذي في عنق
 قال بعضهم وهو العرق قبل ان يمتد ومن قال بعضهم هو عظم العنق وفي السراخية ان ذاب من اليد

[illegible]

يكون ولو اخذ من غيري الى الصيد وسمى ثم التفت الى السم وادخلها في البحر فذلك في الرب التسمية
على السم لا على الصيد لانه لا يمكن التسمية على الصيد وهذا غير ذلك فسم بوجه التسمية هذا السم فكل وفي
باب النجس التسمية في الذبح اعلى السكين لا يمكن التسمية في الذبح والذبح واحد في النجس والذبح
شدة فسمى ثم ذبح اخرى فطلى التسمية الاولى تجري في غير ما لم يذبح في السجدة التسمية واحدة للنجس في الذبح
الا اذا ذبح معاذ في كفاية السيف اضطلع بين امر السكين على تسمية واحدة حتى لان الفعل واحدة
المرى الواحد صاحب صيد من فصل في الحين في السجدة والحين في ذبحه وكلمة من
مقدرا ما يقدر على ذبح فانت يوكل هذا النوع على قول الى يوسف رحمه الله وان في رحم الله الا انه روي
عن محمد رحمه الله قال انما يوكل الحين اذا شئت وتمت خلفه فاقبل ذلك فهو بمنزلة الصفة لا يوكل
وفي التسمية فان وجد في بطن الذبحة حين ميت لم يوكل بدمه او ميت او ميت وقال ابن
خلفه ما اكل من ذبحه وان لم يذبح وان لم يذبح في الذبحة حين الذبحة خرج ميتا حيا ولا يترك في ركوة
الام وقال ابن في رحم الله لابس اذا تم خلفه وان لم يذبح في الذبحة قال ابو حنيفة رحمه الله الحين
لا يترك في ركوة الام وقال رحمه الله يترك في ركوة السجدة الحين ركوة امه ولا يترك من ابر الام في
بركوتها كير الا بخره لان دم الام ليس بسبب خروج الدم عن الحين بل من يتصور بقاؤه حي بعد الدم لم
تقوم قتاله اما الحديث فالمراد منه النسب ليس ذكره قال ابو يوسف رحمه الله ان خرج حيا وتصور
ما يقدر على ذبح لا ياكل الا مكان التسمية المذمومة والطلاق قوله تعالى الا ذكيت ولو لم يذبح السجدة
باب في الذبحة الحين في خلاصة الضحاة من الزاد والصح قول احمد رحمه الله لان ركوة الام ليس بسبب
خروج الدم عن الحين بل من يتصور بقاؤه الحين حيا بعد ذبح الام لو كان ذبح الام بسبب ما يتصور لا ياكل
الحين الذي يرون الدم محال اذ ثبت هذا فنقول ان لا ياكل الا لانه لو اكل منه والدم حيا لم ياكل
ومن عيكم الميتة والدم في الحيط يصل شئ بطن شاة واخرج ولد ذبح الولد ثم ذبح الشاة هل ياكل
الشاة ان كان الشاة لا تعيش من الشاة لا ياكل وان كانت تعيش ياكل في الشاة في من النوازل يصل لينة
حامل واراد ذبحها ان تعارب الولادة يكره ذبحها لان في تصعيان لاني يطعم من غير فائدة هذا الصنيع
انما بقا في طي قال احمد رحمه الله فصل في ذبح الحرم في كسر الدقائق وحشية ولا ياكل في
الحرم سواء ذبح في الحرم وفي البرية المحلل اذا ذبح صيد في الحرم لم يوكل الحرم اذا ذبح صيد في الحرم

[illegible]

أقل من نصف أو أكثر من النصف في الوجه الأول والآخر لم يוכל لأن موضع النفس في الوجهين
 لم يتبع فيها فصا فخره السمك الطافي في القوم التي كانت تحت لأن الأكثر له حكم الكل ضا كما لو كان الكل
 على الأرض وفي مختار القدر ولا يוכל من صواب الماء السمك في التذويب وكل بخير في الماء عوام
 إلا السمك عند أن في حمة التذويب مباح وله في الضمير قولان وأما حكمه عند تطبيق جميع ما في الوجه
 وبعض أصحاب الحديث أيضا وفي التوحيد كروى حوضي مغاكي كسروا زهر باهين واهين دروي كند
 بما حتى بود كبري اصطفا وتواند گرفت آن ماهیان ملكی می خورد و اگر کسی در آب نام ندارد ماهی میبرد
 نیز ملك است و فی شرح الاوارد من الخیة اگر ماهی را در جابه کردند آن ماهی خورد و آن ماهی که خورد
 لانه مات بسبب صدمت و هو ضیق المكان و فی لفظ القیة ارسل ملكه فی البحر فکبرت فیه لایس بالكل
 باب المتفرقات فی حمله السمودی اگر یک بزرگش کرد و دیگری را در آن انداخته و بگوید که
 اگر بزرگ را ندانید خوردن و اگر یک را ماندنتید خوردن اگر هر دو را ماند و در هر یک را کند اگر بزرگان
 آید خوردن یا خوردن و اگر با یک آید خوردن نشاید و اگر با هر دو با نیز علف و بند اگر غشش با خوردن
 توان بود خوردن و اگر هر دو در غشش دارد بزرگش اگر با یک سک کند خوردن و اگر با یک
 بزرگش خوردن و اگر هر دو فوج با یک کند بزرگش اگر با یک بزرگش خوردن و اگر بزرگان خوردن
 خوردن و اگر هر دو خورد بزرگش اگر هر دو بزرگش خوردن و اگر هر دو بزرگش خوردن و اگر
 هر دو بزرگش خورد و اگر در آب نهند و اگر فرو نشیند خوردن و اگر بروی آب آید خوردن
 زیرا که ایاست که گوشت سک مازد بود و فی الخیة نشاء ولدت ولدا بصوت الکلب و الاكمل
 کیف یفعل یضرب الولدان صاحب مثل الکلب لایوکل من صاحب مثل النة یوکل من صاحب مثل النة
 قبله ان شرب لبسان لایوکل لانه کلب ان شرب بالغ لایوکل لانه ان شرب بهما جمعا یفعل التین
 و اللحم قبله ان کل التین لایوکل لانه ان کل اللحم لایوکل لانه کلب کذا فی السراجیه و فی الکافی و ان
 اکل التین و اللحم یخرج ان یخرج الامعاء لایوکل لانه کلب ان یخرج الکثیر لایوکل لانه و فی السراجیه
 اذا نزل عینة او طیبة فولدت ولدا فانه یکل فی التذیب جزی رتق بلس الخیر لایوکل و کله فی
 لفظ القیة جزی او حن رتق اللذان یکل اکل و کله و فی فتاوی الحلیة رحمة الله و سیل الله
 من المبرک رحمة الله الخیة اذا کان لرجلین لایوکل لایوکل و الاخری قال ذکر قال الفرج حصا

[illegible]

اذ انما في حاشية لا ياكل النذر ولو اكل عليه قيمة ما اكل او مشد وفي دستور القضاة في التفرقات من كذا
 التسمية رجل في اللصيف شاة وذكر اسم الله تعالى على اكله ولو نكح لاجل قوم او قدم واحد من الغنم او ذكر
 اسم الله تعالى بحرم اكله لان في الشاة ان شئ كان الذي تعطيها لا تعطيها الله تعالى لهذا الا يوضع من بهيمة
 ياكل منه بل من بهيمة وفي كثر القاتل في مائل شئ وضع مجلد في الهواء ليصيده جرحوش وحي على غيره
 في اليوم ان في وجهه الى ربه لم يوصل الحسنان واسم في شئ الطيوي الدجاجة القيمة اذا خرجت
 بيضة توكل منها وفي حاشية هذا اذا اشتد جلد ما اذا لم يشتد فانها لا توكل وفي كثر القاتل في
 مائل شئ في غنم خدوثة وبيضة فان كانت المذبوحة اكثر نحرى واكل والا فلا وفي حاشية السمودي في باب البيعة
 اگر قضای کشت خربیک کس و یا خبر کرد که این کشت که تو فریده مرد است بگویم اگر چه بیعت
 یا مفست پس در تقدیر ندارد خورد آن کشت حلال بود و اگر خبر صاحب غرض و مفست بگوید
 مرد متدین و در تقدیر و خوردن آن کشت حلال نبود و همچنین بیعت آن کشت حلال در و بیعت
 و در قضای نیز رفته اند که و از برای آنکه قضای اندازی وی مکرست باید که یک در وی تواند
 الفتوی کرد که و کای را در حاله از آن بیرون آید بگوید و نوار شد بعد قضای دست نهخت و بگوید
 وی فرج کرد خوردن آن حلال بود و اگر موضع فرج بنیده باشد کذا فی الفتوی من النوازات فی البیان بیعت
 علیه السلام کرده است خوردن از کوبنده مفت جز ذکر و ضایع و قبل و در و دوشانه یعنی حکمی که خوردن
 و امام عظم ابو حنیفه رحمه الله گفته است که خون منبر حرام است اما شش باق این که شمرده شده که ایه می بخارم
 من زیر این درین نص قاطع نیست کذا فی کثر القاتل فی مائل شئ و فی خلاصة التفرقات قال ابو حنیفه
 رحمه الله الدم حرام بالنظر الستة مكره لانها مكره الطباع و فی میان الاحکام نشاید خوردن نیست و
 که بگویدا حجتی فی الهدایة قال علیه السلام اهللت لنا الميتان والدمان الميتان الجراد و السمک
 و اما الدمان فالطحل و الکبد کذا فی التذیب فی النواہی من الکبری خونی که بعد فرج در کما می خدجا
 بگوید که اگر چه بسیار بود و امام ابو یوسف رحمه الله بگوید بسیار بگوید اما فاسد کند و بگوید اگر کشت
 ما خبر بیده شکسب خونی از وی بیرون آید آن پاک بود و قدم نخو فی المجلد الاول فی کتاب النجاس
 باب التفرقات فی الکبری الواقعات الحاکمة رجل و حاجت کلکست نجاسة اوتة الاول
 ابو یوسف قال دجاجة خمس ثمانية ايام والثلاثة اربعة ايام والابل والبقر عشرة عشرة الخنزير و ربه على ان الطاهر

ان طهر يوم خمس من هذه المدة وفي الثانية حمل الذي يكل العذرة ولا ياكل غيره فان كانت بالملك العيين
 يوماء بالقرعة عشرة يوما والتم عشرة ايام وفيها ايضا والد جنة ثلثة ايام والعصفور يوما وفي السبع وكان
 عدل من ثلث كالتبرع بالمال والابل خمس كل منها عشرة ايام وفي رواية بحسب اربعة ايام بحسب الدجاجة ثلثة
 ايام ثم الجلالة كان على كل واحد او اكثر من العذرة ان كان اكثر من من غير العذرات فليس بحال
كتاب الوقف في كسرة الدقائق وحسب العيين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة وفي
 وعندها حسب العيين على ملك الله تعالى فيقول ملك الواقف الله تعالى على وجه الوقف الى العبد فيلزم وفي
 خزانة الفقهاء جواز الوقف ثلثة اشياء بخلاف في حصة ركة الدان حكم به حكم او عليه بموته فيقول ان امنت فقد
 وقف واري على كذا وان لم يزل اكله لساكنين وقال ابو يوسف رحمه الله نزل ملكه بمجرى الوقف ولا يحتاج الى
 ذكر الساكنين في جفته حتى ياروان القطع ذلك تحت صار اخره لساكنين ان لم يسمهم وقال محمد رحمه الله
 لا ينزل ملكه حتى يسد الى المتولي ويحل اخره بالجهة لا ينقطع وفي الصنف وطريق الحكم ان يسم الواقف نفسه
 الى المتولي ثم يرجع تحت بعد الذموم ويختصمان الى القاضي فقص القاضي مرزومه ولو حله رجلا منه احتل
 المتبج رحمه الله والصحيح انه لا يلزم كذا في الوقف وفي الظاهرية واصل الاختلاف في تسمية الوقف فقه
 شرعاً بحسب العيين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة كالعارية والمنفعة بعده لا يصح فلا يجوز الوقف
 عنده وهو المذكور في الأصل والامانة جائز عنده غير لانم كالعارية وعندها حسب العيين على ملك الله تعالى
 فيقول ملك الواقف الله تعالى على وجه الوقف والمنفعة الى العبد فيلزم وفي السجدة وعن اخيه رضي الله
 ان الوقف باطل في ما سوى المسجد الا ان يحكم به الحكم او عليه بموته فيقول ان امنت فقد وقف واري على كذا
 رخص وقف ارض على مسجد ولم يحل اخره لساكنين يحكم المتبج رحمه الله وفيه لسان رانه يجوز في قولهم حسب ان
 ابو يوسف رحمه الله جعل المسجد موقداً او ارضاً قال محمد رحمه الله فلما كان الوقف والعيين ترك بالوقف
 المنقول فيما توافر اعيانها في المحيط ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على الساكنين لغيره وقطع بالجمع
 وذا هو في ذلك ان جواز الوقف مطلق بان يسهل وما يكون التبريد لا يذكر التبريد ايضا وانما جاز ذكر
 الساكنين ان لم يرضى ان يسهل لان ذكر الساكنين في كسرة الدان يسهل لانهم لا ينقطعون ابدًا كما ثبت بمكر
 الساكنين ثبت بذكر الصدقة موقداً لانها لا يحتمل الفسخ في التبريد اذا وقف فقارني
 فهو من كل حال ولو قال وقف بعد موتي او اوصي ان بوقف بعد موتي ليعم ويكون من الثلث وروى

الطحاوي رحمه الله في حقه ايضا يصح من الثلث وعندها اذا وقف في حقه نيزول كل من كل المال
وفي الرض من الثلث ثم عند بل يوسف رحمه الله لا يطر السديد الى المتولي فيوزدان كان معا وغيره رحمه الله
شترط ولا يجوز عاده في تحضر القدرى واذا تحقق الوقف اعاد فخرج من ملك الواقف لم يزل
في ملك المتوقف عليه وفيه ايضا فاذا ارجع الوقف لم يخرج منه ولا يملكه ولا يهتبه الا ان يكون من ماله من ماله
رحم الله فطلب تركه القسمة فخرج مما هتبه في التهرب اذا ارجع الوقف لا يملك ذلك لوجه ما يهتبه ولا يهتبه لانه
الا ان عند بل يوسف رحمه الله اذا كان من ماله يخرج قسمة في السراجية اسل الجماعة والمتولى لورثه اذا
الوقف لم يصح كذا في الثانية وفي خلاصة المصنفات من مجوز وقف ضيقه كان وقفه باطلا وان اذن له الثلث
لان هذا يخرج نصارى كالأصدة واليهبة وفي الخلاصة قد وقف غاف من السلطان ومن الوارث ان يملك
ارض الواقف لاسيما ولا يتصرف شيئا قال الصدر السديد رحمه الله والغوى على ان يبيعها فيقول
الوقوف عليهم لا يكون اجارة الوقف في الفيل شمس للامة المحلوي رحمه الله عن اوقاف المسجد اذا
تقدر استعمل من المتولى ان يبيع ويشتري شيئا اخرى كما هنا قال نعم قل ان لم تعطه وكله لوجه
تبعها ما هو خير منها قال لا يبيع ومن الثلث يخرج رحمه الله من لم يخرج الوقف فاعطى لم تعط في الشرا
ان استبدل الوقف بطل الارواية عن ابو يوسف رحمه الله وذكر الامام في الدين رحمه الله في
اجارة الوقف من اجارات فاد المتولى لا يملك استبدال الوقف الارواية عن ابو يوسف رحمه الله
او كان الواقف جواز الاستبدال وراية في فوائد طبر الدين رحمه الله التواجر ان استبدال الوقف
بوجه ما لم يمسحوا في الفتوى في النسخة قيل ان يبيع بغيره فواو ابي محمد الى الجواب واستوى بعض التسوية
حشبه المسجد وتواجر الى دارهم من احد من القوية ان يبيع حشبه ذلك المسجد القوي فاعطى في حقه
بعض المسجد لاجارة او الى هذا المسجد الى اذا احتاج فقال نعم وكله لمن في ذلك المسجد للامام في
في رباط بعض طرق عداه حشبه في النسخة في النسخة وفيه الانتفاع منه والواقف كثيرة عداه حشبه
ان يصرف الى رباط اخر في هذا الطريق نيزل الناس فيه يتفقون به وليس لهم الاوقات كما في حقه
انه يجوز لان غرض الواقف بهذا الوقف منع المارة في هذا الطريق ويحصل في هذا الرباط ان لا يحصل في
الاول ملك المسجد كذا في المطالب في قطع القنية فوض ابي محمد حشبه في فرق الناس في قطع فاضل ان
يصرف اوقافه الى مسجد اخر فوض اخوه في المطالب في سبب الامة المحلوي رحمه الله في حقه فوض حشا

لا يفتقر الكسب الى القاضى ان يعترف اذ قد اذعنوا عن قولهم لو لم يفتقر الكسب
 يستغنى عن العادة هناك مسجد اخر محتج الى العادة او على العكس للاقاضى وقف ما يستغنى
 العادة الى العادة هو محتج اليه قال لا بد من قطع القينة انهم لم يفتقر القينة في وقت شئ من القينة
 وللقائم ان يسجد ترابا مكرهه من سبلة اذا كان في مصلح وفيه الصلابة سبلة الى مسجد قد ضرب في
 الحجة مسجد اخر ليس له لعل ان يعترف اليه في الفتوى في الحجة ولو ما راى احد المجدين قد عايناه الى الحرب
 فاما ما قيل من ان السكينة مع القديم وصرفه في المسجد الجديد فانه لا يجوز ما على قول ابو يوسف رحمه الله فان المسجد
 رتب استغنى عنه لا يعود الى ملك الا على خلافه رحمه الله والفتوى على قول ابو يوسف رحمه الله وقد مر نحوه
 في المسجد لا بد ان يفتح باب الحكم للمسجد في السراية مسجد منى معول ليس للمتولى ان يهدمه ويبنيه ثانيا ويكلف في
 رتبته وفي الكبرى مسجد منى اذا كان ينقصه ويبنيه ثانيا احكم من البناء الاول ليس له ذلك لانه لا ولاية له
 ولا من المسجد ان يهدم المسجد ويجدد وانبأوه ويؤنسوا الحمية ويعلقوا القناديل كل هذا اذا فعلوا
 من اموال أنفسهم جازا اذا ارادوا ان يفعلوا من مال المسجد ليس لهم ذلك بالامر القاضى لانهم
 في الوقف وليس لهم هذه الولاية في الفصول وذكر في العدة الاستدانة لمصلحة الوقف عند الضرورة
 هل يجوز ان امر الوقف بما يجوز وان لم يامر من تكليفه للمنفعة اذا وقعت الضرورة يرجع الامر
 القاضى حتى يامر به بالاستدانة وذلك في وقف فتاوى القاضي الامام ظهير الدين رحمه الله اذا انهدم
 الوقف وليس فيه التعمير قال لعل ليس له ذلك ان يتدين عليه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله هذا
 القيس ترك فيما فيه ضرورة بخلاف في ارض الوقف يملكه الجواد فيحتاج التعمير الى النقطة او يملك
 السلطان بالخارج جاز الاستدانة ولا حوط في هذه الصور ان يتدين بامر الحكم الا ان يعبد منه
 لا يمكنه المحذور فحينئذ لا بأس بان يتدين بنفسه وفي منقطع القينة ليس للمتولى ان يتدين على الوقف
 للعادة والفتاوى رانه اذا لم يكن له بد من الاستدانة يرجع الى القاضي في امره بخينه يرجع الى العدة وفيه ايضا
 المتولى اذا جهر نفسه في امر المسجد واخذ الاجرة لم يجز في ظاهر الرواية وبمعنى قبل يجوز كما لو مضى بوجوب
 المراد في الفصول ولعل المتولى في عمارة الوقف واخذ الاجرة فعلى قيس ذكرنا في المضار يجوز
 ولكن الفتوى على انه لا يجوز لانه لا يصلح ان يكون موجرا مستأجرا لمجرد فيه ان يرجع الامر الى القاضي
 حتى يامر به بغيره بخير وفي خلاصة المظاهرات بينيت بالاجرة في قرية فخرت القرية وانترق

اهل البيت عند هذه القوية قرية اخرى فيها حوض يحتاج الى الجواز والجران فاخذ الاجر من ملك البير وقضى
 حوض ان الارض سبج لا يجوز الباقه لانه راجع الى كنهان لم يعرف الطريق فذلك ان تصديقهما غير ثم
 الفقيه يفتي في الحوض لانه بمنزلة اللفظه ولواراد القضي ان يفتي من غير هذا الطريق فلا بأس في المقتضى
 الناصري كتاب الوقف مير مطوي بالجر وفي قرية اخرى قرب القريه من اهلها قالوا اجرات لبا بنه ان
 لم يعرف في لفظه ولو تصديق على غير ثم صرفت الى عادة الحوض قرية اخرى وفي خلاصة المعاملات بين الفقيه
 رحمه الله عن شيش السجدي رحمه الله قال ان لم يكن له قيمة فلا بأس بطرحه خارج المسجد ولا بأس بفضه
 والاشباع وفي فتاوى اهل مصر قد شيش المسجد اذا كانت له قيمة فلا بأس المسجد ان يوجد ان يحوط
 المالك فوجبه قال الصدر الشهيدي رحمه الله الفتوى انهم لا يبيعون الابا مريكم وفي المطالب شيش المسجد
 طرح في ايام الرع من المسجد قالوا ان لم يكن قيمة فلا بأس بطرحه واذا طرح فمن بعده كان له ان يبيع ما
 وان كان متوقفا لا يجوز طرحه كذا في الحاشية وفي الحاشية رجع في مسجد ان يسهل ففتح الى العارضة اهل السكة
 ولا يكون لاهل السكة ثمن زعمه في ذلك كذا لو نازعه اهل السكة في نصب الامام والمؤذن كان ذلك اليه الا
 اذا عين لذلك مورجلا وعين اهل السكة رجل اخر اقص من عين الب في خيئة لا يكون الباني اولى كذا ذكر في
 المحيط وفي القرائن ان من الواقعات الحاشية الباني او اولى العارضة من الباني وهو لا بأس في نصب المؤذن
 والامام للمخار الباني اولى اذا اراد التوهم من هو اصلا من ذلك فتاوى لان منفعة ذلك يرجع اليهم وضرر ذلك
 يرجع عليهم وفيه العيب الظهريه الغنيمة وقف لا يتولى المنزلة لا يكون للمنفذ ان يتصرف في مال الوقف
 ذلك فوض على المتولى المنزلة لا يجوز له في مختر القدوري ان وقف دارا على سبكيه ولده جارية وكذا
 من لم يسكنه فان امتنع عن ذلك او كان فقيرا جريا لم يملكه وقرها جريتها فاذا عارده الى من لم يسكنه في الوقف
 من الواقعات الحاشية وان حرب عاوت فلا بأس بعبارة من علة عاوت انزل اهل المسجد اذا كان
 الواقف احد فان كان الواقف مختلفا فكذا الجواب لان الفسخ يجمعا وفي النسبة يسلم فخرج الدين عن متولى مسجد
 لا يقر من الكتاب ويبيع عليه فخط صاحب الدخل والخرج من غير كنهان مستاجر جلا كنهان اهل المطية
 اجر كنهان من المسجد قال لان الخط عليه ونفع الكتاب راجع اليه فالاجر عليه وفيه الضيق لاذ استاجر
 رجلا كنهان المسجد والفقير الباب ونفعه ونحو ذلك قال المسجد قال يجوز لانه على المتولى ذلك فامخط وعلة وخرجه
 وفي العنصر المتولى اذا كان له مستاجر جلا يسكنه يجب الاجر في الا في المسجد وفي مختر القدوري

واذا بنى المسجد لم يزل ملكه حتى يفرغ من كل طرية ويأذن للناس بالصلاة فيه فاذا حضر الصلاة
 رحمه الله عليه قال ابو يوسف رحمه الله يزل ملكه بنحو جمعة مسجد ادى في النخوة في باب ابو يوسف رحمه الله
 الصلاة لا تحاد المسجد بشرطها بل يفرغ فاذا جهد والجمع ان جعل له النخوة صم وبالفرد التي السب في
 الطهر اذ جعل داره مسجد اصابه ما قبل ان يصلي فيه القبض ليس بشرط في هذا في كل وقف قال لا يصح مسجد
 قبل الصلاة فيه في كثر الدقائق من جعل مسجداً ثم دسا به وقف فثبتت من كل الطريق مغزاة او اقل
 وسط داره واول للناس من الدخول فيه لا يجرى دورث عند في الثانية رجل من متلاب وفي امره ان
 يصلوا فيها بطلت قالوا ان امرهم بالصلاة ابدوا امرهم بالصلاة فيها بالجيعة ولم يذكر الا بدعت لا يكون
 مبرأ عنه وان امرهم بالصلاة فيها شهر او سنة ثم مات يكون مبرأ عنه لانه لا بد من التابيد والتوقيت
 في الثاني التابيد وفي الفصول في كتاب الاحكام في الحق والحالة في قاضي النسيج للشيخ الذي تجده في كتاب
 من الطريق لا يكون له حكم المسجد من دون انه لو غفرت حائطاً وطريقاً كان قبل في كثر الدقائق ان
 جعل من الطريق مسجداً صحيح كعكسه وفي تحاشية هذا اذا لم يترك الطريق فانه ذكر في الذخيرة الطريق اذا كان
 واسعا ففي من اسس الخلد مسجد الدعامة ولا يفر ذلك بالطريق فلا يفسد وكذا اذا جعل بعض الطريق صحيح
 وفي خلاصة النظر من الكبري مسجد اراوا اسد ان يجعلوا الرحمة مسجد او سجدا رحمة او اراوا والان كذا
 لبا با اراوا وان يحولوا الباب عن موضعه فلم ذلك فان اختلفوا نظر انهم اكثرهم وافضل فلم ذلك في الفصل
 وفي اخره وقف الحيطان لم يكن للمسجد اوقات احتج المسجد الى المارة بالباسين بواجر جنب المسجد وفيه ايضا
 وفي استحسان قاضي الدين في مسجد واسع جعل للفقراء حصصا حلقا للمسجد لا يجوز وفيه ايضا وجعل المسجد
 مقبرة لا يجوز وفي نصيب الاحتجاب من وقف الحيطان القاضيه الاثم من السلام الاورجندى عن مسجد
 له قوم وجوب حوله استفتى ان من عنه من كثر جملة مقبرة قال لا في مطالب المسلمين اذ جعل الذم داره مسجد
 للمسلمين بانه كناية المسلم واذن للناس بالصلاة وصلوا فيه ثم مات يصير ميراثا لورثته وهذا قول الكل
 وفي مختصر القندوري من بني مقاب للمسلمين او فنانا لكانه ابا السيل ارباطا او جعل ارضه مقبرة لم يزل ملكه عند ابو
 رحمه الله حتى يكتم بها كمال وقال ابو يوسف رحمه الله يزل ملكه بالقول قول محمد رحمه الله استفتى ان من
 السخاية ومكنوا الى ان والرباط ودفنوا في المقبرة زال الملك وفي نصيب الاحتجاب من وقف الذخيرة
 وقار محمد رحمه الله اذا احصا ارضه مقبرة للمسلمين جاز ولا لغيره ان يبرج فيها بعد تمامها وانما ان يغير فيها ان

واحد أو أكثر فانه من شرط التسليم فيها المتولى المختلف المتبج حمله فليس يتولى الدين فيها المتولى
وفي مخطط الغنية ولا يجوز نقل المأوى السقاية لغيره في ميتة أو حادثة وفي التسليم في كل شيء لا يجوز نقل
يكون التسليم في العبرة حتى يرضى فيها أحد فانه في الرباط حتى يرضى في المسجد فذكرنا وفي الفصول آيات في التبا
فوائد صاحب المخطوط القاضي المأمون فخر الدين رحمه الله ليس المتولى ان يودع مال الوقت والمسجد في غيره الا اذا
كان ممن في ماله ولا ان يقرضه لغيره ففضل المتعذر والمتعذر جميعا وفي مصابيح الخير ليس في العلم ان
مال المسجد لا يخذل في غيره وذلك اجرت الغد من المال كالمسجد ليس في وقف العدة من
المتولى اقراض فضل من غيره الوقف ذكر في مصابيح النوازيل حيث ان يكون ذلك سائلا اذا كان احراز
العدة وفيه ايضا في فضل الثالث والغيرين ليس المتولى ان يودع مال الوقت والمسجد في غيره الا اذا كان ممن
في ماله وكذا الاقراض لغيره من ماله ومن المصنفين المتعذر ايضا ولو ائمه والوقف فصرف الدين الى
المسجد يجوز اذا كان في الوقف وفي مخطط المحقق في مسجد ضيقه على ان يرضى من العادة فهو للمنفعة او
العدة ليس الاحتياج الى العادة بل الى ان يرضى تلك الغد لا الفقراء الكملوا اذ لا يرضى لغيره من الغد
ما لم يرضى مسجد الصيغة الى العادة بكل العادة منها وراوت والزيادة حرفت الزيادة الى الفقراء والفقراء
في الفضل الثالث والغيرين وهو استكمال المتولى مال المسجد حتى يرضى من ثم وضعه من فكه في مال المسجد
العدة لان الواحد لا يصح ملكا وملكاً ولكن لليلة ان يرضى الامر الى القاضي حتى ينصب احد فيعده الميم
ذلك الرجل الله ولو انفق في عمارة المسجد خرج من العدة وفيه ايضا المتولى اذا خلط ماله بالمال للمنفعة وقال
بعضهم انما لا يرضى لغيره خلط مال الوقف بالوقف لانه اذا خلط ماله فانه يرضى وكذلك القاضي ذكر في المنفعة اذا
خلط القاضي بالغير لا يرضى قال كذا السام اذا خلط مال ابنه بالغير لا يرضى لغيره او لو خلط بالغير
ومعنى ان يكون المتولى كذلك وفيه ايضا في الفضل الثالث والغيرين قيم الوقف او ابيع مال الوقف
ابرا للشرع في البيع ليعلم عندنا يرضى كذا المتولى وفيه ايضا ولو انفق في الوقف لغيره الرجوع
وان لم يرضى كالموصى وذكر في المخطط ان شرط الرجوع في الرجوع والافلا وفي القرائن ان من الواجبات
الحل مية رجل وقف ارضها وفيها زرع لا يرضى تحت البيع الا بالشرط فكذا لا يرضى تحت الوقف
وقف المنقول في السراجية وقف المنقول للبيع الاتباع او كان متعارفا
مخفف القهوري ولا يجوز وقف ما يرضى كمال اذا كان تباعا غيره وقال ابو يوسف رحمه الله اذا وقف

جيزتها وكرهتها ومعه عبيدها وقال محمد بن محمد بن محمد بن الحسن الكرمي والشيخ في منكرات القدرى المكره
 وحسب على غير قيس واحد اكاره في كثر الدقائق وصح وقف منقول فيه قل من لم يجز جرت الحادة بوقفه
 والردعه ولم يثبت ردعها وبني في التنديب فاذا صار غير متفق به مع وفيه ايضا قبل يجوز وقف الجحف
 والكتب في المذهب والمدارس قبل يجوز اصدار عليه الفتوى في الخاصة وان وقف مصلحا على اهل المسجد
 بقدر القوان ان كانا يجوز وفيه ايضا ويؤاخذ في ذلك المسجد في موضع اخر ولا يكون مقصودا على هذا
 المسجد في التنديب بل وقف الخسري ولو وقف الشيخ القائل لا يجوز في ساكنه وجرى استحقاقه في الوقف
 من الواقفات الحامية رجل وقف دارا وفيها حمامات يخرج من رجلين في وقفه الحمامات الرابطة
 لان هذا من رافق الوقف والمنقول من تحت الوقف بها كما لو وقف ضيق الشبان والعيد وفيه ايضا
 من الواقفات الحامية رجل وقف بقره على بباط ما خرج من لبنها ومن لبنها السيل جاز اذا كان في
 موضع تقاروا المكان الوقف كذا في السراجية والفتاوى السابعة رجل وقف ثورا لانه
 يقوم لم يجوز في الخاصة رجل جعل خنطة ولاءة ومثلا لقال له بان سبية حوض مسين في محرمات اهلها
 كالم لا يرد الى الورثة بل يحل الى مكان اخر ولو صح هذا من محمد رحمه الله فلهذه رواية في الحصر البوارى انه
 لا يجوز الى الوارث هكذا نقل منس الاية الخواشي رحمه الله وفي السراجية رجل وضع جاني المسجد على
 فقه جلاله الرجى بخلاف اذا على جيا للتعديل في الخايرة رجل لطم من باله حصر في المسجد فخر المسجد
 ووقع الاستغناء عنه فان ذلك يكون لان كان جيا ولورثته ان كان ميتا وفيه ايضا وان كان
 الحصر كان لسان كان وله ان يبيع ويشترى ثمنها حصر اخر وفي نسخة بوارى المسجد اذا صاروا يستغنى اهل المسجد
 عنها وقطرهما ان فان كان الذي طرحها فهي لاهلها لم ينزل عن ملكه هذا الدليل ليس صحيح فان
 من العلماء لم يقبل ان البوارى لا يزل عن ملكه وانما اختلفوا في عودها الى ملكه ووقع الاستغناء عنها
 وان كان من طرحها ميت ولم يبع وارثا رجول الكاسس بن يرفع اهل المسجد ان يغيره فينتفعوا بها فمن
 شره حصر اخر الفتوى على انه لا يجوز اذا اقولوا ذلك من غير امر القاضي في خلاصة المضمرات والشرية
 وساج الكعبة اذا صار خفا لا يجوز اخذه لكن للسلطان ان يبيع ليعين به على امر الكعبة لان الولاية للسلطان
 وقف المشاع في السراجية وقف المشاع للحصل للقيمة لا يجوز عند محمد بن ابي
 اخذت بخلافه عليه الفتوى قال ابو يوسف رحمه الله يجوز الا في المسجد المقرب به اخذت بخلافه ولو وقف

القاضي يجوز بالاتفاق ولو طلب بعضهم القسمة قال ابو حنيفة رحمه الله لا يقيم سمسار قال القاسم في مختصر
القاسم في وقف الشيخ جابر رحمه الله الى يوسف رحمه الله وفي الخلاصة وقف الشيخ لم يجره محمد رحمه الله وعليه القسمة
وفي الثانية رجل وقف نصف الحام جازة الكل لانه لا يحل القسمة في الفضول والشيخ في الاجل القسمة للشيخ ولو
بلا خلاف وفيه ايضا اذا وقف نصف الحام جازة لانه لا يحل القسمة ولو وقف ارض فيها اشجار كمشي الاشجار
لا يجوز من الجوز وقف الشيخ وفي كثر الدقائق وجه وقف شئ تقضي بجوازه صورة ارض من الشجر كمن وقف
احدا نصيبه عا وقضى القاضي بجوازه وجه وفي الواقات للمساكنة والفقراء ان يرض الى القاضي فحقه ان
جاز في حق الكل لان المختلف فيه يصير مقادير افعال القضاة وفي السراية رجل من شجرة في الشجر فثبت
فجعله ورثة حصه للشيخ لان حصته شايخ في المنقول وفيه ايضا رجل وقف ارض في راسي اشجار منها شجرة
يربط الوقف بقبي في الفضول ولو وقف ارضه او داره لم يرضي ربحها او نصفها او ما شابهت ما يربط الوقف
فيما بقي عند محمد رحمه الله بخلاف ما استحق شي معين وشيخ جابر رحمه الله اخذ بالقول محمد رحمه الله في الذخيرة
وفي المصحة انما نية عاوت بن الشريك وقف احدا نصيبه راد الوقف ان يرضي لوج الوقف على ما به
فمنه الشريك ليس له ان يرضي للوج ان كل ذلك تصرف في محل مشترك وفيه ايضا فان رضى الامر الى الله
فاذن له القاضي ذلك جازية له للوقف من السلطان **باب** نصب القسيم في السراية
رجل طلب التولية لانا لان الغير في غيره وفي الثانية رجل طلب التولية في الاوقات قالوا لا يعطيه
التولية وهو كمن طلب القضاء في الترتيب والافضل ان يصب من اولاد الواقف او اقاربه او ام يوجبهم
احد يصح ذلك في الاوقات اللام الشئ ولو قبل التولية في دار وقوة ولو قبل الوصية في ترك بعد العلم
التعيين ان هذا تركه او وقف فلو ادعا لنفسه لا يقبل لثقف وفي مختصر القاسم في الوجوب ان يتبرأ
من ارتقاء الوقف بجزء شرط ذلك الواقف لم يشترط وفي كثر الدقائق ويبدأ من علمه بجزء شرط
وفي حكمه هذا اذا كان الوقف على الفقراء اما اذا كان على رجل بعينه واخره الفقراء فالجواز في
ماله ولا يوقف من العدة في الفضول وذكر في الذخيرة الواقف ان شرط الولاية لرجل كانت الولاية للوج
ايضا وله ان يخرج من شرط الولاية ويوليها غيره وفي الكبرى وقف ضيقه واخره من يريه الى قيمته انما
ان يخدمه فان كان شرط نفسه في الوقف ان لا يعمل ولا يرضي من يد القسيم كان له ذلك لان شرط
الموقف مراعى وان لم يكن ذلك فعليه قول محمد رحمه الله ليس ذلك على قول يوسف رحمه الله ولو

ومنه يخرج راحة الله فيقول محمد رحمه الله وبه يفتي في محقر القدر في اذا جعل الواقف على نفسه
 لنفسه او جعل الولاية اليه جازعاً الى يوسف رحمه الله وفي التذنب لو شرط ان فيه لنفسه حتى مات
 عند اليوسف رحمه الله خلافاً لما لمحمد رحمه الله ويشترط ان يجعل اخره في حقه لا ينقطع ظاهر الفقهاء المسلمين
 عند اليوسف رحمه الله لصيرته لهم وان لم يذكر في المقتط وغيره وقف ارضه بشرط لنفسه وام عليه
 قول من لا يصح هذا الشرط بطل الوقف والفتوى على انه يجوز ولا يلزم الواقف ان ياكل من وقفه الا ان شرط
 لنفسه شيئاً منه على الفتوى في نفي اذا جعل الواقف على الوقف لنفسه صح عند اليوسف رحمه الله
 ومنه يخرج محمد رحمه الله وعليه الفتوى وعند محمد وان في رحمه الله باطل والخلاف فيها اذا شرط لبعض
 نفسه في حياته وبعد موته للمفقراء وفيها اذا شرط الكل لنفسه في حياته وبعد موته للمفقراء سواء ولو
 شرط الغلة لا ما يولد بعد فمما كان شرطاً لنفسه يجوز عند خلافاً لما لمحمد رحمه الله وفي الذخيرة ومنه يخرج
 في رحمه الله اخذوا بقول اليوسف رحمه الله للفتوى ترمي بان شرط الوقف يمكن في الصوري والفقهاء
 وفي السراجية الواقف اذا شرط لنفسه شيئاً نحو ان ياكل من حياها وادامات كان لولده وولد ولد له
 وذلك صح هذا الشرط وبه اخذ الشيخ الامام الحلي في حسم الدين رحمه الله لان وفيها جرح وقف وتقدم
 في ذكر الولاية لا بعد قبل الولاية للواقف على هذا قول اليوسف رحمه الله عند التمسك بشرط ما عند محمد
 رحمه الله لا يصح هذا وبه يفتي في الفتوى وادامات المتولى الواقف حتى فالراي في نصب التيمم الاخر الواقف
 لا ان القاضي كان الواقف مينا فوضيه الى القاضي فان لم يكن له في الراي في ذلك القاضي في السراجية
 لو مات المتولى الواقف حتى فالنصب التيمم ووصى الواقف الى نصب التيمم من القاضي فان لم يوص الى احد
 احد فالقاضي اول دليل الوقف عليهم نصب التيمم في الترخا في من الظهيرة الرفيانية المتولى اذا اراد ان يوصي
 غيره عن الموت لولاية لا بالصا يجوز وفيها ايضا وان اراد ان يقيم غيره مقام نفسه في حياته وصحة لا يجوز الا اذا كان
 التوقيف على سبيل العموم في الفصول في الفصل الثالث والعشرين وفي ما يوصي من المحيط المتولى اذا اراد ان يوصي
 غيره عن الموت يجوز لانه بمنزلة الوصي الوصي ان يوصي الى غيره او اراد ان يقيم غيره مقام نفسه في حياته لا يجوز الا اذا كان
 التوقيف على سبيل العموم والمتولى ان يوصي في البيع والشراء وغير ذلك وفيه نص القاضي اذا وضع ان التيمم
 في نفسه ولا يدرى اين المال بعد مات لم يمس بغيره لانه موصى ولو دفع القاضي الى قوم ثقة لا يدرى الى من دفع
 لا يضر لان الموصى غيره وللقاضي ولاية ابرار على التيمم وفيه نص الوصي وادامات مجمل لا يضر والادامات نص

قيل للفقير كالموتى في الخاتمة وقبض على محبوبة ليقوم مات التيم فاجتمع أهل السجود وجعلوا يصليون بغير إمام
 مقام من التولي العمارت المحمدية فله وقت المجد خفف الشيخ رحمه الله في هذه المنزلة والصالح انما لا يصح ويكون نصيب التيم
 الى القاضي وفي خلاصته ولا يكون له التولي ضمان لا التولي في الخاتمة وفي الفصول في فضل الصلح فبقية ما لا يصح ان ياتي فيه
 شيخ برهان الدين رحمه الله وقت له صلح جعله يتولى بشرط ان يكون التولي من اولاده واولاد اولاده ولا يحل
 ان يحل غيره يتولى او لم ينظر فيه في ذلك وجعل من يصير يتولى قال الاول في القرائن الى الطيرة المرفوعة ولو لم
 يلبس الا فضل الا فضل من اولاده فيمن افضلهم فان صار فاستأقوا في من هو افضل منهم ترك النفس والحياة
 تؤمنين بالوفاء الصلح فصار افضل من التيم فان الولاية يعود بمصادر وقت
 في السراجة رجل وقت فقام في محبة على الفقر انصرف الى فقير من اولاد الاوقات افضل ثم الى ثرية الاوقات ثم الى احوال
 الاوقات ثم الى حيرانه ثم الى اس مضره وان كان التيم في حاله المرض لا يجوز حصره الى ولد له ولا ابوانه ثم الصغار يعني
 الله الله وفيما يصار رجل وقت مع قراء فادى احواله ثم انصرف لم يعط لم ينظر فيه عند القاضي في الاوقات المحسنة
 لانه يدعى الاستحقاق والدوى لا يثبت بموتى الذي في القرائن الى الاوقات المحسنة من قبضه على القراء
 فمات دلالة بصيرة ضعيفة من كل التيم لا يعرف التيم مقدار حاجته للسنة على وجه ان كان الوقت في حاله
 الصحة او لم يكن في الوجه الاول ما هو الا فضل في الوجه الثاني لان من في العتبة والعتبة للدارات في حاله
 جازية في حاله المرض لا يجوز الا في الفصل من الفقيه الى التيم الصغار وذكر بعد هذا التفسير في احوال باب
 انه يجوز مطلقا وبغير قيد في الخاتمة والصلح وفي السراجة رجل وقت على ولد جعله في الفقر فمات ولده
 لا يصير في ولد ولده بل يصير في الفقر ولو قال على ولدي اولاد اولادى اخوه للفقر اعانة لا يصير في الفقر
 مادام واحد من اولاده باق وان حصل في الخاتمة رجل قال وقت ارضي على ولدي فقرا واخوه لم يكن فمات ولده
 قال ابو القاسم الصغار رحمه الله يصير الفقة الى الفقر ولو قال على ولدي ولد ولدي واخوه لم يكن قال ابو القاسم
 ولده وولد ولد فاذا ماتوا ولم يكن واحد منهم وجه البطل الثالث فان يصير الفقة الى الفقر ولا يصير في البطل الثالث
 وان ذكر البطل الثالث فان يصير الفقة الى اولاده ما بعد انما سئلوا لا تقرب في الفقر ما في واحد من اولاده وان
 ذكر الفقيه ابو جعفر رحمه الله يمكنه ذكر ما في وقت في الاوقات وذكره البطل يكون علم على من لم يسمع منهم الا ان
 بعد من سئل في المحيط اذا قال حصلت هذه الارض صدقة فتوفى على فلان وولده وولد اولادهم فاذا سئل في ذلك
 ثلثة بطون فتوفى بعد الى يوم القيمة في الخاتمة ولو قال وقت على اولاده المخلوقين وسلم لا يصل فيه الولد

الحادث لانه ثبت الاستحقاق لاولاد المخلوقين لايكون المحرم مخلوقا ويخرج اولاده من كونهم اولادهم
 ما تناسلوا لان اولاد المخلوقين ثبت لهم الاستحقاق بلفظ الولد وثبت الاستحقاق لهم يوم من البطون من اجل
 لانهم نسبهم فيها ايضا ولو قال وقت ارضي على ولدي ولى له ولد وولد له ولد وولد له ولد لان النسب ينضم
 الترتيب والعبد كالمالك فيها ايضا وانفقت الروايات على ان اولاد النبين يرضون في لفظ النسل
 وفي النصف بجزء وقت ضيقه على اولاده واولاد اولاده لانه تناسلوا اولاد اولادهم منهم بالتسوية
 بفضل الذكر على الاناث لانه اوجب له التولية فاما اولاد البنات يرضون في ظاهر الرواية لا يرضون كذلك
 في الوصية والفتوى على ظاهر الرواية لان اولاد البنات ليسوا باولاد اولاده لانهم منسوبون الى الام في النسب
 ولو قال ارضي موقوت على تبيين ولدان او اكثر كانت الغنة لهم وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغنة
 كان نصف الغنة له والنصف للفقراء ولو كان له بنون بنات قال ملال رحمه الله كانت لهم بالتسوية لان
 اسم النبين يتناول النبين والبنات ومن ابي حنيفة رحمه الله وفي رواية يكون الغنة للنسب خاصة الصحيح
 هو الاول هو كذا لو قال ارضي موقوت على اخوتي وله اخوة واخوات اشتركو جميعا وفيها ايضا ولو قال ارضي موقوت
 موقوت على بنين وله بنات وليس معهم ابن كانت الغنة للفقراء ولا تسمى البنات لان اسم النبين لا يتناول
 البنات عند الاغراء وفيها ايضا ولو وقت على بنة وله بنون البنات كانت الغنة للفقراء وفي السرية
 والكبرى بجزء وقت ضيقه على الفقراء ثم انفق لم يحل الاكل لانه لم يعط للفقراء بذلك فلا بد من تحت الوقف
 وفي الفصول ذكر في عدة واحالة الى فوائد خمس الا في حيزي رحمه الله الوقت اذا انفقوا وجب الى الوقف في
 الى القاضي حتى يفيج الوقف ثم لم يكن يجب ان ينفق القدر في ما انفق من بين الوقف مائة مائة في الحكم في
 عدة الوقف ان اخرج وان استغنى عنه امسكه حتى يحتاج الى عدة فيصرف فيها ولا يجوز ان يعطي من تحت الوقف
 في قاضي الصوري اذا ثبت الوقف يجوز ان يحول النقص الى موضع اخر وفي الفصول في فتوى عمر قاضي في حيز
 من ارض وقت النقص من شئ مما اخرج من جهة النقص لا يصح الى اصل الوقف بل الى ان يتم في الغلة في
 رتبة وهذا من اجل الرتبة وفي الفرائض ان من الواقيات الحسية قيم الوقف اذا اشترى بعد الوقف بغير
 ما كان لا يجوز ولكن يعطى الدارم لان الشراء وقع للمقيم ويحق له ان يكون في الدارم وفي الفصول في الفصل
 من بين ما ثبت في فوائد صاحب الخط في الوقف اذ ابيع مال الوقف من الاقل شيئا منه لا يجوز ان يخرجه الى حيز
 في الغنة وكذا اذا اخرج ورأيت في موضع اخر في فوائد الفتوى اذا اخرج دار الوقف مقاطعة من ابناءه او ابيه او غيره

عند أبي حنيفة رضي الله عنه اذا ابرأ منه بالشرع في السراية او اوقعت عليه عجز بدس فانما يصير له مكان محتاجا
 الدعوى في الشهادة في الوقف الكبرى باع ارضه ثم ادعى ان كنت وقتها اوقافا في
 وقتي ان لم يتم البنية او تخلف الراعي ليس له ذلك لان التخليف بناء على الدعوى والدعوى لم يلج الحان البنية
 وان اقام البنية لان اكثر ما في الباب ان الدعوى لم يلج الحان التناقص الشهادة والشهادة على الوقف قبل
 من غير الدعوى كالشهادة على من لا يمتنع قبلت تعقب البيع وفي السراية جاز باع ارضه ثم ادعى
 وقتها وادعى ان لم يتم البنية ليس عليه شيء وان لم يكن له شيء ليس له ان يحلف للراعي عليه وفيه ايضا جاز جاز
 موقوفه فاقام الوقف البنية عليه ليس في غضب منافع الوقف البنية في الفصول جاز في بيعه جاز
 وادعى انها وقتا اخر صرحا في خطوط العدول والقضاة الماضين وطلب من القاضي ان يصك بذلك الصك
 ليس للقاضي ان يعفي بذلك الصك لان القاضي انما يعفي بالحق في البنية او الاقرار بالصك فلا يصح
 ان يخطأ ما رور ويقفل وكذلك كان على باب الحانوت لو مضروب بطوق فقيه الحانوت لا يجوز
 ان يعفي بوقفية لم يشهد به بوقفية وفيه ايضا من العدة ادعى انه وقت عليه البيع الدعوى من القول في
 القفا وى انه ليس والقوى على الاول وفيه ايضا ذكره سيد الدين رحمه الله في فتاواه وادعى ان هذه البنية
 ليكية ودرت من اني ادعى ان ابي حنيفة لا يسمع للتمسك بقض كذا الوادعي الوقف الا ان ادعى اليراث
 وفي القول في من الوقف لم يرد جازات وترك ابين وفي يد ارضه فقيه بزم لم وقف عيسى بن ابي
 والابن الاخر قول هو وقف عليه فان القول قول هو وقف عليها هو الحق لانها ارضه وقاها كانت في
 ايديها فلا يفر واحد ما لا يستحق البكوة في السراية او الشهادة ولانه وقف وقف على مكتب قربة وعلى معلم
 ذلك المكتبة شهده بعض اهل الحدة على من غضب ذلك ليس لهم اولا وفي المكتبة صح وفي الفصول القضاة بانه
 هل يكون قضا على المس كانه حكمي عن غير المس لانه الحكم في القاضي الامام السعدي رحمه الله ان يكون قضا على
 المس كانه وفيه ايضا حتى لو ادعاه احد لنفسه لا يسمع ويبا في جنس بزمه المس على كل الشهادة
 المتوفات في فتاوى ابي الليث بن ابي بكر الاسكاف رحمه الله عن سراج المسجد بجواز
 ان يترك في المسجد من وقت الزجر وقت العشاء وقال لا بأس لان المصلي ينشط في الصلوة اذا كان في
 المسجد قبل ان يترك السراج في المسجد على حاله الذي قال الا ان يكون في موضع جرت العادة في مسجد
 كذلك قبل الجواز ان يترك السراج المسجد قال ابو ان لا بأس قال الفقيه وادفع السراج للصلاة فاد

ان مدرسه بصره فمذاهب السكك ان يجوز وان اراد مدرس بعد ما فرغ من الصلوة وهو واقف خلفوا فيه
 يقول ان الناس الى التمسك او نحو لانهم اخروا الصلوة الى هذا الوقت والسر في السجدة لابس به وكذلك من
 العلم ان كان في الدرس في منقطع الغيبة اسراج السجدة الكثيرة في السكك والاسواق بدقه وكذا في السجدة
 القيم وفيه ايضا مدرس بعض الناس في مدرسه وبعضه في مدرسه اخرى لم يدر شرط الواقف يعني فله الوقت في
 المدرسين ولو كان بعض ايام في هذه المدرسه وبعضه في الاخرى للشيخ عليهما نعم قال وحكم التعليم
 المدرسين المسلمين سواء وفيه ايضا ام اللام شهر او متوفى فله السنة ثم نصب اهل الحجة اماما فخر
 لهم ان لم يدره ولما اخذوا وكذا لو انتقل منه وفيه ايضا اخذ اللام الفقه وقت الاوراك ثم انتقل لاسير منه
 حصه بالقي من السنة كالقاضي مات واخذ رزق السنة ويحل اللام اكل حصه بالقي من السنة ان كان فقيرا
 وهكذا الحكم في طلب العلم في المدارس وفيه ايضا يجوز من شي من هو يصاح المساجد الى اللام اذا كان متعطلا
 المسجد ولم يعرف اليه في ايضا غاب للفقير شهر او شهرين يحرم عليه اخذ المرسوم لما خالف ان كان غيره
 وان كانت وحده وقت القبر وقد اقام اكثر السنة يحل في التجريد في اخر الكتب بسبيل عن مقبرة فيها طلب
 من يجوز له ان يطلب منها قال لابس لان فيه نفع للمقبر وقد مر نحوه في المجلد الاول في متفرقات الحديث
 وفي السراج متفرقات الوقت بخبره وقت على مجديت او من بعض قطع الابس وترك الباقي في الوقت وفي
 باب الكسب المطلب الله يوجد في الماء ان لا يقتر له من ياتيه فهو ضال وفي منقطع الغيبة لا يجوز من الادوية
 المتوفى في التبرع الى الاغنياء بخلاف الفقراء لان الحاجة اغلب على حاجت المريض الى الدواء اذا مال
 وترك العطش من شرب الماء ثم لو ترك المريض التداوي بالام وفيه ايضا لا يصح وقف الادوية في التجديد ذكر
 الفقهاء قبل له لو وقف على الاغنياء والفقراء اصل لصح كاستقاية فان اذا اطلق الوقف لا يجوز على احد القولين ولو
 قال على الفقراء والاغنياء لا يجوز ويصل الاغنياء وتبع الفقراء وفي الحاشية حاولت وقف فافترق السوق الى نوصيا
 بحال لا يتفق ولا يساوي البتة كرجع عن الوقفية وفي جامع الفتاوى بنا والرباط في موضع منفعه ان من افضل
 من ج الطوع ومن ابي حنيفة رحمه الله الحج افضل من الصدقة وهي من العن وقالوا افضل مية اخذ في الحجة
 بنا والرباط افضل من العن وفي فتاوى ابي الليث رحمه الله يسئل من مقبرة عليا شيخا عظيمة الفزمت يكون
 قال ان كانت الشجرة مائة في الارض قيل ان تخذ مقبرة فالاشجار الذي كانت للارض وان تثبت
 بعد ما حصلت مائة فانه انتهى رحمة الذي انتمى وان تثبت نفيس فانكم الى القاض المسمى انما

سبباً والعاقبة منها في القصة فعل كسب الخبيات في خزائن القتل خمسة اوجه قتل
 غير خطا، وما يجري مجرى الخطا، والقتل سبب العمد وتعدت ضرباً بالسلاح او بالجرى مجرى السلاح في تفریق
 الاجزاء كالجرى الجرد والخشب الجرد ولبطة القصب والرمح والسكين وان ضرب بالسيف لوجاهة اليد
 ببطنة اليد او ضرب لوجاهة اليد ببطنة القصب فاداه او حرقة بالبرق وجب عليه القصاص من دون الكفارة سواء كان
 المقتول عبداً او ذنباً او امرأة او قاتل باللعن عاقل وللولي المستوفى القصاص بالسيف فاشبه العمد ان
 يشبه ضرباً بالسلاح ولا يجري مجرى السلاح ولا يقتل به غالب كالجرى العظيم او شبح راسه كجرى اوده من شانه من اجل
 غرضه في الماء فقيته الدية للعلية على عقوبة ثلث سنين ولزمنه الكفارة في قول الخليفة رحمه الله وقال صاحب
 القود والخطا على الوجهين خطأ وفي القصد هو ان يرى شخصاً يظن انه صيد فاذا هو ادى خطا وفي الفصل
 وهو ان يرى غرض فصب ارمياً وجوب ذلك الكفارة والدية على القاتل ولا يانم فيه ولا يجري مجرى الخطا
 مثل ان يرمي غرضاً على رجل فيقتله حكم الخطا فصل القتل عن عمد او جرمه خطا وما جرى مجرى
 الخطا والقتل سبب العمد فلو ضرب بالسلاح وما جرى مجرى السلاح في تفریق الاجزاء كالجرى والخشب الجرد ولبطة
 القصب المروءة المروءة وان روي الخزانة لان العمد هو القصد ولا يوقف عليه الا باليد وهو مقتضى ان
 القتل كان متعمداً عند ذلك وموجب ذلك المانم لقوله عز وجل ومن قتل مؤمناً خطا او جهماً فدية ما ترك من
 وفد نطق بها غير واحد من السنة وعليه الجاه لامة قال والقود لقوله تعالى كتب عليكم القصاص من القتلى لامة
 بقية وصف العمد لقوله عليه السلام القود اى موجب لان الجناية بها تتكامل وحكم الرب عليه توفد العقوبة
 المستتبعة لانها اى ذلك في حق القود وى وموجب ذلك المانم والقود الا ان يعقوب ولا يوب ذلك الكفارة
 فيه وشبه العمد ان يغير رحمه الله ان يجهد الضرب بالسلاح ولما جرى مجرى السلاح وقال ابو يوسف رحمه الله
 اذا ضرب به كجر عظيم او خشب عظيم فهو عمد وشبه العمد ان يجهد ضرباً بالايقتل به غالب كسوط الادب وعصى الصغير
 وموجب ذلك على قولين المانم والكفارة والقود فيه وفيه دية مغلطة على العاقلة والخطا على جهين كما ذكرنا وفيه
 واما القتل سبب كذا البير وادى مجرى في فركه وموجب ذلك المانم على الدية على العاقلة والكفارة فيه
 النفا في العمد ان يجهد الا ان يقتل من لا يحل قتله كالجدي او كان سلاحاً نحو السيف والسكين او لم يكن سلاحاً نحو
 الابرقة والاشقاق وسواء كان له جدة يرضعها او ليس له فدية يرضعها كعمود وسجته الزمان سواء كان
 الغالب منه الملاك او لم يكن فهذا اثنين ان العدة في الباب للجد يذكرك على دوانه الاصل وذكر الخطا

رحمه الله عن أبي حنيفة رضي الله عنه اذا نسخت جديدا او ملوا لاهدة له فهو ليس له محض حتى لا يحجب القصاص عن
 خطا وعده على قولهما ان كان الغالب منه الهلاك فهو محض فوجب القصاص وان لم يكن الغالب منه الهلاك
 لا يكون محضا وما لم يكن محضين الجديان على من الجدي في البيع وتزويج الاجزاء فهو محض في القصاص في
 ذلك ولو كان الاثران بالاروسية الهوان يتعذر به بالايقين غالب هذا التفسير هذا ما عدا ابى حنيفة رضي الله
 عنه الهوان يتعذر به والى ذهب دون الاتفاق سواء كان الاتفاق مستعينا كدقة القصاص والمحج
 الكبير والعصا والكبرة او لم يكن الهلاك منه غالب كالعصا الصغيرة فاذا قتل به فهو شبهة كالموت والى في الضربة
 او لم يوال في هذا ان تعذر الضرب بالكلية من الهلاك فهو محض في القصاص وان تعذر الضرب بالكلية
 يكن الهلاك منه غالب كالسوط الصغير فان لم يوال في الضربات فهو شبهة الهوان هذا خلاف وان والى في الضربة
 فقد اختلف المتأخرين رحمه الله في ذلك على قولهما بعضهم قالوا انه محض وبعضهم قالوا انه شبهة الهوان وفيه الصواب وكذلك
 لو الق برجل او سوط او فرقة في الماء فهو شبهة محجوب الدية عند هذا حالها وفيها ايضا ما يقتل بسبب كفا
 البير وهذا ليس له محجور الاخطا ولا ما جرى مجرى الخطا لانه ليس له نفس للقتل لان مباشرة القتل بالنقل فعل
 القاتل بالقتول ولم يوجد واما القتل فعليه الارض فكان هو سببا مقتويا في الدية على قتله بانه لنفسه
 المبرور في التذويب والحقين والتزويج والقتل بالكلية وكل ما يقتل به غالب او غير غالب لكن لا يخرج اذا
 فهو شبهة محجور قالوا ان في رحمه الله ما يقتل به غالب فهو محجور اما اطلاق الذي لاهدة له كالموت والحز فيه
 روايتان عن أبي حنيفة رضي الله عنه وفي رواية القصاص ضرب رجل بغير قصد فان اصابه الحديد قتل وان اصابه بالعود
 فعليه الدية قال رضي الله عنه هذا اذا اصابه الحديد وان اصابه بالعود فلهما الدية فلهذا يجب وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله
 وعنه انما يجب ان يخرج وهو الاصح وعلى هذا الضرب نجاة الميراث في السفق في دوح في الرضعات فهو شبهة لاهدة
 فيه الا ان يكون مودعا بذلك فحينئذ يقتل في المصنف قوله الحق بان حتى يباحى مات فلا قصاص فيه عند
 يقتل بسببه ان اتى وذلك عند ان دام على الحق حتى مات فعليه القصاص وان ترك الحق قبل موته ثم مات
 بعد فليظن ان دام على الحق فترسان يموت ظاهر يجب عليه القصاص والافلا في السفق في دوح وان لم يسلط
 او فرقة في الماء فهو شبهة محجوب الدية عند هذا حالها في الخلاصة والتجريد لولا القاص من حمل او سوط لاقص فيه
 وعند ما يجب وفي رواية القصة ومن فرق حيا او بالغا في البحر فلا قصاص عند أبي حنيفة رضي الله عنه ولا يقتل من كان
 وفي خلاصة المحررات ولولا ان في الماء لاقص من عليه عند أبي حنيفة رضي الله عنه لان كان الما محجور لا يقتل من خالف فيه

القصاص وان كان المجرم من غلب لا تقصص فيه وذكر في الاجماع ان لو شتمه الله ولو طر حبل الله
 الجوزنت ففرق عليه الدية ولو سجد ثم غرق لم يجب عليه الدية وان القاه عن رأسه من اوسط فمقتله
 على الاختلاف الذي ذكرناه في الما وفي اللصيق قال الشيخ الاسلام رحمه الله في الاصل ان كان الما على الاصل
 غاب ويرجى النجاة منه غلب يكون خطا ولا يحد فيه من القصاص وان كان بحيث يكتفي به النجاة منه بالسب قد بان
 كان غير شتم ولا منقوع وموجب السب فانه يكون خطا والعهد ان كان الما عظيم وهو مثل او شتمه بحد
 السب حتى يكون المستحق على الاختلاف فله الحد القصاص من هذا يجب الاصل فبان القاضي عياض بالحد القصاص لا
 بالخطا ولا شبه العهد في السراية في باب وجوب الدية العقل بالمتقن وقا كالحطب الكبر العظم وجوب الدية
 عند أبي حنيفة رحمه الله كذا اذا قتل صلب او عرقا او ضرب بالسوط البصير ودلى في الفرس حتى مات او اذا غرز
 ابن نابرة او نحوها حتى مات في القتلى والبدية اما اذا دلى في الفرس حتى مات ولا يحد في غيرها
 الموت فحينئذ يشبه عهدا وهو الحق وفي السفاقي وذكر في السوط فاما العصا الصغيرة اذا دلى في الفرس حتى
 مات لم يحد القصاص منها وفي الخلاصة المضرات ولو قتل بجر صغير او عصا صغيرة او طمعه او كذا واما
 ما لا يعقل من غلب فهو شبهة ثم قولهم جميعا ولو ضرب بسوط صغير دلى في الفرس حتى مات فاما ما لا يعقل
 رضي الله عنه ايضا ولو ضرب بابرة او ما يشبهها شتمه فقد لا تؤذيه لو كانت مسلمة فبقية التودد وهذه احوال خطا
 شال الخراف ان من نزل بابرة فأتى القصاص فذكرنا في بيان رحمه الله ان في السنة واتباعه في سنة
 وذكرنا ان لا تقصص في البقرة وفي السنة تقصص في الخلاصة ولو ضرب رجلا بجر صغير فشم السيف فقتله
 وقتل لا تقصص فيه وفي خلاصة المضرات قال ابو حنيفة رحمه الله لا تقصص عليه وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان
 العمد يقتل ان ضرب به وجهه يقتل وفيه القوي في قول ابو حنيفة رحمه الله وفي الحسن واذا قتل الضرب
 من عهد فخطا واما بعض آخر فأتى يجب القصاص لان العمد يقتل وقد وجد في الجرد وان أصاب
 فيه ذلك لانه فهو خطا وفي التندب عده الضرب بالخنجر خطا ويجب الدية على عاتقها وفي كثر الدعايق
 ولا تمير فيه ولا حرام في القرائن ان من المخاصمة القاضي ان يقصص بالقصاص على القاتل فعلى ان يرجع الى
 القتل من القاتل لا تقصص عليه استحسانا ويجب الدية وان جرح بعد الدية يقتل وفيه القصاص من المخاصمة ان يكون
 الضيق اذا قتل ان في حاله الا فاقه يقتل كالصغير وفيه القصاص وان جرح بعد ذلك ان كان للخنجر مطبقا بسقط
 وان كان غير مطبق لا يقطر في التندب حكم العمد الاثم وجرمان الميراث والتودع حتى لا يلبى الولي العمد وان

المال البزء القاتل والكفارة فيه من ان في رجم الله في الكفارة وفيه ايضا حكم شبه الجرائم وحسن
والكفارة والدية الغلظة على العاقلة في ثلثين ولا يكون في دون النفس شبه عمد في الكبرى ولو لم يجرى ثوبا
فصرب راس من جنس موخمة فهو عمد لان دون النفس ملومات من ذلك صار خطا وذكرا للعدوى رجم الله فيه
لا يوجد في دون النفس شبه عمد في جنس شبه عمد في النفس فهو عمد في دون النفس لان في دون النفس لا يخص من تقع
العدوى لان في اتوب فيه اللات اقرب الضرب كان محمدا وفيه ايضا وانما اقربت اللات في النفس لان
القتل يقصد بالعدوى الله **باب** ما يوجب القصاص وما لا يوجب في المداية قال في الله تعالى
وجب قتل كل من قتل النفس على التام بدين في شبه الاباءة ويجوز للمدعي ان يقتل الجاني والعبد والعبد للموت
وقال الشافعي رحمه الله لا يقتل الجاني للعبد لانه في الجاني والعبد والعبد من مودة هذه المقابلة ان يقتل لعبد
ولان معنى القصاص على المدعي من الكفارة المذمومة لهذا لا يقتل طرف الجاني بل يقتل العبد
بالعبد لا ينفقت وبيان ذلك ان العبد يقتل بالمدعي لقوله تعالى ولا تقتلوا النفس التي حلت الله لكم بالحق
وهي بالدين او بالدار وتبين فيها وجوب القصاص من العبد بوزن ما تنافي شبه الاباءة والقصاص
بالنكاح لا يتبع بغيره قال المسلم بالذي ضلها قال في رجم الله قوله عليه السلام لا يقتل من كان ذكرا لانه لا مائة
وقت الحية وكذلك الكفر مع فحوت النسبة وان ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قتل مسيحي ولان
المداية في العتقة تامة نظرا الى التكليف او الدار والمسيح كواحد في دون النعم والقول عليه بوزن ما تنافي شبه
والمدعي روى الجاني بن لسانه مداد وحمد في عمدة العطف للمخبرة وفي حق الله وروى لا يقتل المسلم بغير
ولا يقتل الرجل المرأة والكبير الصغير والصحيح المريض والاعمى والرجس في المداية قال ولا يقتل المسلم بالذئبة ولا يجرى
الدم على التام وكذلك كفرة بلغت الى الحرب لانه على قصد الرجل ولا يقتل الزمي بل يقتل من كانا بغير المسلمين
بل من قتل المسلم واه لا يقتل كسحا بالقيم المبيع ولا يقتل الرجل المرأة والكبير الصغير والصحيح والاعمى والرجس
بناقص الاطراف بالجنون للمعموت ولان في اعتبار الفاعل في دار العتقة امتنع القصاص لظهور
التعاقب والتفاوت وفي المداية ولا يقتل سيم الجاني بناقص الاطراف والمواعج الجارية اذ انهم وفي دستور
القصاص مسم قتل مرتد او مرتدة لا قصاص عليه وكذا المسلم اذا قتل مسلما ومما خلا ذلك الحرب ما بين كلاب
القصاص عندنا ولا يقتل المسلم امير مسلما في دار الحرب لا كلاب القصاص عند الكل ولا دية في قول ابي حنيفة رضي الله
وقال صاحب الدية في قتله في التمدد فلا تقتل والد ولا والدة بولده وان عدا من الجاني بغير القتل

مهم وفي التمهيد قال ولا يقتل الرجل رجلا بنية قتله عليه السلام لا يقاتل والوالد لولده وهو باطلان فجميع ما كتب في
العد في قوله تعالى اذا ذبحوه نجبا ولانه سبب الجارية فمن الجاني ان يسيح له الف ذرة لهذا لا يجوز قتله وان وجبه
صف الا اذا امتنع على اوائها وهو محض والقصاص سبب مقتول ثم يخله دارية والجذب من قبل الرجل لو ان
وان على هذا المذلة الاب وكذا الدية والجد من قبل الامام والاب فربما لم يجد من في النية رجل
قتل ولده بعد الاكس عليه القصاص فرب الدية في ثلث سنين وكذلك الجد وان حملوا في السرقة الاب
الاجنبى اذا استركا في قتل الابن والمناطى مع العاد فعليها الدية وفي مخفر القدوري ومن ورثت قصاصا على
اب سقط كما لو قتل رجل ولده ولده ومعه هذا ونحوه وفي السرقة اذا قتل الزوج زوجته وله من القصاص
وفي القتل الى من الحلافة ومن قتل ختمه ونبتة في كفاه سقط عنه القصاص وصحت من ثبوته لا كسب
وفي براءة القتل ولا يقتل الرجل عبده ولا حرة ولا بكاته ولا عبده ولده وفي التمدب وقيل الجارية بالوجه
بالجماعة كقتل زوجة النافى بعد العدة بقتل الاول والباقي من الدية وان قتلهم جميعا قتل الواحد ودية من قتل
من الكل وفي السرقة في باب هبة القتل القصاص اذا كان من صغار وكبار فلكل كسب ان يقتصوا الاول
بمنع الاخرين ولو كان من حاضر وغائب ينظر حضور الغائب وفي الهداية ومن قتل ولدا او ابنا صغيرا
فلكسب ان يقتل القاتل عند ابي حنيفة رضي الله عنه لا ليس بهم ذلك حتى يدرك الصغار لان القصاص منكر بينهم
ولا يكسب شيئا البعض لعدم التفرق في استبعادهم الكل البطل حتى الصغار فيؤخذوا الى اديهم كما اذا كان من الكسب
واحد غائب وفي الثانية ليس لبعض الوزن شيئا القصاص اذا كانوا كبارا وفي التمدب ثم القصاص في
لوزنه القليل على قدر الميراث وليس لاحد ان يقتل حتى يجمعوا او في الحق ثم القصاص لا وليا القاتل فلو قتل
من قتل مظلوما فقد بعدها وكسب سلطانا فلا ينز في القتل لان الجاني لهم جميعا فلا ينفرد احد منهم باستيفاء كسب
الحقوق وفي الهداية ومن قتل ولدا بان حاضر وغائب فقام الحاضر البينة على القتل ثم قدم النائب فانه يعيد
البينة عند ابي حنيفة رضي الله عنه لا لا يعيد وان كان خطا ولم يعدها بالجمع وفي السرقة اذا شق البطل رجل
فاخرج حنوه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف فبقتل القصاص على الجاني وعلى الناق ثلث الدية وان كان الناق كمال
لا يتوهم موتها الجيرة فعلى الناق العاق على الجواز التعدي وان كانت الجانيان معا فليقتل القصاص في
الظلمة رجل وخرج المصاوة كلها وسقطت الابن صحبة بعد مقتله رجل اخر قتل ولو اقتصت ابا وبنه
وبقي البطل من مقتله رجل اخر فلا تود على الناني لان هذا ميت كذا في الحلافة وفي التمدب ولو شق احد

ولم يبق منه الا اضطراب الموت ثم ضرب اللحية فافترقا على الاصل على الاول ويقترب الثاني فيكون بعد ذلك
او يجمع يوم او قطع الاصل ثم ضرب اللحية ففعل الاول الارش على النية القصص في سنة القضاء بل
ضرب بها لصلب ثم ضرب الحرج والسيف فاتباعا قال جعفر رحمه الله دية المسقون بالعصا يكون على طائفة ولا دية
للمسقون بالسيف لان جهة كان في القصص قصات قاتلة وفي الدية لومات من على القص او قتل
بج لادخلهم عطا القص والحجبال في خلاصة المفترقات في رحم الله الحبيب الدية في مال والصحيح قد في
السراية بجون شهر على صلحها فقتله المشهور عليه لزمه الدية والكفارة وفي رواية القتل شهر الجون على
غيره صلحها فقتله المشهور عليه بعد افعية الدية في مال وفي الهداية وقال الشافعي رحمه الله لاشي عليه وعلى هذا المصنف
الصحيح والدية عن ابي يوسف الدية بحسب الضمان في الدابة ولا يحسن في الصبي والمجنون لانه في رحم الله الدابة فقتله
واقعا نفسه فيعتبر بالثمن هو ولا دية بصير محولا في قتل نفسه فاشبه الكفر والابى يوسف رحمه الله ان فعل الدابة
غيره بصلحها او حقت بحسب الضمان وكذا يقتضيه لحيها وعصية الدابة لحيها كلكم فكان فعلها المعصية
وول فعل الدابة ولان انه قتل شخصا او تلف لا حصوا ماحتمل لك فعل الدابة لا يصلح مسقطا وكذا فعلها
ان كان معصيتها حتما لعدم اختيار صحيح ولهذا لا يجب القصص لتحق القصص منها بحيث القاتل السب لانه له
اختيار صحيح وانما لا يجب القصص لوجود المبيع وهو وقع الشرف فحب الدية وفيها ايضا قال ومن شهر على غيره
سلاحا في المضر فضره ثم قتل الا فوقعي القاتل القصص معها او ضره فانصرف لانه خرج من ان يكون
محاربا بالانصراف فحدثت لخصمه وفي السراية رجل شهر على رجل سيفا او عصا في خارج المضر فقتله
وفي كثر الدقائق ومن شهر على المسلمين سيفا وجب قتله ولا شيء بقتله وفيه ايضا ومن شهر على رجل
ليلا او نارا في مضر او غيره او شهر على ليلا في مضر او نارا في غيره فقتله المشهور عليه فلا شيء عليه وان شهر على
عصا نارا في مضر فقتله المشهور عليه قتل وفي الهداية ومن جرح رجلا فقتله نزل صاحب فرائض حتى في تعليمه
القصص لوجود السب وعدم ميطل حكمه في الظاهر فاصيف اليه وفي رواية داود النقي الضمان من المسلمين ومن
قتل مسلم سوطا لانه ترك فلا تود عليه الكفارة والدية قالوا العاكب الدية اذا كانا تحت طين فان كانا
في صف المسلمين لا يجب في الدية اذا النقي الضمان من المسلمين والتركيب فقتل مسلم سوطا لانه ترك
فلا تود عليه الكفارة لان هذا احد نوعي الخطا وعلى من هذا الخطا بموجب القود بوجوب الكفارة وكذا
الدية على النطق به لکن ولما اختلف بين السلف على هذه النية في رحم الله فمضى رسول الله عليه السلام بالدية

قالوا انما يجب الدية اذا كانوا تحت طين فان كان في صف الشركيين للحب طوط عصمة لشركهم وادام قائلهم
من كثير سواد قوم فممنهم في القوا انهم في الدخيرة اذا قيل الرض عداد في هذا ان فعل القاتل يقتل القاتل
اولم تقتل بالسيوف فيزقبة قال عليه السلام لا فود الابا سيف في تحفة القدرى ولا يبنى في القصاص
بالسيوف في الرزقة ومن له القصاص يجب ان يقتل بالسيوف فيضرب علانية علانية في يرا قتل في الرزق
او فود وكان مستوفيا وفي الدخيرة واذا قيل القاتل راحل اجنب فان كان القاتل عددا في القصاص وان كان
حفظا يجب الدية على قاتله لان عصمة دم القاتل انما سقطت حتى في القاتل او بسقطت حتى في الاجنب يكون
قاتل شخص محصوا وفيها ايضا وان قال في القاتل بعد ما قتل الاجنب امرته بالقتل ولا يبنى له في ذلك القاتل
فانه لا يبنى على امره بالقتل استغفاره فلا يصدق فيه الا يبنى هذه الجدة من الخوانية وفي الثانية والخاصة في القصاص
من سجن فيه الا يبنى ميراثه على في الرض الدية في الرض في الزوج والزوجة في المصنف ثم قال ابو يوسف رحمه الله
القصاص حتى الميت كالدية بل ان يبعث فوفه ولو القتل باليقضي وبونه وكل واحد من الورثة يقضي حصته
الميت في حاله عليه قال ابو حنيفة رحمه الله هو حتى الوارث ابتداء ولهذا الوفاي وارت الحج عن القصاص
قبل موت المورث ثم غفوه وكل واحد من الاقارب لا يصح ما يباي عن ميراثه انبات حقه فوفه كانه ميت
الحق لان موجب الدية هو حتى الميت من كل وجه في التدين ثم من لا ولي له فاقصاص للسلطان فان
شا وصاح على الدية وليس للعفو وفيه ايضا من متفرقات النفا مسلم قتل دار الاسلام لا ولي له ان
واقص ان شا واخذ دية وليس له العفو وقال ابو يوسف رحمه الله لا يقص القاتل في الدية في باب
التمس من قتل مسلما خطأ ولا ولي له او قتل جربا دخل المنيابان فاسلم فالدية على قاتله للامام
وعليه الكفارة لانه قتل نفس محصوا خطأ فيعتبر بالنفوس المحصومة وفيها ايضا وان كان عددا فاش
الامام قتل وان شا واخذ الدية لان النفس محصومة والقاتل عدو والولى معلوم وهو العامة والسلطان قال
عليه السلام ولي من الاولى له وقوله وان شا واخذ الدية من بطريق الصلح لان موجب العفو هو القود
عين وفيها ايضا وليس له ان يعفو لان الحق للعامة وولاية نظرية وليس من النظر اسقاط حتم من غير
وفي خلاصة المفكرات من حج رجل جرحته لم يقص منه حتى يبرأ فان برأ سقط وقال الشافعي رحمه الله
في الناح الصريحون انما يمانية لم ينسأ لانه يحل ان يسرى نفسها في كنه الدقائق ولا فود كحج حتى يبرأ ان
النفس تعبر في ال او قال الشافعي رحمه الله تعبر في ال كفي النفس في النفس لم يقص قبل البر في الجناية

ولو انما بالو على النسبة انما لا يمكن القول بغير الدية ولا امر لان قال محمد رحمه الله لما لم يمسس والدية
فصل في الشهادة في القتل في كسر الدية قال في ان شهيداً وانظر في علم نزل حسب ما شئت
تفصيل ما قبل المسئلة انما شهيداً انظر في شيء خارج لما عرفت في البداية واذا شهد الشهود انظر في علم نزل
حتى في قوله لو اذا كان عدداً لان الثابت بالشهادة كانت بمثابة واحدة وفي ذلك القصاص على ما بينا
الشهادة على قتل العمد تحقق على يد الوجه لان الموت بالضرع يعرف اذا صار بالضرع صاحب ذنوب حتى
وتأويله اذا شهدوا انهم لم يمسسوا في السفاقي قال في قبل الشهادة وشهدوا بالضرع في شيء خارج ولكن
الضرع قد يكون خطأ وكيف ثبت القوم ما نهم لم يشهدوا انهم لم يشهدوا انهم لم يشهدوا انهم لم يشهدوا
قد شهدوا انهم قد ضربوه لانه كان خطيماً لا يحل لهم ان يشهدوا انهم قد ضربوه وانما يشهدوا انهم قد ضربوه
فاصحاب في كسر الدية في وان غلبت في هذا الفصل في الزمان او المكان او في القتل او في احد ما قبله
وقال الاخر لم اورد عباداً اقل بطلت في البداية واذا اختلفت في هذا الفصل في الايام في البدن او في الله
كان به قتل نعم بطل لان القتل لا يعاد ولا يكرر والقول في زون او مكان غير القتل في زون او مكان اخر
القتل بالعصا غير القتل بالسلاح لان الثاني عدداً الاول شبه العمد وتختلف احكامها وفيها ايضا وكذا الاول
احد ما قبله ايضا وقال الاخر لا اورد في شيء من قبله بطل لان المطلق بغير التعبد وفي السفاقي لان القتل
لا يعاد ولا يكرر وكان كل واحد منهما قد اقبل على اعادة فلا يثبت احدهما لان عدم نصيب سادس في
كسر الدية قال في ان شهد ان قتلته وقال لا اورد عباداً في البداية وان شهد ان قتلته وقال لا اورد في شيء
قتله فدية الدية استحسننا والقول بان لا يقبل هذه الشهادة وفي السفاقي وكذلك لو شهد ان قتلته على رجل بقتل
خطأ وشهد الاخر على اقرار القاتل فهذا باطل وفيه ايضا في موضع اخر من الذميرة واذا شهد احد ان قتلته
القتل الاخر على اقرار القاتل بالقتل لا يقبل هذه الشهادة لان القتل فعل والاقرار قول والقول غير الفعل فتختلف
المشهود في البداية واذا اقر الرجلان كل واحد منهما ان قتل فلاناً وقالوا في قتلتهما جميعاً فله ان يقبلا
جميعاً وان شهدوا على رجل ان قتلته وشهد اخرون على اخر يقبلة فقال الولي قتلته جميعاً بطل فكذلك
والفرق ان الاقرار بالشهادة تناول كل واحد منهما وجود كل القتل وجوب القصاص وقد حصل التكذيب في
الاول من الجزالة في الشيء من المشهود لغير ان تكذيب المقر للقر في بعض ما اقر به بطل اقراره في الباقي وكذلك
المشهود ان يدين في بعض ما شهد به بطل الشهادة اصلاً لا التكذيب نفسه دفعة واحدة بل منه العدة التي

المقتول لا ينجح في القصاص قالوا انهم رجل وامرأتان ان فلانا قتل ابنه فقتل
 شيئا وتتم ولو شهد رجل وامرأتان ان فلانا قتل شيئا وتتم ولو شهد رجل وامرأتان ان فلانا قتل شيئا وتتم
 لان قتل الاب ابنه لا يوجب القصاص كحال وانما يوجب المال وشهادة النساء مع الرجل حجة في باب المال
 ما قبل المرأة زوجها يوجب القصاص ثم سقط بعد ذلك اذ اصابها بالبري ان يقبض منها شيئا فقتلها
 بحال ان يموت الاب بعد الجرح او لا يموت الزوج من الجرح فان في تلك الصورة قتل المرأة
 بزوجها واذا القصور شيئا والقصاص في هذا القتل بحال كان هذا القتل موجبا للقصاص من الابن او غيرها
 النساء وصحت حجة في القصاص وفيها ايضا واذا شهدنا هذا على رجل ابنه قتل في هذا الرجل خطا وانهم
 عاينوا ذلك قضى القاضي بالدية على العاقلة فقبضها الولي ثم جاء المشهود وقبله جيا فالعاقلة بالي ان شاء
 واخضعوا الولي لانه قبض بغير اذن شاء واخضعوا المشهود لانهم ائتمروا بالغير والاتفاق بالغير سبب
 لوجوب الضمان الاتفاق على نوعين تحقيق باليد وحكي باللسان فالشهادة على الغير كما يجب
 للاتفاق بالغير وظهور كذبه باحد الطرفين اما ان لم يشهد بقتل فلان ثم جاء المشهود وقبله جيا واما ان
 يرجع عن شهادته وهما ظهرا كذبه بان جاء المشهود وقبله جيا فيجب الضمان فان ضمنه المشهود رجوعا
 لانهم حكموا استوفى الولي من الدية لان المضمون يحكم عند اداء الضمان على عرف ضمنه الى الخارج به
 على احد هـ وفيه ايضا قال فان شهدوا بالقول ثم افتقر جيا للمشهود وقبله جيا لا يجب القصاص لان
 ولا على المشهود وهذا خلاف ذلك في وجه الله وقد عرفت في المختلف في الخبر الاول من تضمين المشهود على غيره
 فان ضمنوا الى الخارج به على احد لانه سلم نفس المشهود عليه وان ضمن المشهود والخارج المشهود على الولي عند انضمام
 ومنه انما اذا شهدوا على ما يشبه القتل ولو انهم شهدوا على اقرار القاتل بالقتل خطا او عدا جيا للمشهود وقبله
 جيا لا ضمان على المشهود بحال لانهم لم يظهروا كذبه بل اقره بذلك كذا وانما الضمان على الولي وكذلك لو شهدوا
 شهادة شهادتين ان قتل خطا ثم جاء المشهود وقبله جيا فلا ضمان على المشهود الفري فلو انهم شهدوا على ذلك
 كاذبا فلا ضمان للمشهود الاصل وانكروا الاشهاد ولم يعتبر الكاذب لانه ليس بحجة في الجواب الضمان على الغير ولو قال
 مشهود الاصل اشهدنا ان كذا من عاين ذلك فلا ضمان عليهم عند انضمامه الى البويعت كذا العدد قال
 محمد رحمه الله يجب عليهم الضمان بما روى القصاص بالشهادة بقتل فلانة بالفرج فعدتها وشهادته الاصل عند
 ولا ضمان ولا ضمان على المشهود الفري بالاجماع هذا اذا اقر مشهود الاصل انهم كذبوا اما اذا جاء المشهود وقبله

اذا شهد رجل وامرأتان

من هذا لا يفتنون وعند محمد رحمه الله اختلف الشيخ رحمه الله فيه قال بعضهم يفتنون بعضهم قالوا لا يفتنون
 وفي السراجية تنهوا القصاص اذا جازى بعد الاستيفاء عليهم الدية **فصل** في العفو عن القصاص الشرعي
 العفو عن القصاص مندوب وفيه ايضا ولو غنى عن الكل والبعض سبيل من القصاص الدية ولا يبرأ من ظلمه
 وفي خلاصة المفكرات من الكبرى ذكر الكوفي رحمه الله في تحقيره ان العفو عن القاتل افضل من قتل
 سبيل ما لم يقتل بكدارة له وقلت اهل العلم في ما ذكره قال قوم كفاة عن القاتل وقال اخرون كفاة بكتفه
 وهو ما لا يثبت له اذ في قوله ثمة هل يبرأ منها ومنه ومن الدية الى قال هو بمنزلة الدين وفي التمهيد
 المخرج او الوارث ثم مات جازي فمما استحقاقا لاقاب وفيه ايضا ولو غنى الولي احد القاتلين لم ان يقبل
 الاخر وفي التحقيق اذا وجب القصاص على جازي بقتل واحد فغنى وليه عن اعدام قاتل خاص بالقاتل بقتل جازي
 العفو مختص باعدام وفي التمهيد لو غنى احد الورثة او صاحبه على الاربعة فوثب نصيبه القاتل من نصيبه
 لا في ثلثين وفيه ايضا ومعه من اثنين منهم احد على صفة العفو منه صاحب القاتل نصيبه
 وانقلب نصيبه الى ما لا يكونا بمقط نصيبه بدوان نصيب صاحب الا وفيه ايضا ولو صدقه القاتل
 عليه تيمنا ولو صدقه صاحب القاتل كشيء في الاتحان نصيبه نصف الدية ولا في الاخر وان صدقها
 في القاتل الدية وفي الاتحان كشيء لها في الدية قال وان كان الاول وثمة فشهدتان منهم على
 اخراة قد غنى شيئا وتما باطله وهو موقوف لانها لا تجزى ان يشهدوا الى نفسها فمما وهو انقلاب التوبة لا فان
 صدقها القاتل فالدية منهم اثنا عشر اذ اصدقها واحدة لانه لا صدقها فمما فمما في الدية لها فمما اقراره الا
 يدعى سقوط حق المشهود عليه وهو يكره البصديق يوزن نصيبه وان كذبها فكل شيء لها ولا يثبت الدية منها
 اذ كذبها القاتل ايضا وهذا لانها اقرت على نفسها بسقوط القصاص قبل ولو يدين القاتل نصيبها لا لا يقبل
 الا بيمينه ونصيبه المشهود عليه لا لان دعواها العفو عليه هو يكره ان يدين العفو عنها في حق المشهود عليه
 لان سقوط القصاص مضاف اليها فان صدقها المشهود عليه لا اقراره له بذلك في الظاهر في كتاب الديارات
 قال المخرج يخرج من فلان لم يقبل منه وارث عليه لان الوارث يدعى الى التلميم او لا ثم ينقل الدية لارث
 والوارث لو كان جازي لم يقبل دعواه لانه متناقص فخذ الصبح دعوى من يدعى له
 الجناية دون النفس بنية في الجناية على اليد والاصابع والس والظلم والشعر والراس والوجه والعين
 الاذن والالف واللسان والذكر **فصل** في الجناية على الاصابع في الدية ومن قطع

يد غيره من العضل قطعت يده وان كانت يده الكبر من يد المقطوع بقوله تعالى والرجل قصاص وهو
 عن الماشية وكل ما كسرت يديها فيجب فيه العصاص ولا فلا وقد اكس في القطع من العضل فانه لا يخبر
 بكر اليد ومما لان منفعته اليد لا يختلف بذلك قال وكذا الرجل ورون الالف والاول للمكان عانة
 الماشية وفي خلاصة المفردات واذا قطع واحد يدي رجلين فحرقتهما ان يقطعه يده ويأخذ نصف الشدة
 ويقسمها نصفين وان حرق واحدة فاقطع يده فلما حرق عليه نصف الشدة وفي التهذيب ولا يقطع الا باليد
 باليد الواحدة خلافا لفرقة الله وبقطع اليد الواحدة باليادى وليس له من اليان في لعمري وعنده الشدة في
 رجم الله لقطع الاول والباقي من ارض ابراهيم ولو كان احدها غايبا لقطع للآخرين ولو غاب الآخر لقطع له
 الهداية قال واذا قطع رجلان بدرجل واحد فلا قصاص على واحد منهما وعليها نصف الشدة وقال الشيخ
 رحمه الله لقطع باليادى وفي التهذيب ولا قصاص من الرجل والمرأة ولا من الحر والعبد ولا من العبد
 فيما دون النفس لعدم مساوئهم في الاطراف وعنده الشدة في رجم الله لقطع في امكن وانما من الماشية في امكن
 او امكن للب واة كما اذا كان عضو من العضل يوجب العصاص والا فلا ريش ولا قصاص من اليدين ولا ي
 الا بريد ولا احد الاصابع بغيره ولا احد الاسنان بغيره وفي الكبرى امرأة قطعت يدي رجل على يد
 دون العصاص ولا يجر الرجل بخلاف لو كان العاصم رجلا يده مثله وقال الشيخ رحمه الله لا يجر
 رجل بامرأة فلهما دية يرمي من غير جواريدان والرجلان لا يوفد اليه الا باليدين ولا يجرى بالاسنان
 وكذا اصابع السبابة اليمنى والابهام كذلك بغيرها من الاصابع وفي المجردة لا يوفد شي من الاصابع
 من العاصم وفي السراجه ولو قطع بدرجل من العضل لم يوجب العصاص في الهداية ويوجب العصاص في
 الاطراف من المسلم والكافر للثدي بينهما في الارش وفي السراجه وفي الاصابع العصاص في قطع
 من العضل الابهام والسبابة وفي كثر الدقائق ويقص لقطع اليدين من العضل وان كانت في العاصم الكبرى
 الرجل وفي السراجه في باب العصاص فما دون النفس رجل قطع يده رجل او رجل بغيره حتى ابان عليه العصاص
 وفي الكبرى قطع بدرجل يده فدية العاصم وكذا اذا ضرب بغيره فابان بعض اعضاءه من العضل او موضع
 يمكن ان يعض فيه يوجب العصاص وكل شي دون النفس فهو كذلك قال لضرر رجم الله لا يوفد من اصحابه خلافا
 وفي السراجه رجل عض من انسان فاستخرج عنه يده من فيه فقطع اسنان العاصم لم يضر وفي الكبرى ولو
 عض فرائع رجل فغضب العضوض ذراعه من فيه فقطع بعض اسنان العاصم ذهب بعض لم يضر العضوض

فذبة الاسنان هدر وليس العارض الارض فراح وفي السراجه اذا كانت يد المقطع صحوذا القاطع مثلا او
 ناقصة الاصبع فالمقطع يد ان شاء قطع وان شاء اخذ الارض كما في التذنب والقطع يد الصحيح بمنزلة
 ويد قطع منها اصبع او اقل وفيه ايضا ولو قطع يد القاطع طار او سبب في محاولة قبل ان يتناول الحية
 سقطت وفيه ايضا ولو قطعت يدي في قصاص او غيره يجب الارض كما في محاولة ايضا قطع يد رجل ثم قطع يده
 ان شاء قطع يده ثم قطع وان شاء قطع وترك القطع وقال القائل والقاطع في السنف في فان قطع خطا ولم
 خطا او قطع عمدان لم يخلل فان يخلل يها برؤوخه بموجب الغليس لان موجب الاول قد تقر بالبرهان
 احد عا في الاخر حتى انما لو كانا خطا ليس يجب دية كما لو خذ شخصين وان لم يخلل يها برهان قطع يد
 رجل عمدان ثم قطع يد رجل قال ابو يوسف رحمه الله والولي بالي ان شاء قطع يده وان شاء قطع يده
 يقطع وقال ابو يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله في المصنف قوله فلو لم يخلل يها اي فعل القطع والقيل
 وهذا اذا كان عديرا ولم يخلل اليه يها فان يخلل يها فغير كل فعل حتى لو كان عديرا للمولى القطع
 القيل وان كانا خطا ليس يجب دية ونصف دية وان كانا عمدان او الاخر خطا وان كان القطع عمدا
 القيل خطا يجب في اليد القصص في النفس الدية وان كان القطع خطا والقيل عمدان في اليد نصف الدية
 وفي النفس القصص وان لم يخلل يها برهان كان احد عمدان والاخر خطا ويعتبر كل من جناية واحدة في
 الخطا والدية وفي العمدة القصص وان كانا خطا ليس يعتبر جناية واحدة بلا خلاف فيجب دية واحدة وان
 عديرا فموضوع الخلاف عند ما يقتله ولا يقطعه وعند يها يخلل ان شاء قتل ولا يعتبر انما المجلس ولعمدة
 هو الظاهر وفي الكبرى قطع اصبع رجل ثم قطع اخره او قطع كفه او قطع اخره فمات ان كان عمدان
 النفس على الثاني دية القطع على الاول وهذا قول عثمان الثالث رحمه الله وقال زفر رحمه الله ان كانا عمدان
 يقتلان وان كانا خطا ولم يخلل يها برؤية النفس عليهما وان قطع اصبع رجل عمدان قطع اخره خطا
 لمصر من قاطع الاصبع وعلى عاقلة الاخر دية النفس وقال زفر رحمه الله لا قصاص وعلى كل واحد منهما نصف الدية
 وفيه ايضا قطع اصبع رجل خطا ثم قطع اخره عمدان قال ابو يوسف رحمه الله القصاص على طاع
 الكف وعلى قاطع الاصبع دية الاصبع وهو قول الصحابة رحمه الله وقال زفر رحمه الله على كل واحد منهما
 نصف الدية ولا قصاص وفيه قال الثاني في رحمه الله وفي التذنب قطع واحد صحيح ثم قطع الاخر من الزند
 فمات فالقصاص على الثاني وعند زفر وان في رحمه الله وفيه ايضا من القصاص في اليد اذا قطع فمري

ومات المقطوع من بعض دية قالوا لا في راحة اليد لا يفتن في البداية ومن له القصاص في الطرف
 اذا استوفاه ثم سري الى النفس دية النفس عند أبي حنيفة وقال لا يفتن لانه استوفى حقه وهو القطع
 العقوبة بوصف السلامة لما فيه من تدبير القصاص في الاضرار عن السرية ليس في وصفه اتمام
 كالسنة والجم والامور بقطع اليد ان يفتن بغير حق لان حقه في القطع وهذا وقع ظاهرا كان يرد لانه
 لو وقع ظاهرا كان ولانه خرج اقصى الفوات لحيات في مجرى العادة وهو يفتن العقل لان القصاص منقطع
 فوجب المال لخلاف ما استشهد به من المبالاة تكلف فيها بفصل ما تقدم اكاله لم يعتقد انما يخرج
 منها والواجبات لا يتغير بوصف السلامة كالرأى الجري ويماضي فيه لا التزام ولا وجوب في راحة
 الى المفقون من باب الاطلاق فاشبه الاصطباو وفي السفا في اذا مات للمقطوع الاول
 واستيفاء القطع لا يوجب سقوط الفوت لان من له القصاص في النفس اذا استوفى طرف من عليه القصاص
 في النفس واذا بقي له القصاص في النفس فوارثه تقوم مقامه فيه وهذا اذا مات للمقطوع الاول وهو المقتول
 مات المقتول منه من قطع التي في ذرية على عاقلة المقتول لعن ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله
 ومحمد والشافعي رحمه الله كشي عليه بهدرومه وفي النطومة في باب ابي حنيفة رحمه الله ومن له القطع
 فصل فانت يفتن دية النفس مجدية في الحرق قال من له القصاص في الطرف اذا استوفى فسرى الى النفس
 ومات فالتيسر ان يحبس عليه القصاص في الاستحقاق الدية وقال الاشعري عليه انما يقطع باذن
 الشريعة فضا كالقاضي اذا قطع يد السارق وسرى الى النفس كالزنا والقصاص لانه قتل نفس بغير حق
 لان حقه في القطع لاني الفصل والمقتول مضمون بالدية فيجب الدية اذا سقط بالشبهة بخلاف اذا كان
 ثمة الفصل واجب بقضية الامر والعقد والوجوب لا يمكن نفيه بالسلامة في الكبرى قطع ثمة اصابع
 كف رجل خطا ثم قطع اخر اصبعين فميت الكف من الجرحين فعلى الاول دية با قطع وعلى الثاني
 كذلك دية با قطع والباقي من الكف بعد الاصابع فهو نقصان فليصيب صاحب الكثرة وحل اش
 الاول في الأكثر وانما النصف الاخر وان كان الاخر قطع اصبعين فعليه خمس دية وهو غير الدية وفيه الضمان
 وعن ابي حنيفة رحمه الله فمن ضرب اصبع رجل على فسط الكف ان كان القطع من الفصل فقص وان كان
 احداهما من الفصل لا يفتن وقال ابو يوسف رحمه الله انما ينظر الى السقوط لا الى اصل الجرح فان كان
 السقوط من الفصل اصبره من بعض على افسط الكف من الفصل يقيم منه وقال ابو حنيفة

رحمة الله لا تقصص في ذلك قال في بيان رحمه الله هذا شبه باصل اخيه رضي الله عنه وبعي ولو
لم يقطع الكف لكان سقط اصبع اخرى الى جنب من ذلك القصاص من اخيه رضي الله عنه في حال الكف
وقال ابو يوسف في المخطوطة القصاص في السقط الارش وذكر القصاص في هذا ان محمد رحمه الله القصاص
قد مره في الفتاوى الصغرى هكذا ذكر الكرخي رحمه الله من محمد رحمه الله ان من قطع سبابة منقطت
يقطعها ولو قطع مفصل سبابة منقطت الوسطى من الفرية قطعت الوسطى من مفصل السبابة القصاص
قال في حقه رحمه الله اذا قطعت سبابة المخطوطة اصبع وقطعت الكف اذا قطع اصبع من بعد
قتلت الكف لا تقصص في الاصبع وفي اليد وفي اليد في قول اصحابنا رحمه الله وكذا لو قطع مفصل من اصبع
الكف فيما شئت من ذلك في ولا تقصص في قولهم فان قطع اصبع قتلته الى جنب اخرى قال ابو حنيفة
الله عليه وآله الاصبعين وقالوا جميعا يقتص في الاول وفي الثانية ارضا فاجموا في القصاص او قطع قتلته
او شئت من مخرج المخطوطة لو قطع مفصله لا تقصص واقتلوا في العضوين ليس بعضها بغير بعض ومن قطع مفصل
اصبع من بقية الاصبع لم يكن للقصاص ان ترك ارض بالحق لان الجناية واحدة والاصل ان الجناية
وقعت على جزء فمرت الى كله او قصصت على جزء فمرت الى سبعة لا تقصص في قولهم جميعا واذا حصل
القطع في عضو فمرت الى عضو اخر وان كان في مالا تقصص فيه فلا تقصص في الاول عند ابو حنيفة رضي الله عنه وفي
قطع اصبع قتلته الى جنب اخرى لا تقصص فيها وفيها الارش عندنا وزفر رحمه الله في الاول القصاص
وفي الثانية الارش وفيه ايضا قطع جزي فمرت الى محله كما لو قطع اخذه قتلته الاصبع او قطع اصبع قتلته
الكف فيها الارش لا القصاص اجماعا كما ذكرنا وفيه ايضا لو قطع اصبع فقتل السبابة الى اصبع اربع
فاقطعت في الاول القصاص وفي الثانية الارش اجماعا وفي الهداية قال ان قطع الكف من مفصل
وفيها اصبع واحدة فقتلته في اليد وان كان اصبعين فاقطعوا في الكف وهذا عند ابو حنيفة
الله وقال رحمه الله ينظر الى ارش الكف والاصبع فيكون عليه الكفر فيه من القيل في الكفر لا وجه
المع من الارش لان الكل في واحد ولا وجه الى ابداء واحد لان كل واحد اصل من وجه واحد
بجمله ولان الاصابع اصل والكف ثمة حقيقة وشرا لان البطش تقوم بها واجوب الشخ في اصبع واحد
عشر من الابل والرجل من حيث الذات والحكم اولى من الرجل من حيث مقدار الوجب وفيها ايضا
قال وفي الاصبع الزيادة حكومتها على شرا فالأولى لانه جزء من يد منه فية ولا زينة وكذا السن الثمة

لما قلب في اليصابع فان قطع الثلث من الزراع خطا ومن المفصل في الكف والاصابع اليد وفي
 الذراع حكومته عدل منها وقال ابو يوسف رحمه الله في اليد والذراع تبع الاصل كالكف على يد
 اذا قطع اليد من العضد والرجل من الفخذ فمما فيه اليد وما فوق الكف والقدم فقيمة حكومة عدل
 ابو يوسف رحمه الله ما فوق الكف والقدم تبع للقدم وتبع للاصابع وفي المداية وان قطع نصف
 اليد في الاصابع والكف نصف اليد وفي الزيادة حكومة عدل وهو رواية عن ابى يوسف رحمه الله
 عنه ان ما زاد على اصابع اليد والرجل فتتبع الى الكتف الى الفخذ ولان الشرح واجب في اليد الواحدة
 نصف اليد واليد اسم لهذه المجرى الى الكتف فلا يراى على تقدير الشرح وطحا ان اليد باطة و
 البطن تحت الكف والاصابع دون الذراع يتجاني في التضمين ولانه لا وجه الى ان يكون تبع
 للاصابع لان منها عضوا كاملا ولا الى ان يكون تبع للكف لانه تابع ولاتباع للقبض وفي الكبرى اذا قطع
 اليد من المفصل والذراع خطا وفي الكف والاصابع نصف اليد وفي الذراع حكومة عدل عدل
 قال ابو يوسف رحمه الله في نصف اليد والذراع تبع وكذا لو قطع اليد من المفصل او الرجل من الفخذ
 فقيمة اليد وما فوق الكف والقدم عدل وتبع للاصابع الاصابع غير الكف وكذا الاصابع الى
 لا يتبع الا القدم واذا قطع ما زاد على مفصل القدم فان قطع منها الفخذ الى اصله فقيمة نصف اليد بغير
 كانت او بغيرتين اذ كان قبل برء الاول ان كان برء الاول نصف اليد وفي الثاني حكومة
 عدل في قولهم جميع وفيه ايضا قطع للمفصل الاصابع من اصبع رجل عدل فانقص منه ثم قطع احداهما
 بعد ذلك لا تقصص منها وفيه ايضا مقطوع الابهام من يمين يمين مثل لا تقصص منها وكذا مقطوع
 اليد اليمنى وفيه ايضا قطع ساعد مثله لا تقصص لان الساعد ليس فيه ارض من عدم لعل ساعد احداهما في
 السرجية ولا تقصص في لحم الفخذ ولحم الساق ولحم العضد والسعد وانما فيها حكومة عدل في السجدة وفي
 لا تقصص في اللطمة والكف والفرجة بالسوط لانه لا يمكن اعتبار اليد والاذن في الضارب فيكون
 لانه انما انتفع الاستيفاء وطع كذا لا يتوفى منه اكثر مما جنى فاذا رضى فعد اسقطت في الزيادة وفي مخطوط
 القيمة اصابت العجز نصيبا فكثر رجله وصاحبها ركب عليه وقال كثر نايما فعليه ارشش الكسر
 فصل في الجارية على السب والعظم في السرجية وفي السب العصاص العينة والى السب
 والفرس والفرس والنب ولا يقصص الا على الاسفل والاسفل الا على وفي الكسر كسر الكاسر تقدير

لا يوزن العيب بالضعف الا على العيب في السجدة فان رضى في السجدة فعد كذا في السجدة
 لا تقصص في السجدة كذا في السجدة كذا في السجدة كذا في السجدة كذا في السجدة
 كذا في السجدة كذا في السجدة كذا في السجدة كذا في السجدة كذا في السجدة
 كذا في السجدة كذا في السجدة كذا في السجدة كذا في السجدة كذا في السجدة

فذلك المبرور في السراجية من حسن رجل من الكرام فانه ابرو المبرور قد كسر في القدر
 على من رجل من الكرام من النصف فانه برؤس الجاني المبرور وفي فتاوى محمد بن كسر نصته
 او ثلث او ربع كسر استويا بسطة في مثلها القصاص نقص منه بيرة وان كان كسر اشهد ليس بمسحوق
 لا يستطاع ان يقيق منه فعليه في ذلك في السراجية اذا قطع من رجل لم يقطع منه ولكن يوجد المبرور
 ان يمتلئ الى اللحم ويسقط ما سواه وفيها ايضا اذا رجع حسن رجل فانه يخرج المزدحم منه من النصف
 من الاول فبعد الاول خمسية درهم وفي الهداية لانه يمين انه هون في غير حق لان الموجب للنبات
 في حيث ثبت مكانها اخرى فانه ثبت الجناية ولما دلت في جوارها بالاجماع وكان ينبغي ان يقطع
 في ذلك القصاص لان في اعتبار ذلك تضيق الحقوق فكيف بالجل لانه ثبت فيه ظاهر فاذا مضى
 المحول لم يثبت تضيق بالقصاص واذا ثبت يمين انه اخطأ فيه الاستيفاء كان غير حق لانه لا
 القصاص للثبوت في الجاني في الكبرى فليس يصح يوجب منه قديم قطع المبرور في نباته فان ثبت
 مكانها كما كانت لانه عليه وكذا اذا ثبت من الرجل هذا وكذا في الظهور ينبغي للقاضي ان يقطع من كسر
 ضيق فان لم يثبت من الصبي قبل تمام الحول الا شي على الجاني قول في غيره رحمه الله لا تحمل النبات لولا
 الموت قائم وقال ابو يوسف رحمه الله في حكومة عدل في السراجية اذا انتزع من رجل فانه لا يثبت في حوله
 لان النبات مناد بخلاف اذا انتزع من الصبي حيث يثبت في الهداية ووقع من رجل من مكانها
 اخرى فقط الارش في قولهم اني غيره رضي الله وقال رضي الله عليه الارش كما لان الجناية قد تحققت
 والحال في نعمة متبادره من الله تعالى ولان الجناية الغدست معنى نصارك اذا قطع من صبي ثبت لا يجب
 الارش بالاجماع لانه لم يغبت عليه نفعه ولا زينة ومن ابو يوسف رحمه الله انه يجب حكومة عدل المكان للعلم
 الى صل في نسخة اذا انتزع من الرجل فانه لا يثبت في حوله وفي السنف في يوجب منه بالاجماع فان
 الرواية بخلاف رواية القيمة فاذا ركبها ان في من الباليه اذا سقط من غير حق يبرر او وضع الس لا الحول
 وهو الصالح لان نبات من الباليه ما هو لا يفيد التجريل لان قبل البر ولا يقص ولا يؤخذ الارش لانه لا يبر
 عاقبة وفي الذخيرة جعل الاستي اسطقا قول بعض الثبوت رحمه الله فقال بعض من ينج قالوا الاستي
 حوالا في فصل الصل في الباليه والصبي جميعا لقوله عليه السلام في الجنايات كلها يثبت في حوله وذكر في هذا الاصل
 عندنا ان يثبت في الجنايات كل حوالا كما كانت او حطوا واما قدر الحول لانه لا يثبت في الفصل

الاربعه التي جعل بها قوم الانسان في الحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة فوجب ان يطارسها حتى
 عليه الفضول الاربعه من السنة ففعل ففعل ففعل السنة وافق طبع الجعي عليه وسرا وجراحه وتقام عليه
 طبعه فيوت فكان مضي السنة غالب سبب لغيره والتلف ففعل بالسنة لهذا كما قدر في العين لهذا
 الجوع عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان من ان منى ليقاضيه ان يأخذ من من ان من من يومه من
 يوم النسخ فاذا مضت سنة ولم ينبت قميصه في الهداية ولو قل من غيره فمصابها في مكانها
 ونبت عليه ثم في القاطع الارش كما لان هذا لا يعلق اذا العروق لا يعود وفي السقيفة وذكر في
 البسوط ولو قل من من من من كان ففعل على ظاهر الرواية وقدر في عن محمد رحمه الله عليه
 حكوتة العدل بقدر ما لم من اللام من الى يوسف رحمه الله يرجع الى في بقدر ما يتج اليه من الدوا
 واجرة الاطباء والوجيفه رضي الله يقول لا يجيئ في لانه لا قيمة بحر واللام في ففعل في كثره الدقائق ذكر
 في الذخيرة اذا نبت مكانا اخرى كما كان كاشي عليه عند علمائنا رحمه الله وهو الصحيح في الكبرى
 ففعل من فضام الى في ابا على دارم نبت السن قال ابو حنيفة رضي الله عنه والدار ومكدا عند محمد بن
 الا انه يقول عطية الى في منها قد راوا في وفي التزوير من ففعل من صبي او صلب راس امراه ففعل في
 ابا الصبي والمرأة المحقوق يساهبا درم من نبت السن والشعر والذراحم عند ابي حنيفة رضي الله عنه ومحمد
 رحمه الله لانه عاد الجان والنفث كما كان الا ان محمد رحمه الله يقول عطية الى في منها قد راوا في لصدره في
 وحصول اللام في الكبرى ففعل من من من سودا ففعل في ارشها وان منبت عوار او تغير قضيتها حكوتة
 عدل وفيها ايضا ضرب من غيره فافضوت قال ابو حنيفة رحمه الله ان كان الخبيث عليه جراكب عيشي
 والكان بعدا ففعل حكوتة عدل قال في حكوتة عدل حرا كان او عبادا وقال زفر رحمه الله في رسالته ايضا
 ولو اسودت او احمرت او اخضرت ففعل جميع ارشها في قولهم جميعا وفي البياض ولو ضرب من من ففعل
 او احمرت او اخضرت لم يسقط وجب الارش كما لو اخضرت ففعل في حنيفة رضي الله عنه حكوتة عدل
 وروي محمد بن ابي حنيفة رضي الله عنه ان المصروب ان كان حرا ففعل في فيها وان كان مملوكا ففعل في حكوتة عدل
 وقال محمد رحمه الله كجب حكوتة حرا كان او عبدا وهو قول الى يوسف رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله
 ان كثر صفوة حتى يكون عيبا كجب للحره فيها ارش تام وقال القدوري رحمه الله كجب ان يكون
 بالاجل وهذا بعد ان يقر سنة وفي فيه ولو نبت مكانا اخرى ففعل في فيها ولو اسود او احمر او اخضر

ففيها الارش كما لو سقط في الحق في كل سن سقطت ولم ينبت الى سنة او سوت او اهرت او اضرحت
خمس من الابل نحو عليه السلام في كل سن خمس من الابل وفي السراجه اذا كلف من فاسود ما بقي من
وفيه حكوتة عدل في الهداية قال لما قصص في عظم الاني السن وهذا اللفظ مروي عن عمر بن سعد رضي الله
وقال عليه السلام لا قصص في العظم والارواح في السن لان اعتبار الحماة في غير السن متعذر لاحتمال الزيادة
والنقصان بخلاف السن فانه يبر ويكبر وكذا في السراجه وفي الكبرى التجريد ضرب من ان في خطا سقطت
اسنة كلها في كل سن خمسة حتى لو كانت ثمانية وخمسين فعلى اربعة عشر سنة وان كانت ثنتين في كل سن
وان كانت اثنين وثلثين فستة عشر الفا قال محمد بن عبد الله بن ابي حنيفة رحمه الله وقوله في النقص
والناب سواء كذا وفي الظهيرة وفي التمدد ضرب من فاني مسنة كلها وهي اثنتان وثلاثون فية الدية
وثلاثة اجماع الدية بحسب منها في سنة الا على من الدية الكاملة ثلث الدية ومن ثلثه اجماع الدية
وفي السنة الثانية ثلث الدية وما بقي من ثلثة اجماع الدية وفي السنة الثالثة ثلث الدية وفي السنة الرابعة
كسر رجلان سن رجل خطا فالدية في العا وفيه ايضا ولو امر رجلان بخرج سنة لوج احصاء وعين السن
والا موزع مسنة او لم اخلف في القول للامر فاذا خلف فالدية في لانه عاهد وسقطا لقصص لثبته
وفي سنو القضاة من الظهيرة رجلان قاما في اللعب بكر كل واحد منهما صاحبهما كما هو العادة وكذا اذا
الاخو وكسر سنة في الضارب القصص ان كان هذا اذ لا تصارت واقعة الفتوى فانقصت الفتوى
على هذا ولو قال كل واحد منهما صاحبهما فده فوكذا احدهما صاحبهما وكسر سنة لاشي عليه هو الصبر بمره لا ولو
اقطع يدي فقلها قال خير الدين رحمه الله وفي الكبرى لطم رجل على بعض مسنة ليقن من سن الضارب ذلك
القدر لان القصص في هذا الوجه متعذر وعليه **فصل** في الجانية على نحو الرسس الجانية في السرا
لاقصص في الاشعار او الممنبت وفي السفينة وبتوى العمد والخطا لعل كما يجب الدية في حق الجانية والى
خطا وكذلك في اهلها عند احب الدية لا القصص ثم قيل في صورة حلفه خطا وان لطمه مع الدم فخلق
الولى لم يمت طرانه في مباح الدم وفيه ايضا فان قلت لم يجب القصص فماذا اقله عند اهل مكان السرا
في الحق فوجب القصص بدور مع العمد وان كان للسراوة في الجنايات وقد وجد هذا الوصفان في
الحق العمد قلت لا قصص عقوبة والعقوبات لا تثبت لثبوتها لان المنصوص عليه لا يرضى بالشعور
وتعذر الاستدلال بالمنصوص عليه لان النضر اورد في الجواصت قال الله تعالى والبرص مصلح

الشهور ليس من ماضي الجاهات لانه لا يتحقق في قوتها الى البراجم والعرب ولا يتوهم فيها الشبهة كما يتوهم في الجاهات
 وليس في لانه في روي كما في الجاهات لانه لا يروى للشعر الا يرى ان الانسان لم يخلق الا لخلق واداء الحكم في النظر
 لبراجم كمن النفس الواردي في الجاهات واداء في الشعر فلو اجابنا العصار فيه او جابها في ساد ولا وجه اليه في العصار
 اذ في شعر الراس الدينية اي اذ لم يثبت وفيه ايضا وذكر الامم الشعر في روي العباد قالوا اذ لم يثبت في الدين
 الرعي والبراة والصغير والكبير في سواد لا يطلب بالدين حاله الخلق من قوت جنة لشعر البنات فكذا الحق في العباد
 فان من المخلوق راسه او الجية قبل مضي السنة ولم يثبت لاني فيه وقال في حكومة عدل في البداية
 فان في الجية اذا خلقت لم يثبت لانه لا يثبت في شفعة الجاه قال في شعر الراس الدينية لاني قال في
 وهو قول الشيخ في روي لانه لا يثبت فيها حكومة عدل لان ذلك في روي في الاداء لانه لا يثبت شعر الراس كل
 والجية بعضها في بعض البدن فصار شعر الصدر والبق ولنه الحجب في شعر العنق فصار القبة من الجية
 في وقتها جاز في خلقه تقوية على الكمال فوجب الدينية كما في اللازمين ان الخصين وكذا شعر الراس جاز في
 يرى ان من غير روي في شفعة في شعره بخلاف شعر الصدر والبق لانه لا يتحقق في جاز او الجية العبد في
 حيفه روي لانه لا يثبت كمال القيمة والتجريح على الظاهر ان العبد في العبد لا يستعمل في الجاه بخلاف الشعر
 وفي البناء وفي الجية اذا خلقت فانظر حوالا ولم يثبت الدينية وكذا في الجاه من اني حيفه روي العبدان من خلق
 الجية كوسج فلم يثبت في حكومة عدل لانه لا يتحقق حوالا فلم يثبت وان كان الجية متصدية وحيفه روي حيفه كوسج
 به فديونة ليعود انظر حوالا في الدينية في انه ان كان عدا على عاقلة ان كان حفا ودينا ايضا ولو خلق شرا به
 اجل سنة فلم يثبت في حكومة عدل لانه لا يخطو وليس الشرب من الجية هذا هو الكلام في الجية لانه
 في الجية العبد وشعره فقد ذكر في الاصل في حكومة عدل روي الحس من العبد روي الدين ليعين حيفه روي
 البداية قال في الشرب حكومة عدل هو الاصل لانه في الجية فصار كجوز اطراف ودينة الكوسج والكل في وقت
 شعرات معدودة فلا شئ في علة لان وجوده في سنة ولا يزيده ولو كان اكثر من ذلك كان على الذوق والجد
 لكنه غير متصل في حكومة عدل لان في بعض الجاه وان كان متصل فعلة كمال الدينية لانه ليس كوسج وفي روي الجاه
 وهذا كله اذا ثبت وان ثبت حتى استوفى كما كان لا يثبت لانه لم يثبت في الجية في روي على ارتكابه لا
 وفي الكبرى على الراس والجية وانما يوجب سنة لرجاء البنات كعقد من الصبي وان كانت المخلوق والنبوة
 من عام الخلق لم يثبت الشعر والجية قال في حيفه روي الدين كاشي على الجاه في روي العبد في حكومة عدل

وقد مره وفيه ايضا ليس في الجبين ولا في حق الراس والجمجمة قصاص وان لم ينبت وقال ابو حنيفة رضي الله
في الشوق قصاص والفتوى على الدال في التجرد وليس في حق الجبين وحق الراس والجمجمة ولا في الشوق قصاص
معتق والقول بانه ثبت سابق ما استدل الالاب بالنصوص عليه وقوله في الجرح ليس يورث في الشوق
ليست في معنى الجراحات لعدم تالم صحتها او قطعت وعدم توم السراية منها الى انزاع في الروح كما في الجراح
وفي هذا كله دية كاملة على ما روي عن الله وعند الشافعي رحمه الله حكومة عدل لانه في حق العبد لا يجب كمال الدية كذا
في الجرح والى مع انه ليس في الفتوى المنع من كل وجه لئلا يجب نصف الدية بكل من لخصه لانه لو ثبت من
منفعة مقصودة وهي منفعة الجمان في الكبري لو وقف بعض وجهه من ثبوت ذلك منه حصوله باقرار المجامع
من الكراهة فالتبني في خلافه ان التام لاشي عليه وان لم ينم فبشرافه في وجوب عير من الدية وفيه
الاف درهم كجانب فكذلك في الشوق ولو حصل راس الانسان من خطأ فدية دية بعد ما ينظر من ثبوت
ابيض وهو نبت قال ابو حنيفة رضي الله ان كان خرا فاكش في فيه وان كان عدا فدية حكومة عدل وقال ابو حنيفة
عدل فيما روي في الكبري ضرب راس من فخطا شعرة ثم نبت ابيض والرجل نبت لم يكن في راسه شعر ابيض
اجاب اسدين عن ذلك اني عليه هو قول ابو حنيفة رضي الله عنه يعني لان الراس لو حصل بعد ذلك فلا ينبت
محب الدية ان الدية في الشوق الاسود والاصفر سواء واجاب حسن ابن زياد وان فيه حكومة عدل وهو
قول ابو يوسف ومحمد رحمه الله وان كان لو حصل حب في الدية وهو اختيار الفقهاء الى البيت رحمه الله وفي الهداية
وان نبت هناك فمن الى حنيفة رضي الله لانه لا يكش في في اللحي لانه يزيد جلا او في العجب حكومة عدل لانه
يقض فدية وهذا محب حكومة عدل في الراس لانه في غير اوانه يشبه ولا يزيده ويقتوي العمدة والخطا وعلى هذا
الجمهور وفي الكبري على راس امره فضا على ان نبت الشوق يكون الراس بعد الصلح عليه
في الهداية على الراس ولو لم ينبت شيئا في الهداية قال رضي الله الشجاع عشرة الدارسة وهي التي يورث الجراح
تحتة ولا يخرج الدم والدائمة وهي التي يظهر الدم ولا يسيل كالدم في العين والدائمة وهي التي تسيل الدم والنبضة
وهي التي تضع الجلبة اي تعطفه للدائمة وهي التي تاحد في اللحم والسمحاق وهي التي يصل الى السمحاق وهي حدة فدية
هس اللحم وعظم الراس والموضحة وهي التي يوضع العظم اي تبيد واليا تامة وهي التي تكسر العظم والسمحاق وهي قبل العظم بعد
اي يكون الدائمة وهي التي تصل الى الراس وهو الذي فيه الدماغ قال في الموضحة العصار ان كان عدلا
روى انه عليه السلام قضى بالعصار في الموضحة ولانه يمكن ان ينتهي السك الى العظم فثبت وبان فدية العصار

قال ولان في بقية النسيج لانه لا يمكن اعتبار المساوات فيها لانه لا حد ينهي السكين اليه لان في فوق الوضوء
 كسر العظم والقصاص فيه وهذا رايه من ابي حنيفة رضي الله عنه في الاصل وقال محمد رحمه الله في الاصل وهو ظاهر الرقعة
 بحسب القصاص في قبل الوضوء لا يمكن اعتبار المساواة فيها وليس فيه كسر العظم ولا خوف من مكان غالب في غير
 بمسار ثم تحيد حديد بقدر ذلك فقطع بها مقدارا قطع فيحقق استيفاء القصاص قال وفي ادون الوضوء
 العدل لانه ليس فيه كسر مشهور ولا يمكن اعداره فوجب اعتباره بحكم العدل وهو ان يخرج عن التقضي وعن مجرد
 العزيم رحمه الله وقال في الوضوء ان كان خط نصف عشر الدية وفي النقرة عشر الدية ونصف عشر وفي النقرة
 عشر الدية وفي اللثة ثلث الدية وفي الجافية ثلث الدية فان نعدت فهاهنا فان فيها ثلث الدية
 روي في كتاب مردود من رحم رضي الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الوضوء خمس من اللب في النقرة
 عشر الدية وفي النقرة عشر الدية ونصف عشر في اللثة وروي لما مائة ثلث الدية وعن ابي بكر رضي الله
 احكم في جافية نعدت الى الجانب الاخر ثم في الدية ولا ين اذا نعدت نزلت عشر الجافية احدها
 من جانب البطن الاخرى من جانب الظهر في كل جافية ثلث الدية فلهذا اوجب في النقرة ثلث الدية
 من محمد رحمه الله ان جعل النقرة قبل البضعة قال في التي يتلحم فيها الدم ويسود وما ذكرنا روي عن
 يوسف رحمه الله وهذا الاختلاف عبارة لا يعود الى معزوكم بعد هذا الشيء اخرجي ليعي الدائمة وهي التي تصل الى
 الدماغ وانما لم يذكرها لان وقع قتال في الغالب لا جافية متفجرة معزولة بحكم على حدة وفيها ايضا ثم في النقرة تحيض
 بالوجه والراس لانه وما كان في غير الوجه والراس سمي راحة الحكم مرت على الحقيقة في الوجه حتى لو حقت غير
 الخالق اليه لا يكون لها ارض مقدرة وانما يجب حكمه العدل لان التعديل يتوقف وهذا هو الذي يجب ان
 انما ورد الحكم فيها يعني النبي الذي تجوز فيها الرابطة التي تحيض كالنظر منها في الغالب وهو العضوان لان
 لاسنوها وما الى ان قبل لباس الوجه وهو قول لك رحمه الله في لوجه فيها ما في ارض مقدرة لا يحضر
 في الاذن الوجه شتم من المواجاة لثنت طرفها الا ان عندنا ما من الوجه لثنا لها من غير فاصلة وقد خلق
 فيه معنى المواجاة ايضا وقالوا الجافية تحيض كحرف الراس اوجف البطن في الكبرى قال علماء رحمه الله في
 مختص بالراس الوجه فاذا كانت في الوجه في مواضع العظم كالجبهة والوجنين والرقق لصورتها الوضوء وما
 عليها وما بعد فلا يكون اللثة الا في الراس او في الوجه في الموضع الذي تحيض منه الدماء والصفوة والكبيرة
 سواء في جميع ما ذكرنا من النسخة لها ارض مقدرة ونصف حرمها في كيفية القصاص فيها ولا يكون الجافية

في الرقبة ولاني الحلق وانما يكون فيما يصل الى الجوف من الصدر والظهر والبطن لانهاى الجارية انما يذبت
الى الجوف من عن اليمين واليسار وكل من وصل اليه الدم فيصير كحل وكل موضع يكون فيه قوة فيصير متحركا
وسحقا وباضعة وتدل جملة دوائه فان ذلك في الراس والصدر والظهر والبطن وموضع العظام والحدود
كما بينا اذ بان موضعها انما احكامها ان كانت في موضع الوضحة القصص لانها من اجزاء النخاع في
استقبالها وبعدها لا تقصص فيها لتعذر مراعاتها في موضعها وما اقبلت في موضعها من راحة اليد في الاصل ان فيها
القصص من روى الحس من اعينها راحة اليد لا تقصص الا في الوضحة لانه لا يحدتها اليه السكين فيتعذر مراعاتها
التي لا يحدتها الوضحة وجه راحة اليد الاصل اليه السكين فيتعذر مراعاتها براحته بمسارها على حدة على قدره في اللحم
الى اخره فيستوفى منه مثل ما فعل في الوضحة واما اذ لم يحصر القصص وسوطا بالعقود فيصير في الوضحة كحركة عدل
وفيها ايضا واما الوضحة ففيها خمس من الالب في النخاع من الالب في المسئلة خمس من الالب في النخاع
فلت الدية ولكل هذا وروى الحديث وليس في الحج معنى لارض معلوم غير الباقية فان فيها ثلث الدية واذا
تعدت الى الجانب الاخر فيها ثلث الدية وفي الساق في الشجيرة عشرة وهذا الحصر فيها ظاهر في الجذع واليد
الى من سلك الى ام الراس الذي فيه الدماغ من غير زيادة ولا نقصان وذلك لان الشجرة لا يحد لها
يقطع الجذع ام لا فان لم تقطع فلا يكون شجرة فلا كلام فيه فان قطعت فلا يحد لها ان يظهر الدم ام لا فان
لم يظهر في الجذع وان ظهرت فلا يحد لها ان يسيل الدم بعد الاكل ام لا فان لم يسيل في الجذع في الدماء وان
سالت فلا يحد لها ان تقطع بعض اللحم مع تسيل الدم ام لا فان لم تقطع في الدماء وان قطعت فلا يحد لها
ان تقطعت اكثر اللحم الذي منه ومن العظم ام لا فان لم تقطع اكثر اللحم في الباضعة وان قطعت اكثر اللحم
فلا يحد لها ان ظهرت الجدة الرقيقة الى بين اللحم والعظم ام لا فان لم يظهر في الساق حمة وان ظهرت في
الساق في ثم او تعدت الشجيرة من ظهور الجدة فلا يحد لها ان انحصرت على اظهر العظم ام لا فان انحصرت في
الوضحة وان محصر على الصاح العظم فلا يحد لها ان انحصرت على اكثر العظم ام لا فان انحصرت في النخاع
ان لم تحصر فلا يحد لها ان انحصرت على اقل العظم وتحويله من غير وصول الى الجدة التي بين العظم والدماغ ام لا فان
انحصرت في الاخرى الائمة وهي العانة ولم يكرها بعد دوى الدماء في العينين المعين دوى التي يخرج الدماغ
لان النفس لا يبقى بعدا عادة وكذلك فلا شجرة في الحارصة من حيث النخاع اخذت من جوف القصص
الغوب اي شدة في الدق والحارصة هي الشجرة التي يحصر الجذع اي شدة في الدماء بالعين المصرفة اخذت من

سميت هذه النخبة لان الدم يخرج منها بعد الرجوع في العروق في الذخيرة هي نخوة من دم العين كما انها
 سميت بهذا الاسم لان اللام يصل الى صاحبها فيعينه بسبب ما تجتمع من اللام والباضعة من البضع
 الشئ والعظم ومنه موضع العصاره ولما المتكاثرة فقد ذكر في النخبة هو النخبة التي تنشق اللحم دون العظم ثم يخرج
 بعدتها اي تخرج من اللحم في ظاهر الرواية المتكاثرة ما يخرج من قطع اللحم لانه بعد الباضعة المتكاثرة
 التي يخرج منها العظم او يحل العظم كالنقل في اللحم واللاية من امه التي تنجب له وهي التي يطلع ام الدم على منى
 منها ومن الدم بعد رقبته ودام الدم في الجدة التي تحيط بالدماء كذا في الصحيح وفي اللبنة ما ينقل الى النخبة
 من الصدر والظهر والبطن والخصية والاسم وليس عليه ما وصل من الرقبة الى الموضع الذي اذا وصل اليه الدم
 كان مغطا وما فوق ذلك فليس كما يفهم ثم ذكر في اللبنة وليس شي من الباضعة لانه لم يسمه غير الذي يفهم فان
 لم يسمه لانه في النخبة ولو خرج في الراس لم يكن كل واحدة وان زاد على الباضعة لانه لم يسمه في كسر الدم
 شيء رجلا فذهب عقله او شربا منه وضاع في النخبة في الباضعة وان ذهب مع ما دبره او كانه في السند
 او في فم من ذلك شربا ساوا عقله فعليه دية بدخول النخبة في وان ذهب مع ما دبره او كانه في السند
 دية وان شرب النخبة عند ابليس فدمه التمدد في النخبة حتى زاد انتم على الباضعة فكذلك الزيادة يجب
 بدخول كارب من اللامة واحدة فغير من النخبة والشجيرة عشرة كما مر في الباضعة ان النخبة فذهب منها
 بصره لان النخبة وفيها الاربعون وقال في الموضع العصاره وفي البصر الباضعة ومن محمد رحمه الله العصاره
 خرج الطحى في الوتر على راسه حتى ذهب بصره في الباضعة وفيه الباضعة وان انتقل في ذهاب البصر فانه يطلع
 دية فان لم يسم من الباضعة لم يذهب عنه بصره وفيه الباضعة وقال محمد رحمه الله الاصل في ذهاب البصر ان ينقل
 فادى فان لم يسم من الباضعة لم يذهب عنه بصره وعلى ان المرأة ضربت على راسها في ضربة الباضعة عند العصاره
 فادى في سببها فقال القاضي في فعلتها اسرى عورتك ففعلت المرأة تسر عورتها ففعل القاضي انها كاذبة في
 السبب في وقال ابو يوسف رحمه الله في المنته لا يعرف ذهاب البصر والقول فيه قولان في الموضع فانه يطلع
 ذهاب البصر فقال محمد رحمه الله فقال الهادي طرقة ان يستقبل الشمس مغشوة العين فان دعت عينه علم ان
 الضوابط وان لم تخرج علم ان الضوابط ذاهبة وفيه الباضعة في موضع افترق فوات البصر لوفد الاطباء فينظر الى رجل
 مدلل من الاطباء ويكمن فواله في ذلك كذا في المبسوط وفي خرج الطحى في من ضرب رجلا ففعلت منه
 لامة كسب الباضعة لانه نال النخبة على الكمال وفيه الباضعة ولو قدره على بعض الحروف دون البعض فانه يقيم الباضعة على

[illegible]

الفقيه الصحيح هو الاول لا يجزئ بالاسرار عروق لا يكتسب مراعات التدي فيما وفيه ايضا او اوجب الضوء
 والعين فابنه وجب القصص وطريق استيفاء ان يدور القضيطة فو قد عليه را فبحسب حتى تلبس ثم يريه من
 العين التي تقصص وفيه عيبك الاخرى بخبره او قطعه معلولة فاذا اسل نظره فكيف عنه ثم القصص في خصائصه
 المضمرات واذا اوجب بعض النظر فيه حكومته عدل في منقطة الغيبة ولو ادخل اي في دار جبر راسه ما وجب
 الدار فتق حينه لا يضر بالاجل لا تغفل ملك غير كما لو قصدا خذنا به قد دفع حتى قد لم يضر واما الخفاف فيها
 نظرس خارجها وفي لصاب الاصحاب وذكر الفقيه ابو الليث محمد الله في سبانه لا يجوز لاعدان نظري في بيت
 غيره غير اذنه فان فعل تقديس وانما فاعله فان نظرها حارب البيت عينة اقتلوا فيقول لاني عليه علي
 الضمان وبه اخذ في منقطة الغيبة ابو بكر صبيان يرمون لجا فاصحابهم اصدم من امرأة وموابن سبع
 سنين ونحوه فالدية في الالصية ولاشي على الباب ان لم يكن له مال فطرة الى مبرة وفي الكبرى للقيس
 من العين اليمنى اليسرى والامس اليسرى اليمنى فان كان العين للقصص من اكر او اضمر من عين الجاني فهو سواد
 وتقصص له وان كان عين اليمنى عليه حول لا يضر بصره ولا يقصص من شئ فاذهب ضوؤه باستان انقص من وان كان
 حوله باستان انقص من البصر فحكومة عدل وان كان اللول الشدي بعين الجاني دون اليمنى عن ان انقص
 ان ثا نصف نصف الدية في له وفيه ايضا اوجب عين رجل اليمنى ويسرى الجاني ذابته وبينه وجب
 له عين اليمنى ويترك اليمنى وان كان عين اليمنى مضرا فاذهب اليسرى من عيب البياض من عين الجاني تقصص
 منه لا غير لو قت الجانية وفيه ايضا رجل لا يضر بعينه اليسرى في فليد فعا عين مثله فحقا ليس بها قصص
 وهذا ظاهر لان العينين لو كانتا محجبتين لا قصص منها في القلع فف اولي كذا لو كانت بعين اليمنى مضرا
 بصرها وعين اليمنى عليه كذا لك لا قصص منها ايضا لانه لا يوف مقدار الضوء الذي كان يتي لها فان لم يكن جاعة
 المائدة في العين العالمة الذاهب حكومته عدل وفيه ايضا وان ضرب العين ضربة فاهم بعض النظر واصحابها
 فزعه او يجر سبل او شئ مما يجر بالعين نقص من ذلك لم يكن فيه قصص انما حكومته عدل وفيه ايضا ضرب
 عين رجل فاحصنت من مرضه ثم ذهب البياض من البصر لاني على الضارب لكن هذا اذا اعدا والبصر كان
 اما اذا دون الاول ففيه حكومته عدل وفيه ايضا ضرب عين رجل فاصعبه عداضته خيفة فذهب العين فذهب
 القصص وان مات من ذلك فدية النفس على العاقلة تحل عدا في دون النفس في الهداية وما يكون به
 عدل النفس فهو عدا سواء لان اطلاق النفس يختلف باختلاف الال واما دون النفس لا يختلف انما له باله

ودون الله وفي السخا في وما يكون شبه العبد النفس هو عباد دون النفس وهذا المثل شبه العبد في النفس ان بعد
 الضارب الضرب ولا يقصد الماتات وانما يقصد التدبير في ذلك انما تحقق في النفس لان اقسام النفس لا يقصد
 بالسوط وانما يقصد بالسلاح فكان العين بالسوط شبه العبد لا يجوز حيث انما الضرب يتعد من حيث انما يقصد
 الماتات وانما يقصد التدبير فخطي فكان شبه عده وهذا المثل لا ياتي في عباد دون النفس لان دون النفس كما يقصد
 بالاماتات بالسلاح يقصد بالاماتات بغير السلاح فكان الضرب بالجنب بالسوط في دون النفس غير السلاح
 في النفس فلهذا وقع الفرق بها كما في الذخيرة وفي شرح الطحاوي ان شبه العبد عباد دون النفس على ان يكون
 العاص ومحب ولا يحب الا انفس **فصل** في الجناية على الماتات والاماتات في السرقة وقطع
 اذن الماتات والاماتات المرو في الكبرى ضرب اربع رجل فم يجرم به طبيب والاماتات فيه حكمه تعدل
 الشقاق في طريق معرفة ذهاب النعم ان يوضع بين يديه اثنان كسرته فان يفرغ من ذلك عرف انهم
 يوجب غممة في الكبرى وتبوءت السمح كسب الدية لتبوءت المنافع وقطع الاذن ان قصده الدية تبوءت
 الجاني الخطأ والقصاص عده للمكان استيفاء الماتة حتى لو قطع اذن رجل فذهب السمح فدية ياتي
 السمح ودية الاذنين ولا يستطاع العلم ذهاب الى ارتقاء فلهذا في هذه مرقحة في فصل الجناية على الكسب
 والوجه فيه التيقن قال الوصفه رضي الله لو قطع اذن رجل فاستصل اقص من كسب صنع ولو قطع شجرة اذنه
 قطعت شجرة بها ولو قطع اذن الاذن قطعت استطاع في القصاص اقص من سواه اصل ذلك كجدة او غيرها
 اذا تعد ذلك لما قد علم ان ليس في دون النفس شبه عده ان جرت اذنه فاستمر غممة فعليه الاذن في حاله دون
 القصاص لتعد مراعات السداد كما لو قطع الحد وفي التمدد بالاذن انما يقص في اقص من
 موضع يعرف او قطعت تامها والاماتات انما يقص لو قطعت الماتات اما عظم القصاص فيه الاذن لا يقص له وفي التمدد
 ابن زياد عن ابى جعفر رضي الله عنهما قطع نصف اذن رجل قال يقص منه وان قطع شجرة اذنه قطعت شجرة بها
 وروي عن ابى الحسن رضي الله عنه انما قال الماتات من اصل فاذا قطع منه شيئا يعلم ان القصاص من اصل اقص من قال
 القاضي فخران رحمه الله ان المعبر ان كان الاستيفاء على الوجه الماتة في مقدار القطع وجانبه وذكر من لم يقص
 فالرجح فيه الى من لم يقص في ذلك الباب فان كان له اصل كما قال في كلامه تفسير القول في تفسيره رضي الله
 قطعا يستطاع منه القصاص وان لم يعلم له عاقل فالفتوى على ما ذكرنا في الكبرى لو قطع الاذن من اصل
 الا عظم اقص منه معناه ما يليه الماتان فانه قال لو ضرب اربعة فروع الحزم حتى ذهب بالالف كله لم يقص

لانه لا تقصص في عظم وعظم رجم الله انه قطع اللسان وهي اربعة ثلث من نصفه وان قطع من اصله فلا تقصص لانه
 لانه عظم السنين **فصل** في الجبنة على اللسان والذكر ونحوه في الهداية قال ولا تقصص في اللسان
 ولا في الذكر ومن الى يوسف رجم الله انه اذا قطع من اصله لم يكن اعتبارا له ولا واه انه موصوف منقطع
 فلا يمكن اعتبار اللسان وات الا ان يقطع الخشعة لان موضع القطع معلوم كالمفصل ولو قطع بعض الخشعة او بعض الذكر
 فلا تقصص فيه لان البعض للعلم مقدار بخلاف اللسان اذا قطع كله او بعضه لانه لا ينفصل ولا يمسبط وله
 يعرف ويكن اعتبارا له واه وفي التهذيب لا تقصص من بعض اللسان في بعض الذكر وبعض الخشعة ولا في
 قاعها وقال محمد بن محمد الله لا تقصص في اللسان في التوراة لانه اللسان من ابي حنيفة رضي الله ان اكل القاصص
 يقطع من عند ابي يوسف رجم الله لا تقصص في وسط اللسان ولا في اصله ورايه ومن محمد بن محمد الله لا
 تقصص في اللسان ان قطع من اصله او شيئا منه في الكبري منافع اللسان من وجهين احدهما من حيث
 الكلام والاخرى من حيث تدوير الطعام في الفم فوجب مراعات قدر المقطوع منه وفي لسان الاخرى من حيث
 عدل وفيه ايضا قال في ديات الاصل في اللسان الدية وفي بعض اوضاع الكلام الدية من غير ما يقدّر من
 على ذكرنا وفي جنائيات الحس اوضاع بعض الكلام ومن بعضه فغاية حكمته عدل ثم في وجوب القصاص لسان
 روايتان وان كان الفتوى على انه لا تقصص في اللسان اصدا وفيه ايضا قال ابو حنيفة رضي الله في
 اللسان لم يكن القصاص من يقطع في وسط اللسان ولا في راسه اصله ذكره في نوازل
 يوسف رجم الله وفي التوراة لا تقصص في اللسان وفي نوازل من جماعة عن محمد بن محمد الله لا تقصص في اللسان
 وان قطع من اصله او شيئا منه وفيه ايضا يقطع اللسان لا يحب القصاص سواء كان لسان صبي او بالغ
 بل يحب الدية لكن لما يحب في لسان الصبي اذا استعمل اما اذا لم يستعمل لم يترك لسانه فغاية حكمته عدل في
 البارون لو قطع لسان صبي كان يصح فادعى القاطع لانه كان اذن صبي فترصده اذن لم يقصص
 وعليه الحكم الدية في الخطا والعصاص في العمد وان لم يسمع له صياح فغنى القاطع حكمته عدل انما حكمته
 لا وجوب القصاص فاللسان قد يطول ويقصر وقد يخرج كله وقد ينفصل فلا يخرج كله فلا يمكن القول في جريان
 القصاص واذا ادعى الخبي عذوبة بالكلام يتفضل حتى يسمع كلامه ولا يسمع في النجاسه ولو ضرب في
 رجل ففسد ولا يحسب لا يسمع فغاية حكمته كذلك اذا ضرب في امرأة واقصاها لم يحسب لا يسمع
 فان كانت بكرا لم يسمع منها وقال محمد بن محمد الله لم يسمع منها وفي الكبري واذا قطع في امرأة فصارت

لا تقصص

لا يستطيع ان يحيا مع فقيه الدين واذا انقضت المرأة كحنت لا يسكن البول في فقهها تمت الدية
وفي البناء وكذا الوقف فربما من الجانبين حتى وصل الى العظم كح الدية وان قطع احد فاقب نصف
الدية وفي الكبرى قطع ذكر صبي يحرك فقيه العصاص ان قطع من الخنفة او من اصدان لم يحرك فقيه
عدل فقيه الصيا وفي الصلب اذا وقع كس بقدر على الجنب فقيه حكومته عدل ان لم يقدر وصا واحد فقيه
كاملة وفي الصا وكذا المرأة اذا كسر العظم لا فقيه الدية وفي الصلح اذا كسر حكومته عدل وكذا السرة
وكذا كسر كل عضو فقيه حكومته عدل بقدر ما يرى المكمل بعد نظر ذوي عدل من اطباء البراءات من بين الكس
فقيه حكومته للعدا في الامانة في كل بابليات تكملوا في تفسير الحكومته
قال بعضهم نظير الفقيه في الية في هذا الامر من الفقه واهرة الطبيب وغيره قال الطحاوي انه نظر الى الحجة
عليه ان كان رقبا تقص منه الجنب من فقهه ان كان يقص من فقهه كغيره فقيه وقال الكوفي بطر الى
اولى جناية له ارض مقدروى الموضحة فان كان هذا كل ذلك كس ارض الموضحة وعلى هذا لا يقرب كس
انما يستقيم اذا كانت الجناية على الراس فان المعنى ينظر ان كانت الجناية على الوجه والراس فيقول
الن في وان كان على غيرهما يعني بالاول وان تضر عليه يعني بالاول فانه ليس عليه وفي البداية تفسير حكومته
عليه قاله الطحاوي رحمه الله ان يقوم بملوكا بدون هذا الترتيب ويقوم وفي الترتيب ينظر الى تفاوته بين القسطين
فان كان نصف من القيمة كح نصف من الدية وان كان من غير القيمة فرب من الدية وقال الكوفي رحمه
الله ينظر كم مقدار هذا النجم من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف من الدية لان النصف من النصوص
عليه وفي الترتيب حكومته العدل وهو يرى القاضي منبورة من اهل البصرة وقيل يقوم ان كان عبدا
الى انما ذكرناه وفي الثانية وعليه المعنى وفي الترتيب الاول اصح لانه اعلم والخط وفي خاتمة الفقه
نسب فيه حكومته عدل المارضة والدامية والبالضة والسلا حرة والمسي في ذكر الخطر وذكر العينين وذكر
مقطع الخنفة ولسان الاخرى ولسان الصبي الذي لم يكلم بعد وعين الذاهبة من النور وادون الموضحة
ولس السوداء واليد السلاء والرجل السلاء والاصبع الزائدة وقطع الكف من نصف الساعد في الكف نصف
وفي نصف الساعد حكومته عدل وان قطع اليد من المرفق ففي الكف دية اليد وفي المرفق حكومته عدل
الديارات في خزائن الفقه الدية في ثلثة اشياء في اللابل والدوام والديانير في
قوله الى فقيه رحمه الله وقال صاحبها رحمه الله في ستة اشياء في اللابل والبق والغنم والدوام والديانير والحدال

فمن الابل ثمانية عشر واثم جندة وعشرون نبت لبون وعشرون فخلص وعشرون ابن فاحس ومن
 ياتي بقرة ومن النعم التي شاه ومن الدراهم عشرة الف منهم ومن الدنيا الف الف ومن الحسن ما جئ
 وفي المذهب كل شيء اذ اردوا وذكر في الاصل انه اذا اصحاب على اكثر من ياتي بقرة او ياتي حليم كرسى
 وهذا يدل على ان قوله من قولها وعند الش في رجل الله وما لك رجلا الله اني عشر الف وقال محمد رحمه الله
 انما صارت اني عشر الف بوزن مسته وفي الخلاصة دية الخطا، اخمس عشر ونبت محاض وعشرون
 ابن محاض وعشرون نبت لبون وعشرون جندة وعشرون حمة وفي الهداية قال والدية في الخطا ما
 من الابل اخماس عشر ونبت محاض وعشرون نبت لبون وعشرون ابن فاحس وعشرون حمة وعشرون
 جندة وهذا قول ابن مسعود وعذوا حذناه واثم في رجل الله لرواية ان النبي صلى الله عليه وسلم في قتل
 خطا، اخماس على نحو ما قال علان، فقد اخف فكان البقي بحالته الحصار لان الخطا على معذور غير ان عند
 الش في رجل الله يعرض لعشرين ابن لبون مكان ابن محاض والحكمة عليه ما ذكرنا وفي الخلاصة دية شبه العمد
 خمسة وعشرون نبت محاض وخمسة وعشرون نبت لبون وخمسة وعشرون جندة وخمسة وعشرون حمة
 هذا قول ابى حنيفة والويلد سفي في مختصر القدر في وعنده محمد رحمه الله اثنان ثلثون حمة ثلثون جندة والويلد
 من النبت ولا نبت التعذيب الا في الابل خاصة فان فضة بالدية من غير الابل لم يخلط وفي السخا في غيره
 دية شبه العمد يخلط من دية خطا، المحض فان الابل فيجب اجماعا من لا يجب اخماس بالاجماع فليس ذلك ان يجب
 التعذيب على من روى ان النبي صلى الله عليه وسلم فضة بالدية مما ياتي من الابل ارباعا ومعلوم انهم يروون الخطا
 في الخطا، يجب اخماس ففرق ان المراد شبه العمد وفي خلاصة الفهرات الاصل في ما روى عن عبدة السكينة
 ان عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال لا بد من جعل الدية على الابل وعلى من النبت الف دينار
 الابل الورق عشرة الف درهم وكان ذلك بحفرة من الصينة ولم يكن عبد احد ولان الادنى حيوان مضمون
 بالقيمة كير للحيوانات والاصل في القيمة الدراهم والدنياير الا ان القضا بالابل تسير عليهم كونهم ارباب الابل
 كانت النفقة تفرض في القوا نحو من الخلاصة وفي شبه العمد في النفس يجب الدية على العاقلة وفيها دون
 النفس على الجاني في السرقة شبه العمد في دون النفس في مال الجاني كذا في نزع الطرد في الهداية وبدية العفة
 والدية في شبه العمد والخطا، وكل دية وجبت بنفس النفس على العاقلة في السخا في وكل دية وجبت بنفس النفس
 اي ابتداء وتقول ابتداء اخر من مكسب الدية على القاتل في النفس لاسباب البوة فهي في مال القاتل على

العاقل في الثانية اذا اقر القاتل انه قد خطا وادعى الى القتل العمد كانت الدية في القاتل وفي السرقة
 ودية المرأة على نصف دية الرجل كانت او دمية في التهنيت ودية المرأة في النفس وما دونها على نصف دية الرجل
 ودية الضاوة الذي يستامن كدية السلم وفي السرقة ثم الاصل اي كان في النفس زوجان ففي احداهما الدية
 وفي كلهم العدة كاملة كالبدن والرجلين والاثنين والجميعين والنفقين وكل كان غنما ففي احداهما غنم الدية
 وفي الجميع كمال الدية صانع البدن واصابع الدية الرجلين في كل اصبع الف درهم وفي الرجل ونفسه في المرأة
 وكل كان في النفس اربع في احداهما ربع الدية كالاشعار وكل كان في النفس واحد كما اذا اصاب بغيره او اصاب
 صلبه حتى يقطع او قطع المارد والذكر واللسان او حتى الحجر او تنفخا ولم ينبت دية كاملة كما مر في الهداية قال
 وفي كل اصبع فيها ثلثت فما حصل ففيه احد ثمانية دية الاصبع وفيها فصلا في احداهما نصف دية الاصبع
 وهو نظير القمام دية اليد على الاصابع وفي كل سن خمس من الابل والاسنان والاحراس سواء لاطلاق يد
 فيما روي في بعض الروايات والاسنان كلها سواء ولان كلها في اصل النصفه سواء فلا يغير الفضل
 كالابدي والاصابع وهذا اذا كان خطا فان كان عدا فدية القصص وقدم في الجبابرة وفي السعفة
 وفي الالف الدية لان في قطع الالف نفوت كمال كل ومنفعة كماله وانما زاد الاودي من سائر الجوارح
 بها فتعوتها في معنى نفوت النفس ثم كالحب الدية لقطع الالف كح قطع المارد لان نفوت الجوارح
 تحصل وكذلك نفوت المنفعة فان المنفعة في الالف اجمع الروايات وفي قصته الالف ليجوز انما الى الالف
 وذلك ليعتد لقطع المارد وفيه الصيا والاصل في الاطراف انه اذا نفوت جس من نفوته على كمال كح
 الدية قديما كمال في المنفعة او في الجبال احراز اي ليس يكامل فيما حيث لا يحب كل الدية وان كان نفوت
 عضو مقصود كما اذا قطع لسان اخر من فانه لا يحب الدية انه لم ينفوت جس المنفعة ولا جلالا على الكمال كذا في
 الذخيرة وفي الهداية وقال كفارة عنق رقبة مؤمنة لقوله تعالى فخر رقبة مؤمنة الآية فان لم يجد فصيام شهرين
 متتابعين بهذا المعنى ولا يجرى فيه الاطعم لانه لم يرد بعض المقتضى يعرف بالتوقيع ولا بهل المذكور
 كل الواجب بخوف الفاء لكونه كل المذكور على ما عرفت بخبره رضيع احدا ابو يسلم لانه مسلم والطاهر سلاطه
 ولا يجرى ما في البطن لانه لم يعرف حيوته ولا اسلامه قال هو الكفارة في الخطا ولانها
 الجنبين والصبي المجنون في الهداية واذا ضرب بطن امرأة فاسقط جنينا ميتا فدية غرة وهي نصف غنم
 الدية قال رضي الله عنه دية الرجل من هذا في الذكر وفي الثلثة غنم دية المرأة وكل متخمة درهم وفي غير غرة

والقبح حيالهم مات محمية كاحد وان العت ميتة ماتت الام فميتة غيرة وان تمت ثم القت
 فعليه ولا شيء للجنس وفي الهداية ويستوى فيه الذكر والانثى وفي السخا في ذكر في الميسر وقد سوي بين الذكر
 والانثى يعني من يبل الجنس لانه يتعدى في الجنس المميز من الذكر والانثى خصوصاً قبل ان يتم خلقه فان
 وجوب البذل لا يختص بالعداء ثم الخلقة وفي الهداية وفي جنس المائنة اذا كان ذكر النصف منسوبة لو
 لو كان حياً ومنسوبة لو كان انثى في السخا وفي الجنس المائنة التي لم تحم من مولاه ولا من الغرور اذا
 كان ذكر النصف منسوبة لو كان حياً الى اخر ما ذكره اما اذا حملت من مولاه ومن الغرور كان ذلك حمل
 حراً فوجب العزة ذكرها كان او انثى والجنس الولد في البطن للمرأة والعزة التي يجب فيها عداوتها او
 قيمته نسائية ودرهم غرة المان خبره كالنفس والعير النجب والعبد والامة الغارمة كذا في الميزان وذكر في ميسر
 شيخ الاسلام سمي بالجنس غرة لان الواجب عبد والعبد سمي غرة وفي الهداية وكسب في سنة وقال الشيخ
 رحمه الله في ثلثين لانه بدل النفس ولهذا يكون موروثاً من ورثة ولنا ما روي عن محمد بن الحسن رحمه الله
 انه قال انما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل العاقلة في سنة ولانه كان بدل النفس من حيث ان النفس
 علاقه فهو بدل العضو من حيث الاتصال بالام فكل ما يشبه الاول في التورث ان في حق التورث
 الى السنة لان بدل العضو اذا كان ثلث الدية او اقل او اكثر من نصف التورث في سنة بخلات اجزاء
 الدية لان كل جزء على من وجب كسب في ثلثين وفيها ايضا قال والكفارة في الجنين يقال انثى
 رجة الدية كسب لانه نفس من وجب فوجب الكفارة احتياطاً وان الكفارة فيها معنى العفو وقد عرفت في
 النكاح المطلقة فلا تعداها لانه لم يكسب كل البذل قالوا الا ان يث ذلك لانه اربك فخطا فاذ انجب
 الى الله تعالى كان افضل له يستغفر محضه والجنس الذي قد استبان لبعض خلقه بمنزلة الجنين التام في جميع
 هذه الاحكام لا يطلق اروياه ولانه ولد في حق امومة الولد والقضاء للعدة والنفس وغير ذلك فلهذا في
 حق هذا الحكم ولان هذا القدر يميز من الخلقة والدم فكان نفساً وفي السراجه وفي جنس البهائم نقصان الام
 وفيها ايضا لو ضربت المرأة بطن نفسها متعمداً ونسبت دواً لبطن الولد فالنكاح جنبا فعلى عاقبتها
 نسائية ودرهم فان لم يكن لها عاقلة في المان وفي السخا في هذا اذا فعلت بغير اذن الزوج فان فعلت ذلك
 باذنه فلا ضمان وفي الكبرى امرأه نسبت الدواً وحملت حملاً ثقيلاً فالنكاح جنبا فعلى عاقبتها نسائية ودرهم
 في سنة واحدة لو ارث الحمل المان او غيره وولدها وان لم يكن لها عاقلة في المان في سنة فذكر بعد ما

عن أبي القاسم أنها إذا شربت الدواء فالقت جنباً ميتاً لا يحل عليها الفرة لأنها لو حوت جثثاً لاجل
الجنين ولا يحل الفرة على الوالدة لولده ولا يحل لاجل ولده إلا بقية لكن هذا بطلان الوقت ولا يخطئ
والفتوى على الأول لكن بشرط يتجدد يكون الذي عطف ولده ما عهد لذلك فالقت جنباً ميتاً في حياها
ولم يده عليها الكفارة فلا يرث من ثمنها فان شربت الدواء ليصير نفسها لازمة بذلك الأسقاط فلا
عليها وان عطفى أو لم ينفس لأنها سببه غير متعدية ولا كفارة عليها في قول الجعفي رضي الله ولا يرث
الأم من ثمنها إلا ان يكون خرج حيائهم فقتلها الكفارة وفيه أيضاً إذا خرج رأسه فقتلها في جوفه ودون عطف
الفرقة أو سحابة درهم لأنه جنين بعد وان قطع لم يخرج حياً فله ثمنه ألف درهم كما لو قطع أو بعد الانفصال
وفيها أيضاً ضرب البطن ثم شترى حامل يكس فاحسب الولد في بطنها فعطفى ثم ولدت حياً لدية على قلته
لأنه خطأ وفيه أيضاً شترى أمه حامل فمقتضياً حتى امتلأ في بطنها ثم ضرب ابنان بطنها فالتقت جنباً
ميتاً غير المشترى إن شاء الله الله كجمل الثمن واتباع الجاني برس الجنين ما خرج جزء وتطبيب الفضل لان
الجناية بعد العتق والعق يقتضيان أن ينسخ البيع في اللامة ولزم الولد بحضرة الثمن لان المدايرة انقضت في
يد البيع ولو كان للجنين أب حراً وارتد أو تقدم على مولى العتقة فارتد الجنين لم يفي الوهابين
ولاشي المشترى فيه أيضاً صبي على صبي صام له رجل فوق فمات قال أبو حنيفة وأبو يوسف وفرد رحمهم الله
لا شيء عليه إطلاق الجواب منها وقيل لو ادبرين رستم فقال إذا صام به فقال لا تقبل البصر ولو قال قد فوق
أيضاً والفتوى على هذا الآن قوله للبصبي أن ينكح في نفسك أو في لسانك فبعض كذا ابن وفيه أيضاً
مات في الماء أو سقط من سطح فمات أن كان محملاً فله الفدية لاشي على الأبوين لأنه لما كان لقوة الحفظ
كان في هذا بمنزلة البالغ وان كان محملاً لا يحفظ نفسه فليس الكفارة لان حفظها فمقتضى ما يبرك من الجنين
لأنه فوجئت الكفارة عليها ان كان في جوفها وان كان في جوارحها فالكفارة عليه كذا ذكرنا من
نصره وذكر عقيب هذا عن أبي القاسم وأبي بكر بن الوالدين أو لم يجزها الصبي حتى سقط من سطح أو وقع
في نفاة ثم قتلت لاشي عليها إلا التوبة قال أبو نصر رحمه الله عليها الكفارة واختيار النعيق إلى البيت رحمه الله
أنه الكفارة على أحدها الآن بسقوط من يده لان الكفارة إنما تحبس إذا كان الفصل فيه لا يرى أن من
جنى برأيه الطريق فوق فيها إن فمات أو كان قابلاً أو سقط لدية فاحسب ابن الكفارة
عليه فمن أوى الفتوى اختاره أبو الليث رحمه الله وفيه أيضاً صبي ميت أن سئل محملاً فمات

جالسه الى جنب النور فخرجت الام بعد خروج الوالد الى بعض الجيران فاصرفت الصب فماتت لاديه على الام
 لكن ان كان لها من بعض النور فماتت لاديه على بعض الجيران فاصرفت الصب فماتت لاديه على الام
 ليس بعد نورا لبعضهم كذا ذكره ابن وهب استجاب له الكلام في جواب الكفارة فعلى مرقبه الضياع
 وصفت الصبي من يرى الاب الولد قبل نفي غيره فمات قبل الاب الصبي فمات جوا فالاب لم عليه
 الكفارة والتوبة وان كان لا يقبل نفي غيره فمات قبل ذلك فالاب لم عليه لان النفي ضيعه عليه الكفارة
 كمن هذا الجواب مذکور عن نصير قد اخبرنا عنه وفيه ايضا اذا دفع الرجل من نفسه الجوز او الصبي او البهيمة
 بالنفس كان لم يطع بقول المأمن عليه به كان يقول محمد رحمه الله اولاهو اخبر رابي بمراته لاصيله في كلب
 ثم رجع محمد رحمه الله وقال عليه ربه وهو قول علي بن ابي حمزة رحمه الله لانه اتلف مال الناس المنفعة لنفسه فصار كمال
 مال الناس عند الضرورة جازا كله وليس بقيمة لانه اذا اوجب الهلاك فحده كمال ان يحسن له وقاية نفسه
 اما ان يحمل مال غيره وقاية لنفسه فلا والمسألة معروفة هذا هو قولنا جناية العبد والحياتية
 عليه وفي البداية قال اذا جنى العبد جناية خطه وقبل المولاة اما ان يدفع بها او فدية وقال النبي رحمه الله
 جناية في رقبته يباع فيها المال يقض المولى الكرش فباعدة الاختلاف في اتباع الجاني بعد العتق والمسألة
 مختلفة بين الصحابة رحمه الله ولان الاصل في موجب الجناية ان يحبس على المتلف لانه هو الجاني الى الاان
 العاقل تحمل عنه ولا عاقلة للعبد لان العقل عندى بالولاية والاراية من العبد ومولاة فدية ذمة كى
 في الدين وتعلق برقبته يباع كفى الجناية على المال ولان الاصل في الجناية على المولى على المولى حال الخط وان
 من الجاني تخذاعا عن استبصاله والاتحاق به اذ هو معذور في حيث لم يتعد الجناية وكفى عاقلة الجاني
 اذا كان له عاقلة المولى على عاقلة لان العبد يستغربه والاصل في العاقلة عند النقرة حتى يحبس على اسل الدية
 بخلاف الذي لانهم لا يتبعون فيها منهم فلما عاقلة فحسب ذمة حيائه لدم من البذر بخلاف الجاني
 لان العاقل لا يعقل المال لانه يخر من الرقة والعقد اولانه واحد في اثبات الخيرة نوع تخفيف حتى
 كذا يستأصل غير ان الواجب الاصل هو الدفع في الصبح ولذا سقط الموجب موت العبد لغوات محل الكو
 فان كان له حق النفس الفداء كما في مال الزكوة بخلاف الجاني الى المولى الواجب لا يتعلق بالزكاة
 نصارى العبد في صدقة العتق وفي السقياء ثم اعلم ان التقيد بالخطاها انما يفيد في جناية العبد في النفس
 لانه اذا كان عند صاحب العتق مالا فيمادون النفس فلا يفيد التقيد بالخطاها في هذا الحكم لان خطا العبد

وعد فمادون النفس على السواء فانه يوجب المانع لما ليس بالانقصاص لا يجري من العبد ولا من العبد الا
فيما دون النفس ثم انما يقال المولى العبد بعد الاستيفاء لانه لا يقضي على المولى بشي في ذلك حتى يبرأ
عليه عيب الجانية المروية بينا ان يستأنف في جانية المولى ان يوجبها بخلاف بسرائره وعدم السرانية فلا يقضي
سعدوا قبل الاستيفاء والعقد بالمجمل غير ممكن كذا في الاسرار جانية العبد على الذي اذا اوجب المولى
صاحب العبد للجن عليه خوارج يتيه والوجوب على المولى دون العبد فيقال للمولى عليك تسليم العبد الجانية الى الجانية
الا ان يختار الفداء بالارشع خلافت في رحمته الله فان منه الجانية تتعلق برقبته فيها كما ذكرنا في مختصر
القدوري فان دفعه ملكه الى الجانية وان فداه فداه بارشع وفي الهداية قال وان دفعه في كاهن الجانية
الثانية حكم الاول من بعد الفداء لانه لما ظهر من الجانية بالفداء جعل كان لم يكن وهذا ابتداء جانية في الرحمة
لوجن العبد جانيه قبل المولى اما ان يدفعه الى الجانية يتبين لغيرها على مقدار حقها واما ان تغدبه بارشع
فجانية من العبد وجنبة المالك تتعلق برقبته ولما لك الجانيه من ان يدفعه الى الجانية فيملكه او بغيره كجميع
الارشع ولو جني على ما قد ان دفعه المولى القصوره على قدر حقوقهم وان فداه بغيره في جميع اروشهم ولو دفع
ودفع البعض بغيره ما يتعلق به فله ذلك وفيه ايضا ولومات العبد قبل ان يختار شيئا بطلت لهم ولومات
بعد ان يختار الفداء لم يطل في السر اجية ولو ملك قبل الاختيار لاش عليه في خلاصه للضرر ولو قبل
العبد رجلا خطأ فاختار المولى الفداء ثم علم انه غير لايك شي فالتدبير على المولى عند ان ينفذ رحمه الله
وقال ان دفع مولاه الديه والادفع العبد الا ان يرضى الاول ان يتبع المولى في بطلت لهم وليس لهم ان
يرجوا العبد ذلك في المنظومة في باب الى خيفة رضى القدي من نفس فاختار ان يفداه لم يجره على دفع
البدل في المحضر فاجن العبد انسان جانية فاختار المولى المسك وليس عنه ما يودي بالعبد عليه وعليه
الارشع وقال ان لم تولد له المحل فعليه الدفع اما ان يرضى الاول وبالفداء لها ان الوهاب عليه اما الدفع
او الفداء فاذا امسك وليس عنه الفداء لم يصح امسك فامر بالدفع له ان الوهاب عليه اما الدفع
او الفداء ثم اختاره الدفع صح ولتين فلهذا اذا اختار الفداء الا انه ذو عشرة فله النظر الى ميسرة وفي التدة
ولو اختار الفداء وهو معلن جاز وقال ليس له ذلك لارها الاول وكذا لو لم يعلم ان نفس ثم علم قال ابو
رحمة الله ان كان بغير قضاء صح وفي المحضر في باب الى يوسف رحمه الله قال ان اخرج العبد رجلا فمضم فيه
المولى فاعطى الارشع ثم صار ذلك قتلا بالسرانية فالقيس ان يكون المولى مختارا وعليه التدبير وهو

قول ابن يوسف رحمه الله الاخر وفي قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله وهو الاستحسان ليكون مجازا
 ويخير الله ان شاء الله دفع العبد واستر دعا عطيته وان شاء الله تمام الدين وقيل ان قول المجتهد رضي الله
 كذلك كذا في المصنف وفي السراجية اذا ائتمن الجاني وهو غير عالم بل يتيه بغير الاقل من قيمته ومن الارش
 وان بغير العلم فلا الارش وفي التهذيب ولو باع العبد اذ اعفاه او بده او اقر به لرجل من عبيد بل يتيه
 صار مختارا لنفسه وان لم يعلم بغيره الاقل من قيمته ومن الارش في التجريد الاصل في هذه اليل ان
 المالك انما جنى جناية تصرف المولى تصرفا مخفرا عن الدفع او العدا او الخوان بيع او هيب او تصدق
 او يئقن او يستولد او يكانت او يبر فان كان المولى عالما بجانيته صار مختارا فوجب عليه الارش الكلي
 ولو تصرف ولم يعلم بجانيته صار مستمكنا للرقبة فوجب عليه الاقل من قيمته وارش الجانيته ولو تصرف تصرفا
 لا يخرج عن الدفع كالاجارة والرهن والعارية لاستخدام والوطى بغير دفع او العدا او يوقض العقود
 وذكر الطحاوي رحمه الله في جميع التصرفات يصير مختارا لا في الاستخدام وفي الهدية وفي ارضه الوكيل
 له جناية وعليه العتق ودم فاعفاه المولى لم يعلم بجانيته فعليه قيمتان قيمه لصاحب الدين وقيمة لاول الجانيته
 لانه اكس خضن كل واحد منهما مضمون لكل القيمة على الاغتراف والدفع للاولياء والبيع للغرماء وفيها ايضا يمكن
 الجمع بين الحقين ايضا من الرقبة الواحدة بان دفع الى الجاني ثم باع للغرماء وفيها ايضا يمكن الجمع بين الحقين
 من الرقبة الواحدة بان دفع الى الجاني ثم باع للغرماء وفيه منها بالاتفاق اذا ائتمن جانيه قيمته
 الواحدة للمولى وفيه المولى الى الغرماء وفي السخاية والاصل في هذا هو ان العبد اذا قل ربحا حطوا
 وعلى العبد دين كحجر المولى من الدفع والعدا فان اختار الرقبة باع للغرماء في الدين فان فضل
 شيء كان له صاحب الجانيته وانما باء بالدفع او لا لانا اذا دفعنا او لا كان جعبا بين الحقين فان جازى
 الجانيته صار موقوف بالدفع ثم باع لارباب الدين متى ما واثا بالدين او لا تعذر الدفع بالجانيته بل انه
 تجرد الملك للمشتري ولم يوجد في يده جناية فان قبل فافادة الدفع اذ ابيع في الدين بعد ذلك قلنا في
 ان ثبت له حق الاتصاف بالغرماء فان للمشتري ان يبيع في الدين وفيه ايضا ولو دفع المولى الى الاولياء
 الجانيته لم يضر لصاحب الدين شيئا استحقاقا والقياس ان يضر بالقيمة لان الدفع وان كان واجبا ولكن
 الملك لم يكن ثابتا وانما ثبت بدفعه لم يضر ركا لوباء منهم وجه الاستحسان ان هذا حكم مختص عليه
 يريد ان القاضي يحرمه على ذلك فاذا فعل عين ما هو مختص عليه لم يضر شيئا ولو دفع الى صاحب الدين

كان تحت الجبانة ولزم الارش ان كان عالما بالقيمة لم يكن عالما لان ما فعله غير متحقق عليه بل على
الرفع الى اوليا الجبانة ثم مع في الدين على حكمه وكان دفعه بالدين تقويتا بالدفع الى الاوليا فيصير في
التهديب ولو كان الجاني دين فدفعه المولى الى تبيع الغزاة في الغزاة في الدين فان فضل كان ذلك
لاصحاب الجبانة ولو دفعه الى الغزاة والغزاة وهو الارش ان علم الجبانة والا فالقيمة قد ايقظ ولو ضرب
فانقص منه بصير تحت الغداء ولو استخذه فقتل به لاشي عليه فيه ايضا الجاني اذا كتب باو دلت
البارية ولد افنى المولى ان اجاز الغداء وفي المنطوق في باب في حنفية رضي الله وما جى العبد المصوب
مولاه معتبر ذلك بهراء وهو على الغاصب منه بدروا قويا بانما معتبر في الحرف قال جنة العبد المصوب
على مولاه وعلى مال مولاه معتبر عند ما هو وجبته على الغاصب وعلى ما هو دفعه واعتبره قال ابو يوسف
العبد يعتبر على الجاني وهو ملك المصوب منه في المال فبان عليه بدروا على غيره معتبر وهو معتبر الحال لان الغاصب
يملكه الضمان فيظهر في حق الاخر انه كان ملكا له فكانت جبانة عليه بدروا على غيره معتبر في هذا المقصود
واذا اقر العبد بقتل المولى لم يرد القود وقال زفر رحمه الله لا يصح اقراره واليمين قول لا يغير منهم في الاقرار ما يوجب
العقوبة على نفسه فوجب ان ينفذ اقراره في التجريد عند قطع اصبعه من خطه فغدا للمولى ان يقيم
المقطوع اصبعه فان كان الغداء بغير قضا فغدا بتمام الدية وان كان بقضا وكان الغداء باطلا فكان بمنزلة
من اعترف وهو لا يعلم بالجبانة فخلية القيمة ويتعاضدان وهذا الجواب يجب ان يكون على قول في حنفية رضي الله
خاصة بما على ان العفو عن الشبهة او القطع لا يكون عفو عما يحدث منها عند هذا حال ان الغداء بغير قضا
فوجب من اعراض القطع فاقدم المولى عليه التزام موجب الجبانة فصار تحت الغداء وقد نزل الصبح لا يرد
على القطع فلم يتبين وانما يحدث منه فزعم المولى موجب القتل واذا كان بعضا لم يكن المولى تحت الغداء والعفو
وقع خطا على ما ذكرنا وصار كان لم هذا كله وقول الى حنفية رحمه الله وما عند هذا الصبح من القطع صبح
عما يحدث منه فصيح كما وقع وفي الردية قال واذا امر العبد المجهول على صبي ان يقر بقتله في حادثة الصبح لا يرد
هو القاتل حنفية وعنده خطا وهو على ما بين من قبله لا شئ على الامر وكذا اذا كان الامر صبي لانها لا تقا
باقوالهم لان الموازنة فيها بغير الشرح وما اعتبر قولها ولا يرجع لحاقه الصبح على الصبي الامر بدروا ويرجى
على العبد الامر بعد العتق لان عدم الاعتبار على المولى وقد ازال النقصان اعبية العبد بخلاف الصبح
لانه قاهر للمصلحة قال وكذلك ان امر عبد امين ان يكون الامر والمور عبد امين راجع اليه ما يطلب

القاتل بالدفع أو العدا ولا يرجع له على الاول في الال وكسب ان يرجع بعد العنق بقتل من العدا وقية
 العبد لانه غير مضططر في الزيادة وهذا اذا كان القتل خطا وكذا اذا كان عدا والعبد القاتل صغير
 لان خطا اياه اذا كان كبير احب القصاص بحكمه بين العبد والرد في التزويج بقتل رجل وله بيان فنعني
 احد عاتق قتل اخر خطا فاختار المولى الدفع روى الحسن بن ابي حنيفة رضي الله عنه برفع اربعة عاتق له
 لمولى العبد ورابعه لمولى الخطا لم يعين بطريق التزويج وروى ابو يوسف رحمه الله عن ابي حنيفة رضي الله عنه
 برفع اثلاثا ثلثا لصاحب الخطا وثلثه لصاحب العبد بطريق القول قال رحمه الله يدفع نصفه الى مولى
 الخطا وربعه الى مولى العبد بوجه المولى وهو القياس قال الله تعالى رحمه الله الفتوى على انه يدفع اربعة
فصل في الجناية على العبد في كسر الدقايق قتل بعد خطا بحكمه قيمة ونصف عشرة لو كانت
 عشرة الف او اكثر وفي الامة عشرة من خمسة الف وفي المغصوب بحكمه قيمة ما بلغت يعني انقصت
 او امة قيمة عشرة من الف فملك في يده فقيمة بالغة ما بلغت وهذا لا محالة وفي السبحة والامانة
 قيمته على اليد بحكمه الف الا عشرة هذا اظهر الروايتين في رواية الحسن بن ابي حنيفة رضي الله
 عنه انه كسب خمسة الف درهم الا خمسة وراهم كذا في المبسوط والذخيرة وقال ابو يوسف والثقة في رحمه
 الله كسب قيمة بالغة ما بلغت وهذا القول من ابي يوسف رحمه الله قوله الاخر وكان يقول اول اثنى
 قولها وفيه البيان ثم عند ابي حنيفة رضي الله عنه رحمه الله يكون ذلك على عاقلة القاتل لانه ضمان النفس
 وعلى قول ابي يوسف والثقة في رحمه الله لا يكون على العاقلة لانه ضمان المال كذا ذكره الامام قاسم بن محمد رحمه الله
 في كسر الدقايق وقد روي في الحرفة من قيمة نفق يده نصف قيمة وعيد يرا طرافه وفي الكافي بحكمه في العبد
 نصف قيمة بالغة ما بلغت في الصحيح من الجواب للارواية عن محمد رحمه الله انه كسب في قطع يده العبد
 خمسة الف الا خمسة كذا في المبسوط وفي السراية كل جناية لو حصلت في الحرفة نصف عشرة الدينار
 كانت في العبد فيها نصف عشرة قيمتها الا اذا بلغت خمسين فينفذ بقص نصف درهم وكسب في مال
 وفي الابانة ان كان الجناية على اطراف العبد يسلك بها يسلك الجناية على الاموال حتى كسب الدينار
 وفي مال الجناية حال الاضمان والعصب والاستسكان هذه العبارة على الاطلاق غير تنقسم على ما هو ظاهر
 في الجراح والمبسوط لان من شج عبيده نفق رواية المبسوط والجراح كسب ارض من مقدار نصف عشرة قيمة
 لان الجناية على اطراف عماله ارض من شج عبيده نفق على المولى من شج حر ارضه كسب نصف عشرة دينار

المولى حب نصف سهمية في رواية النوادر من صحابى بارك الله فيهم حب نصف سهمية كما بهما في السرايا
 وكذا جنة ليس لها شمس مقر في حق الحر في العبد نقصان قيمته وفيها ايضا ولو قطع احد اذن العبد في رواية
 حب نصف قيمته في رواية نقصان وكذا انى نصف احد الى جيب وفيها ايضا واذا اتفقا على حب عبد ولو قطع
 يديه او رجله او يدا ورجلاه من جانب واحد فان شئ المولى من العبد ولا يرجع بشئ وان شئ دفعه الى الجاني
 ويرجع لقيمة وفي المصنف في كتاب العصب قوله لا يؤزم الاطراف الى اخره ذكرنا في معنى عبد انسان فهو لاه
 بالحيوان ان شئ سمي الغاني واحد كل قيمته وان شئ امسكه ولا يشي ليس النقصان وقال الله ان يحكمه الضمنية
 النقصان بان يقوم العبد وعينا سالت ان يقوم منقول العين فخرج بالنقصان انه ان يدعى العبد فانه
 قيمته وقيد بالاطراف لانه لو قطع احدى عينه لكان بمسك الجثة وياخذ النقصان اجماعا وفي مختصر
 القدرى واذا قتل عبد المولى في يد المولى لا يحب العصاص حتى يجمع الراى والمرتب وفي القدرى
 لو قتل العبد المولى في يد المولى لم يكن لواءه فان تفرق بالعصاص لان المولى ليس مالك الرقبة
 فلا يستوفيه الراى اذا استوفى سقط حتى المولى في الدين لانه يصير الكاس غير مال وليس له ان يغير
 تصرفا بسقطه من غير مال فاذا اجمعا كان المولى ان يستوفى العصاص عند ابي حنيفة رضي الله عنه
 رحمه الله لان المولى يرضى بسقطه فانه قتل وليس به مولى وفي الايضاح ان هذا الجواب فيه ضرب
 اشكال لان به الاستيفاء قد سقطت البلك فكيف يعذر راضيا بسقطه وقال محمد رحمه الله
 لا عصاص على القاتل القيمة وفي الثانية بعد قتل صاحب العصاص يكون الاستيفاء الى المولى ولو
 كان العبد من رجلين او ثلثة فولاية الاستيفاء للجميع لا ينفرد به احد وفيها ايضا وان عاصم اقدم
 حتى الباقين بل الى القيمة كما ينقلب في المولى الدية وفي التمهيد لو قتل العبد بعد ان اقلصه لملكه وكذا
 المبرور والمالك ان لم يترك وفا وان ترك وفا ووارثه غير المولى للعصاص خلافا
 لمحمد رحمه الله ورواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه وفي الثانية اذا قتل الرجل عبده او عبده وام ولده فانه
 يعذر ولا يحب العصاص ولا الدية **فصل** في جناية ام الولد والمدر والمكاتب في التمهيد
 اذا جنت ام الولد والمدر جناية مولى الاقل من قيمتها ومن ارشدها وفيه ايضا واذا وقع المولى قيمته
 المدر الى الجناية ثم قتل اخران دفع بعضه وتبع الثاني في الاول في ركة في القيمة وان كان بعضه
 ثالثا في الجاني ركة ركة الاول وان شئ اتبع المولى بجهة من القيمة وعندها لا سبيل للمولى في

السخا في وجبات الدبر وان تولت اليوجب الاقيمة واحدة لان العينة الدبر غير انزله
 العبد ثم العبد اذا جنى جنات وجب فيه الجنات فلا يجب اكثر من ذلك فكذا امن وفي التمدد
 وام الولد كالمدر فمما ذكرنا وفيه ايضا وجبات المكاتب تجوز برفقة ويلزمه الاقل من قيمة من الارش
 ولو حكم له ان يخدم فذلك حتى لو عجز قبل الحكم للمولى الدفع والقضاء وبعد الحكم لا يجز له وفي التمدد الدبر
 اذا قتل مولاه عمد فالورثة ان شاء والسعاية ثم فتنة ان شاء واقتوه اما ام الولد والمكاتب فليدونها
 من غير السعاية ولو قتل الدبر ولم يولدوا لها خطا فهو بد ولو قتل المكاتب خطا او قتل المولى خطا
 خطا فهو كالاجني اما المولى القليل بنى الحمد **الفصل في كسر القيد وان**
 وجد القيد في دار انسان فعليه مئة والدية على عاقلة وفي السخا في دار وجد القيد في دار انسان فليقتل
 عليه صاحب الدار من اهل المحلة بمنزلة اهل المحلة من اهل المضر فكذا لا يرضى اهل المضر من اهل المحلة فكذا لا
 لا يرضى اهل المحلة من صاحب الدار في القيد كذا في شرح الملقع وفي السداية وان وجد القيد في دار
 انسان فليقتل عليه لان الدار في يده والدية على عاقلة لان الضرر منهم قوته وفي السخا في ذكر القيد
 القيد اذا وجد في دار رجل فالدية على عاقلة صاحب الدار اتفاق الروايات والقيد على صاحب الدار
 وفي ضارته المضرات وجد قيد في دار انسان وقال صاحب الدار قتلناه انا وانا وانا فليقتل
 سيما السراق واثمهم في ذلك فمن ابى جفده رضي الله عنه كاشى على صاحب الدار في موضع اخر عليه
 دون الفضا في البيعة واذا وجد القيد في محلة ادى داره في المضر وبجراحتة او ضرب اذقت
 فدية القيد والدية على عاقلة رب الدار واذا وجد عاقلة اهل المحلة اذ وجد في المحلة رواه ابو يوسف رحمه
 رحمه الله عن ابى جفده رضي الله عنه وفي التمدد قيد وجد في محلة او ضرب اذقت محبة في القيد
 بان يخطى الاول اثنى عشر رجلا من اهل المحلة من صليهم ويكلف كل واحد منهم مائة ولا يملك له
 قاتله ثم قيم الدية على عاقلة فان لم يتم اهل المحلة جنس رجلا كرا الايمان عليهم فان لم يكن للثمن الاوليا
 وارادوا انكر الايمان على الثمن ليس لهم ذلك ويختاروا منهم حتى يتم ثمنون وفي خلاصة الفهرات قوله
 يخيرهم المولى في اختيار الشيان والفسق منهم لان قيمة القيد فهم اظهر ولان اختيار الصلي والوثني رحم الله
 لانهم خير زود اكثر ياخزون الفسقة كذا في المبسوط وفيه ايضا فدية التجر لا يكلف من يتم وان يكلف
 من صاع التوم لعلمهم فون بالقيل فقص من قاتله من لكل من الميسر يخرجون كل الولد

من القامة وادراكها العين على البعض وتركه قد روي من محمد رحمه الله انه ليس له ذلك فدخل اليه
والحمد وفي القذف والزنى في القامة وهذا كله اذا وجد به اثر القتل او وجد كثره او يصفى مع الراس
او اوجد بضمونه او يصفى منقوفا لولا لاف مديفة ولادية وفي السراجه واذا وجد به اس في محله او نصف بدن
لم يحجب القامة وان وجد كثر البدن او نصف البدن مع الراس يحجب القامة والديه على اهل المحلة
وعلى عاقبتهم وفي كثر الدقائق فان حملوا فاضل اهل المحلة والديه اي على عاقلة اهل المحلة وفي السقاية من المبروط
ثم يقضي بالديه على عاقلة اهل المحلة ثلث سنين لان حاملهم من دون حال من بشر القتل خطا واذا كانت
الديتين كس على عاقلة ثلث سنين فمن اولى في ظاهر الرواية القامة على اهل المحلة والديه على عاقبتهم وفي
المنظومة في باب ابو يوسف رحمه الله لو ابوا العيس في القامة فبالا يحجب الزمانة بعدس لابلد امته وفي
شرح الصلابة المصنف والمحقق اذا وجد قتل في محلة فان اهل المحلة يحلونه خمسين مائة ثم يورثون اليه
فان استنوا عن العيس جبروا حتى يورثوا او يكونوا ومن ابوا يوسف رحمه الله انهم اذا حملوا قضى عليهم بالديه كما في
سائر الاموال وادعى القتل على جده اهل المحلة او على البعض لا يجانم وفي الهداية قال ولات امته على اهل
مجنون لانها ليس اهل القول الصحيح والعيس قول ولا امراه ولا عابد لانها ليس اهل النقرة والديه عليه
اهل وفيها ايضا وان وجدت الاثر به فلا قامة ولا ودية لانه ليس قبل او القتل في الورث من مات
بسبب ما شره حتى انه اميت خفف انفة الزمانة تتبع فعل العبد القامة لاحتمال القتل ثم يحجب القامة
فلا بد ان يكون باثر لستد ان على كونه قتيلا وذلك بان يكون به جراحة او اثر ضرب او حقن ذكر اذا
خرج الدم من عينه او اذنه لانه لا يخرج منها الا بفعل من جهة الجرح عادة بخلاف ما اذا خرج من فيه او دبره
او ذكره لان الدم يخرج من هذه الجارى عادة بغير فعل احد وقد ذكرناه في الشهيد وفي السراجه و
علامة القتل ان يكون له اثر من جراحة او خرج الدم من جبينه او اذنه فان لم يكن به شيء من ذلك فلا قامة
ولادية وفيها ايضا ولو وجد قتل في دار امراه كررت عليها خمسون يمينا فان حلفت في ما كانت اليه
على قتلها ولا يحجب عليها شيء فيها ايضا ولو وجد في دار ذكرا كررت عليه خمسون يمينا فان حلفت على اليه
في الا اذا كانوا يتعاقلون فيما بينهم فحينئذ يحل على القاتل في التهنيت ولو وجد قتل في دار جده ما دون
فالقمة على الوكيل استحسانا وفي القيس على العبد عشرين او لم يكن ثم تجزى للولى من الدية والفقهاء اخرج
الطحاوي والتهذيب ولو وجد قتل في مسجد الجمعة او سوق العامة وطريق العامة والجسور العامة فالديه في

بيت المال ولو كان في سوق مملوك على الملك فعند أبي يوسف رحمه الله على السكان في خلاصة المظنرات ان
وجد القيس في السوق فهو على الباطن وان وجد في سوق العامة او في سوق السلطان فالدية على بيت المال
لا في غيره فان كان السوق مملوكا في عاقبة صاحب الملك في كسر الدقايق في مسجد محلة على اهلها وفي
الجميع والشوارع لا في دية على بيت المال وفي الكبرى واذا وجد القيس في سوق المسلمين او في محلة
فهو على بيت مال المسلمين ولا في دية عليهم وذكر في بعض المواضع ان عليهم القاتلة والدية قالوا كيف انما
يختلف المواضع قال انه يجب بيت المال ان لم يكن السوق مملوكا لاهل السوق بل كان للسلطان اذ كان
مملوكا لهم فعليه القاتلة والدية كما وجد في مسجد كذا او كذا وكذا القدر في رحمه الله قال ابو حنيفة ومحمد بن
في السوق يوجد القيس فان كان مملوكا فالدية على الملك فعند أبي يوسف رحمه الله على ساكنه
واذا كان السوق للعامة فعلى بيت المال كما لو وجد في المسجد للبايع وفي كسر الدقايق فهو على اهل المحلة اي
القاتلة والدية دون السكان والمشتري فان لم يبق واحد منهم بل باعوا كلهم ففي المشتري وفي الدية
يضر السكان القاتل مع الملاك يعني اذا كان في المحلة سكان مملوك لا يضر السكان عند أبي حنيفة رضي الله
وهو قول محمد رحمه الله وقال ابو يوسف هو عليهم جميعا وفي السقاية ولا يضر السكان في القاتل مع الملاك يعني
اذا كان في المحلة سكان وملاك لا يضر السكان عند أبي حنيفة رضي الله وهو قول محمد رحمه الله وقال ابو يوسف
رحمه الله هو عليهم جميعا وهذا قول الاثر وكان قوله الاول قوله ثم رجع الى هذا القول وهو قول أبي ليلى رحمه الله وفي كسر
الدقايق وان سجد ولم يقبض فعلى عاقبة البايع وفي الخيا على ذي اليد وفي الدية قال ومن يشتري دارا ولم
يقبضها حتى وجد فيها قاتل فهو على عاقبة البايع وان كان في البيع خيرا راحها فهو على عاقبة الذي في يده وهذا عند أبي
رضي الله عنهما من في بيع رضي الله عنهما الذي يضر الدار له لانه انما انزل قاتلا باعتبار التقصير في الحفظ ولا يجب الا على
ولاية الحفظ والولاية مستفاد بالملك ولهذا كانت الدية على عاقبة صاحب الدار دون المودع والملك للمشتري
قبل القبض في البيع البات وفي السرقة في البيع يضر المالك كما في صدقة الفطر ولان الصدقة على الحفظ باليد لا
بالملك الا يرى انه بعد الحفظ باليد دون الملك ولا يقدري الملك دون اليد وفي اثبات البيع بالبيع قبل
القبض كذا في افعال الخي راحها قبل القبض دون البات ولو كان البيع في المشتري الخي راحها فهو الخي الناس
به تصرفا ولو كان الخي راحها في يده ضمن عليه القيمة كالمضروب فيعتبر اذ يقدري على الحفظ وفي كسر الدقايق و
لا تعقل عاقبة حتى تشبهه الشهود وان الذي اليد وفي الدية قال ومن كان في يده دار وجد فيها قاتل لم

تصعد العاقلة حتى تسند النهد واما الذي في يده لانه لا يدرك الملك لصاحب اليد حتى يعقل العواقب منه و
اليد وان كان ليس له على الملك ولكنها محلة فلا يمكن للجبابرة على العاقلة كما لا يمكن للاستحقاق الشفعية
الدار المشفوعة فلا بد من البينة في خلاصة الضرر وان ادعى الولي على واحد من اهل المحلة بعينه بسقط القربة
فمنهم وان ادعى على واحد من غيرهم سقط عنهم القربة وفي الشفاعة يردى ابن المبارك عن ابي حنيفة رضي الله
عنه ان يسقط القربة من اهل المحلة لان دعوى الولي على واحد منهم بعينه يكون ابراء لاهل المحلة عن القربة فان القربة
في قتل البعير فانه فاذا زعم انه يورث القاتل منهم بعينه صار بهم بالعلم عن القربة وذلك صحيح من ادعى القتل
غيرهم او منع دعواه عليهم القتل في السر اجتهاد وفي فطر العترة وادانته انما من اهل المحلة على رجل
غيرهم انه قد لم يعقل شيئا وتما في كسر الدقاة ويطعن بها وبعض اهل المحلة على قتل غيرهم او ادانته من
اهل المحلة في الكبرى وادانته الرجل قتيلا في محلة فادعى اهل المحلة انه قد فرم او ادانته من اهل المحلة
الكبرى وادانته الرجل قتيلا في محلة فادعى اهل المحلة انه قد فرم وادانته من اهل المحلة ان ادعى اهل القبل
ذلك انصد به اليد وان ابروه لم يكن له شبهة عليه ولا على المحلة في الشفاعة وادانته قتيلا في محلة
اهل المحلة ان رجلا منهم قد لم يبرح والى القبل على واحد منهم بعينه بسقط القربة منهم والدية لان دلي
على القتل لو ادعى على واحد منهم بعينه كان عليهم القربة والدية فاذا لم يبرح على واحد منهم بعينه اولى في الشفاعة
ادعى الى القتل على رجل اهل المحلة فالتقته والدية يجلس على ابي حنيفة رضي الله عنه وحده لانه يسقط
ولو كان من غير اهل المحلة فادانته اهل المحلة ولو شهد اثنان من اهل المحلة في المسند لم يعقل وغدا
يعقل في الثانية وفي السراجه وان وجد القتل بين قريتين فعلى اوتها دية ان كان كل واحد في الصوت
فان لم يسمع لم يسمع واحد منهما وفي التمدب ولو وجد في فلاة لا يسمع فيه صوت من يهرق ولا قربة فهو
هرق وفي المدينة وان وجد في رتبة ليس يقر بها عمارة فهو يهرق وتفسير القرب ذكرنا من اهل الصوت
لانه اذا كان بهذه الحالة لا يلحق القوت من غيره فلا يجب عليه حفظ وهذا لم يكن موكلة لاحد اذ كانت
فالتقته والدية على عاقلة في خلاصة الضرر ولو وجد القتل في فلاة من الارض ان كان لذلك
المكان مالك فالتقته والدية على ملكه وعلى قبيلة وان لم يكن مملوكا وهو في موضع يسمع فيه الصوت
من يهرق من المضا فالتقته والدية على اوتها القرب على ذلك الموضع من محال المهر او الى اوتها القرب
منه وان لم يسمع فيه الصوت وليس يملك لاحد من الكس فدمه هروان وجد من القوتين فهو

اوتها اذا كان يسمع الصوت ليهادان لم يسمعها الصوت فهو هدر وفي الهداية وان وجد في وسط
 النوات يبره الماء فهو هدر لانه ليس فيه دابة ولا في ملكه وان كان محسباً بان لم يسمعها على اقرب الذي من ذلك
 المكان على التفسير الذي تقدم لانه اخص بصيرة هذا الموضوع فهو كالموضع على الشط والنظر في عين هو يوجب فيه
 الا يرى انهم يسعون منه الماء ويردون ودايم فيها تجليات النهر الذي تحت الشفة لا اخصص اسمها
 به لقيام بهم عليه فيكون القسامة والدية عليهم وفي السفينة وان وجد في وسط النوات ذكر الواسط ليس
 للتخصيص بل المراد به النهر العظيم وهذا قال في المبسوط ابن ابي اودج القليل في نهر عظيم يجري بالماء
 فلا شيء فيه وفي التذنب ولو وجد في نهر جاري صغير ان ثبت به الشفة فحق عاقله ارباب النهر ولو كان
 نهر الكهف كبر او الماء يجري به قدمه هدر وان وجد في حاشية في اقرب القوي المية وكذا اذا وجد
 بين قريتين او كتبت في اقرب المية ولو كان ملكا لالناس فحق عاقله وقدمه قسيلة او في الشجر
 ولو وجد في دار وقف او في ارض موقوفة فان كان اربابا محلوين فالقسامة والدية عليهم وان كان
 الوقف للمسجد فهو على اهل المحلة كما لو وجد في السراجية وفي قصر القديري وان وجد قبيل في دار
 نفسه فلا قسامة ولا دية وفي التذنب ولو وجد قبيل في دار نفسه فدية على عاقله لو شته وندمها و
 نذر محلة ائمة هدر وفي التذنب قبيل وجد في دار صبي او موهة فالقسامة والدية على عاقلها وفي التذنب
 وان وجد القليل في السجى ولا يعرف من قبله فالدية على بيت المال قال ابو يوسف رحمه الله القسامة
 والدية على اهل السجى وفي الهداية وفي اللود وجد في السجى فالدية على بيت المال وفي قول ابو يوسف رحمه الله
 والقسامة على اهل السجى لانهم كان ولان التدبير اليهم والظاهر ان الفصل حصن منهم فها يقولان ان السجى
 مشهورون فلا يتصورون فلا يتعلق بهم ما يجب لاهل الضرر لانه لا يستيفه حقوق المسلمين فاذا كان
 نفعه يعود اليهم فونه يرجع عليهم قالوا هذا من المالك الساكن في شقة فيما من الى غيره ففي اللود ولو
 رحمه الله وفي شرحه ولو مصر رجل في محلة فاصابه سم او جرح ولا يدري من اي موضع اصابه فان ثبت من ذلك
 الجرح فحق اهل المحلة القسامة والدية وفي السراجية واذا وجد القليل في سفينة فالقسامة على الركاب و
 الملاحين وفي دابة النقة وكذا على من يمد المالك في ذلك وغيره كذا وكذا العجدة وكذا الناقة التي
 قسيت دابة معها سائق او قايده او راكب فدية على عاقله دون اهل المحلة لانه في يده فصار كما كان
 في داره وفي التذنب ان اجتمعوا فيعلمهم في الهداية واذا وجد القليل في دابة يسوقها رجل فالدية

على عاقلة دون اهل المحلة لانه في مده فصار كما اذا كان في داره وكذا اذا كان قايده او راكبا فان
فعلهم لان القليل في ايديهم فصار كما اذا وجد في دارهم وان مرت به من ذمتهم فليس قيسل فهو على لزومها
وفي خلاصة المظنات وان وجه القيسل الشجر واليوسف من قلة فالدبة على سبب المال وقال ابو يوسف
رحم الله القسمة والدبة على اهل في كثر الدقايق وجد في داره من كثر على العاقلة في داره من كثر في الدبة
قال فان وجه القيسل في داره من كثر لخصه لرجل وغنم لرجل ولا فوايل في قيسل على اهل في داره من كثر في الدبة
يزاحم صاحب اكثر في التديب وكانوا في الخط والتقصير يكون على عدد الروس فبذلك النسبة في التديب
وفي الحاشية ولو وجد في مسكن في خلافة ان كان في قسط طاحا ونحوه من يسكنه داره كان صاحبها في التديب
الاجنية منه وفي خلاصة المظنات وان وجه من الخيم فهو على ما فهم كما اذا وجد في المحلة في الهداية ولو وجد
رجل قيسل في ارض لعل لا يثبت ذمة ليس صاحب الارض من اهل قال ابو علي صاحب الارض لانه
ينصرف ارضه من اهلها وفي خلاصة المظنات ولو خرج في قيسل ثم فعل في ارضه من تلك الجوارح فان
كان غنم مودة صاحب فرائش فالت ذمة والدبة على القيسل وان لم يكن صاحب فرائش فلا ضمان فيه فبذلك
وقال ابو يوسف رحمه الله الضمان في الوهين وفي التديب رجل خرج في محلة ففعل في ارضه من
منه ان كان صاحب فرائش كمال التديب والا فلا وعنه الى يوسف رحمه الله لا يثبت في الوهين في
خلاصة المظنات وان وجه القيسل في محلة قال ابو حنيفة رحمه الله في القسمة والدبة على اهل المحلة في
تخمينه ولا يثبت به الدبة في كثر الدقايق وان التقي قوم بالسوق فاجروا من قيسل في اهل المحلة الا ان
يرجع الى اهل او ليك اهل معين منهم وفي حاشية فالت ذمة والدبة على اهل المحلة لان حفظ المحلة عن من يملك
واجب عليهم وفي الهداية قال اذا التقي قوم بالسوق فاجروا من قيسل في اهل المحلة لان القيسل في ارضهم
والحفظ عليهم الا ان يرجع الى اهل او ليك اهل معين منهم فبذلك على اهل المحلة لان ذمة الدعي في
براه اهل المحلة عن القسمة قال ابو علي او ليك حتى يقيم البنية بالبحر والدعي لا يثبت الحق للمدعي الذي
الرواية لما سقط به الحق من اهل المحلة لان قوله حجة على نفسه

الفاعل في الهداية قال رضي العاقل جمع معتقده وهي الدبة ويسمى الدبة فعلا لانه يعقل الدابة من ان يملك
يسك قال الدبة في شبه العمد والخطا وكل ذمة وجبت بنفس العاقل في العاقلة والعاقلة الذي
يعقلون بغير اى دون العقل هو الدبة وقد ذكرناه في الدييات والاصل في وجهها على العقل قوله

عليه السلام في حديث حمل كلبه لادويه وقوموا هذه لان النفس محترمة لا وجه الى هار والى طي معذرة
الذي بولي شبه الهم لظن الى الالة فلا وجه الى اجاب العقوب عليه وفي اجاب العقوبة عليه في اجاب
عظيم الجاهل واستيقظ فيصير عقوبة فيضم اليه العاقلة تحققة التحقيق في خلاصة الصفات الاصل في وجوب
الدية على العاقلة مع رسول الله عليه وسلم في حديث بن مالك رحمه الله ولان الى طي معذرة
عذره لا يبرطل حرمته النفس ولكن يمنع وجوب العقوبة عليه فاجوب الشرح الدية صيانة للنفس العقول فمن
وخم الشرح الى العاقلة لدفع معنى العقوبة عنه وفي القرائن اني من الثانية اختلف المتأخرون في المعال
قال بعضهم لا عاقلة للعجم وهو حق الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله والى محمد بن عبد الله بن محمد لان العجم
لا يحفظ الشاهنم فلا يتأهرون فيها بينهم وليس لهم ديوان بل الجنب عن الغير بخلاف القوي من حق
العرب لانهم لم يضيعوا انفسهم ويتأهرون فيها بينهم ولا يلحقهم العجم وقال بعضهم للعجم عاقلة فلا يصر
والمقاتل مع البعض لاجل البعض وفيه ايضا من الخاصة ولو كان الرجل من العجم وكره نفس الامة المحلولة
رحمة الله ان المتأخرين اختلفوا في اذا قال بعضهم لا عاقلة للعجم واختر الفقيه ابو جعفر بكان يفتي الشرح
الامام لاجل الاستاذ رحمه الله قبل مواليته وفي التمهيد العاقلة اهل الديوان فقد كان على القبايل
فان عمر رضي الله عنه دون الدواوين في القبايل فرض على اهل الديوان ان لهم كمين الديوان على
القبايل في حياتهم وقيل لا ديوان للعجم وائمة بل كانوا يقولون في الجندى بديوان العطايات في
اصحاب الجند بديوان حرقهم ومن كمين من اهل الديوان في القبايل في الاسباب وفي خلاصة
المضمرات عاقلة من ليس اهل الديوان الضارة فان كانت لغزاة بالمال والدروب حمل عليهم
وان كانت بالوفى فعلى المتحررين الضارة كالتقارير بمرقد رحمه الله والاس كقبايل
فان لم يكن الضارة من اهل الجند يكون عاقلة غيرة ابيه ومن ليس لغزاة ولا ديوان فيقول
الى من رضي الله عنه يكون في مال ودية اخذ عظامه وفي ظاهر الرواية على من سب المال وعليه الفتوى وفي
كثرة الدقائق ومن لم يكن ديوانيا فاعاقلة غيرة قبيله يقيم عليهم في ثلث سنين لا يؤخذ من كل
في كل سنة الا درهم او درهم وثلث درهم فلم يزد على كل واحد من كل الدية في ثلث سنين على اربعة
وفي الهداية والتقدير ثلث سنين مروي عن النبي عليه السلام وحكي عن عمر رضي الله عنه ولان
الاخذ من العطايا للتحقيق والعطايا يحكي في كل سنة مرة واحدة فان خرجت العطايا في اكثر

من ثلث تيسر له اقل اخذ منها لمحصل المقصود وفي كسر الدقائق وان لم ينع القيد المذكور
ضم اليه اقرب القبل بسايع ترتيب العصات والقائل كاصدم وفي الهداية وفيهم الاقرب فالاقرب مرتبة
العصبات الاخرى ثم يوم ثم الامام ثم يوم واما الابناء والاباء وقيل يخلون القوم وقيل لا يدخلون لان
الضم للمنفى المجزئ لا يصيب كل واحد اكثر من ثلثة واربعه وهذا المعنى انما يتحقق عند الكثرة فالاباء والابناء
لا يكثران ويحاذي الحكم الروايات اذ لم يجمع لذلك اصل رتبة ضم اليهم اقرب الروايات يعني اقربهم نصرة
واذا هو يوم لم الاقرب فالاقرب فتفيض ذلك الى الامام لانه هو العالم به وفي العقيدة وان لم يكن
ينع القيد لذلك ضم اليهم اقرب قبيل اليوم قالوا وهذا الجواب انما يستقيم في حق الروايات لا في حقهم
فاكمل ايجاب العقيدة اقرب القبل من حيث النسب انما يستقيم في حق العملي لان العملي قد صبغوا انهم
فبعد ذلك اختلف المنهج قال بعضهم لغير المجاز والقوى الاقرب فالاقرب وقال بعضهم يحسب الباقي في
المجاورة وهذا الذي ذكرنا كله في اذ كان المجازي عاقل واما الذي لم يكن له عاقل فحقه حجة بيت المال ورواها
عن ابي حنيفة رحمه الله انه يكون في كل المجازة وفي الهداية وقال داود بن القاسم القائل هو العاقل ويكون مجازا
مثل اصدم لانه هو القائل فلامنه لاخر اجمعه واخره غيره وقال الشيخ رحمه الله لا يجب العلم شيئا
من الدية اعتبار المجاز بالكل في النسيخ عنه والي مع كونه معذورا وان ايجاب الكل الحجاب به و
لا كذلك ايجاب الجزاء ولو كان المجازي معذورا فالعبرة عنه اولى قال الله تعالى ولا تزدوا زينة فزنا
اخرى في السراجه ويدخل القاتل اذا كان حرا عاقلا وفيها ايضا وليس له عسيرة ولا دية وان ضمن
الي حنيفة رضي الله عنه يكون في دية باخذ عصام رحمه الله وفي ظاهر الرواية على بيت المال وعليه العسيرة
كذا في الخاتمة وفي الزماني دية بر عاقل وجب نحو سب اكله ان اهل قوة ونصرة ان يملكه ليس
حصوله ان جناة اذ جاني كوى بقوة ونصرة ان يست ايتان تقصير كونه واغلبت مقتول ليس
ما خود به سبب تقصير جاره ميت اذ دية كما ان بدل نفس مقتول وان مال عظيم سبب وازيك
نفس قاتل تحصيل كل من ليس بضرورة ضم شدة عاقل من قاتل في ايجاب الجثة تيفاه وحق اولي وارثه
عبرت عموم بني آدم اذ اقدم بر سبب دم وفيه ايضا وعاقلة ان كان من ذك عملا ما رحمه الله اهل حجة
اذا هو قوم كونه وقوة جاني اذ ان سبب واكرسى اهل حصة ليس عاقل واهل حصة بدل
انك امير المؤمنين عمر رضي الله عنه ديو ان را وضع كره ليس عاقله كره ان ترا حوا من قاتل اهل البيت

بود و بقول شافعي رحمه الله دية برئت ارباب اوست و عاقل التمسد و چون عاقل از اهل دیوان بود و تیراز
 موجب ایشان بتسمد در سه سال از اموال اموال ایشان و اگر مویشیست بر سر سال و یکمتر از سه سال بر سر
 می آید هم از موجب ایشان بتسمد و اگر عاقل از اهل دیوان بود و عاقله و از قبیل او بود یعنی اقارب و عشا
 اویراک لشکره و قوه او بر ایشان متبرست و دیته بر قبیل او تمت کنند در سال ده سال از هر یکی زیاده
 یکمدم و یا از یکدم و ثلث درم نماند پس در ده سال از یازده درم از یکمتر است و اگر دیته
 بر قبیل تمت کردند و دیته تمام نشد قبیل که نزدیک تر باشد و یکی از ایشان بماند هم کند باقی دیته
 از آن قبیل بتسمد و فی العدا به قال و قیم علیهم بثلث سنین لما یزادوا احدی اربعة دراهم فی کل سنة
 و نقص من قال رضی الله عنده و ذکره القدری و مختصره و هذا الشارح ان لا یزادوا علی اربعة من جمیع الدیة
 و قد نض محمد رحمه الله علی انه لا یزاد کل واحد من جمیع الدیة فی ثلث سنین علی ثلثة اربعة فلما یزاد کل
 واحد فی کل سنة الا درهم واحد و درهم ثلث هو الاصح فی الترتیب ثم ما یجوز ان کان ثلث الدیة اقل
 فمما زاد علی الثلث فالزیادة فی السنة الثانیة الی ثلثین و ما زاد علی الثلثین فی سنة الثالثة و ان
 ناد علی دیته فالدیة الباقی علی هذا التفصیل كما ذکرنا فی سنة الاثنان و ذلك فی عطیانهم و ان زادهم فالحطیة
 ما فرض للمقاتلة و الزرق باصل فقرا للسلیمین و فی السهم العاقلة لا یجوز اقل من نصف عشر الدیة فانما ذلك
 فی المال الحرة و فی خلاصة المضمرات و لا یجوز العاقلة اقل من نصف عشر الدیة و یجوز نصف المضمرات و نقص
 من ذلك فهو من مال العاقلة فی سنة فی سنة الله قولان احدھما ان العاقلة لا یجوز ما دون النصف و الثاني
 انما یجوز النصف و الاکثر و الاصح قولان لان ما دون نصف عشر الدیة لا یجوز العاقلة فی ثلثة و لا یجوز اقل من
 نصفه فکان نقصان الاموال و اذا لم یجوز العاقلة کان فی مال العاقلة لان الاصل وهو الوجوب علیه فی کل الاوان
 مثبت التخصیف عنه لا یجوز ما لا یجوز علی الاصل و فی مختصر القدری لا یجوز العاقلة بحد العبد و لا یجوز الحرة الی
 یوفی بها لحد الا ان یصد قوه و لا یجوز بالصلح و فی خلاصة المضمرات و لا یجوز العاقلة بحد العبد و صورته
 اذا جنى العبد بحد فاعلموا ان العاقلة لا یجوز علیه الدف و الفداء و من عاقلة العاقلة الا ان لا یجوز فی خزانة القدری
 انما لا یجوز العاقلة و یجوز فی مال العاقلة بحد العبد و بحد العبد و المصداغ علیه من الدیة و الاقرار من العقل
 و نقل الالباب بعد اكل قصاص سقط شبهة و البیانة فی دار الحرب ما دون اربع الموضع و لا یجوز من
 كانه الكافر من مسلم و لا اهل مصر من اهل مصر و كل ضامن مسلم اذا كان خطا فهو علی عاقلة ان كان له عاقل

وان لم يكن له عاقلة فعليه عيب التالف في الالبان وان كان القاتل ذمياً يجب في التالف التام لا النصف
وفي السرقة عاقلة المقتول قبلة وفي مخضرة القدرى ومولى المولا لا يعقل فيه مولاة قبيصة وفي العواقر
من الخواصة القبط والبري الذي اذا اسلم عاقلة ثبت التالف ظاهر الرواية
جنابة البهيم والجنابة عليهما في الهداية قال رضي الله عنهما الركيب ضامن لما وطأ من الدابة وما اصابه من جمل
او سبب او كسرت او غطت وكذا اذا اصابته ولا يضمن بالثبوت جرحها او قتلها وفي السرقة عاقلة لا يضمن
او جرحها لا يضمن الا اذا وقع في غير مكانه وفي مخضرة القدرى الركيب والرديف والعايد والبق يضمن من الدابة
واكمن الاخرار او كالمطوي اليد والرجل والقدم والصدمة والانه الجرح الكبر والالتفات في الطريق الا
للبول والروث ولا يضمن بالاعين الاخرار عنه كمنعه الرجل والذنب والبول والروث والانه العباد
الحصاة السابق فانه يضمن بفتح الرجل والذنب والاصل ان المروى في طريق السليم من غير شرط
السلامة لانه يعرف في نفسه وجهه في غير من وجوه كونه منكر كما بين كل الكس فحقن بالامة مقبدا
بما ذكرنا لتعدل النظر من الجاني ثم انما قيد بشرط ما يمكن الاخرار عنه ولا مقبدا لما يمكن الاخرار عنه
لا يضمن من المنع عن تصرفه ما يده وهو مفتوح والآخرار عن الايطار ما يصاحبه يمكن فليس من شرطه
السيطرة بشرط السلامة عنه والنفق بالرجل والذنب ليس كناية الاخرار عنه السير على الدابة فلم يقيد به
او نعم في الطريق ضمن النخبة ايضا لانه يمكن التور عنه وفي انارتهما الجرح الصغير كذلك لا يمكن التور عنه وفي
الكبير يمكن وكذلك لو رانت او رالت في الطريق معي نصير لما بين من عدم التور عنه والبق يضمن تحت
يدها او جرحها او ذنبها لانه لم يزل عين السابق فيمكن الاخرار عنه وقال اكثر الناس جرح الدابة لان السابق
لا يضمن النخبة الضامة الهداية والرديف والركب لا يمكن من الاخرار وفي السرقة رجل على دابة فو
لروث او بول فخطب النان برونه او بولها يضمن ان وقع في غير ذلك فخطب النان برونه او بولها
ضمن وفي هداية الفقه من الجرح الصغير وكل شيء ضمن الركيب ضمن السابق والعايد الا ان على الركيب الكفاية
فيما وطأه الدابة بيد او رجلها ولا كفارة عليها ولا على الركيب فيما دار الا الايطار وكذا يتعلق بالايطار
في حق الركيب جرح النان والروية دون السابق والعايد وفي العروق السابق والعايد والركب
حق الضمان على السواء والكفارة يجب على الركيب دونها والفرق بينهما وذلك لان الكفارة جرة
المبذرة والركب مبذرة لانه الفصل فعليه به فصار كانه قتل مبدع بخلاف القاييد والسابق مسبب

وليس من شرطه فلا يكون الحجاب الضمان على السبب كمنه في الحق ومن لم يبق في ملك لا يضمن الا في وطئت
وابتد به او وجها وكذا في الواثق والقياد والابق والجنس وذلك لان الباق في ملك لا يضمن والبق
غير متعدي في نفسه فلم يضمن ما تولد منه ولا نه يضر في نفسه فلا يكون بشرط السلامة فاما اذا وطئت فالتلف حصل
بعينه ولهذا يضمن الكفارة ومن تلفت شيئا فعليه ان يكون في ملكه او غير ملكه من شئ الكفر في وفي
التمهيد قال محمد بن محمد بن قنبر في القيد وسابق وعي كل غير راكب فوطي غير انسان فالضمان على القيد
والابق راكب ذلك البعير وذلك بغير قدامه الضمان والكفارة على راكب ذلك البعير وفي الهداية
قال ومن قاذف رافض من الماوطا فان عليا جبر ان شئ يضمن الهدية وهي على القيد لان القيد
عليه حفظه كالسابق وقد امكن ذلك فقد صار متعديا بالتعريف به وانسب بوصف التعدي سبب
الضمان الا ان ضمان النفس على القيد فيه وضمان الماوطا له وان كان يوصي بغير الضمان عليها لان قايده
الواحد قايده لكل وكذا استحقاق الضمان للارثه وهذا اذا كان السابق في جانب من الابواب اذا توسطها
واخذ بزام واحد يضمن ما يطلب كما هو خلفه ويضمن ما تلفت ما بين يديه لان القيد يتقوى خلفه والسابق
سوق يكون قدامه فيها ايضا قال وان ربط البعير الى القطر والقيد لا يضمن فوطي المربوط ان تلفت فعي عليه
القتل لانه لا يمكن صيانة القطر عن ربط غيره واذا ترك الصيانة صار متعديا وفي التمهيد والراكب للموت
يكره ان يارث وعنده الكفارة بخلاف القيد وان جنس من جنس ضامن كان ينفذ في جنس ما كان
بعد عطفه منه ويسره لا يضمن الا ان لا يجد طريقا غيره وفيه ايضا وان جنس يضمن في جنس برجله او يذبحها جنس
بغير امر الراكب ولا يضمن بغيره فالضمان عليها لانها سابق وراكب الضمان النسخ وفي الهداية ومن سار على دابته
في الطريق فضر به رجل ان جنس نفخت رجل او او جذبه به ما او نفخت فضرته فقتله كان في جنس الجنس
وول الراكب هو المردى من عمره مسود في القتل والراكب والراكب موعان يرفع ان جنس فاضيف
فصل الرابعة اليه كما هو فعله به ولان الجنس متعدي في سببه والراكب غير متعدي في جنس جانبيه في التوزيع للمعدى حتى
لو كان واقفا وابته على الطريق يكون الضمان على الراكب وان جنس نصفي لانه متعدي في الباق والبقا وان
نفخت الناحية كان منه هدر لانه بمنزلة الباق في جنس نفسه ان القتل الراكب قبل كانت دية على عاقلة الناحية
لانه متعدي بسببه وفيه الدية على العاقلة ولو ثبتت جنسه على رجل فاطا فقتله كان ذلك على الناحية دون
الراكب ما هنا والواقف في ملكه الذي يسير في ذلك سواء وعن ابو يوسف ان جنس الضمان على الناحية

الركب صعين لان السلف حصل من الركب في الدابة والى ان مضى الى ان خرج الضان عليه
بان الركب لا ضمان عليه فحق لانه لم يكن له ان يخرج من السوق فصاح امره به واسفل الركب امره بول
رجلا في سيرة نفسه وان حسن في الركب فله عليه اذا كانت في فوره الذي فيها لان سيرة في تلك
الى ان مضى اليه والاول من يتناول فعله السوق فلا يتناول من حيث انه تلف في ذلك الوجه يقتضيه عليه
والركوب ان كل من لم يوطى الفرس ليس بشرط لهذا العلة بل من شرط او علة السيرة ومات فله عليها
لان الحر فوطى او علة للرجل كذا في اوقاف الضمان قبل رجوع الركب عن الضمان في الباطل لانه فضل
بامره وقبل الرجوع وهو الاصح فيها اذ لانه لم يبره بالباطل والفرس يفضله في فصله في ان امره بغيره في الدابة
بغيره فوطى في الدابة فحق عاقبه الصبي فان لم يبره في الدابة امره بالسيرة والباطل يقتضيه في
ايضا وان حسن اذا كان بعد الضمان في رقبته وان كان صبي فحق لانه لا يبره ان ياتى بها في بعض
الوقت في الصدم ان يبره في رقبته ومنه الكلب اذا قتل الصيد صدمه بالبول وكل واصطدم الغرس اذا قتل
احدهما الاخر فحق الدابة التي اذا بره بغيره جازا ونحو الدابة من باب من ياتى بها واطعها بغيره
كذا في الصبي والمغرب في السقاية قال وان كان الصبي لم يتيك على الدابة ولا يبره وقد حمل الرجل والدابة
واقفه ثم سارت فوطى السنان او قد تمتع فانه لا يبره في ذلك الصبي ولا الذي حمل الصبي ولا
على الدابة اما الضمان على الصبي لان الصبي اذا كان يحمل السيرة الدابة لا يكون مضى الصبي يكون الصبي بغيره الحامل
على الدابة واما لا يحب على الرجل لان الرجل ليس بالدابة واول ما يجر ان يضاف سيرة الدابة الى احدتهما فحق
سيرة باختياره وفي السيرة في كتاب الغصب رجل ساق حمرا وعليه في حطب وكان يحمل واقفا في الطريق
وبسيرة فاقبل بر وبروا وقال في نفسه فلم يسمع الواقف سمع كس لم يتيك لان يتيك الطريق حتى
خرق الخطيب بضم و ان سمع و تبيك ان يتيك الطريق ومع ذلك لم يتيك بغيره في الثانية وفي ثالثة
الذي قبل رجل ساق دابة فوق السرج على رجل فقتله في دابة الفقه وكذا على يد اسير او دابة كالهيم وكوه
وكذا كان يحمل عليها في الدابة ولو وقت دابة على طريق ولم يبره فاسارت عن ذلك المكان وانفقت شيئا
لا يبره لانها ليس في ذلك المكان فضا بغيره دابة منفقة وفي رواية الفقه قال رضي الله عنه في البرطان والرسالة
في طريق المسلمين فضا بغيره في فوره فاعلم من ضامن ولا تعطفت بغيره بغيره الفقه حكم الاسير او كس لم يبره
اخر سواه وكذا اذا وقت ثم سارت في القراخي او في غيرها في الطريق ولو اسير طر فضا بغيره شيئا في فوره ذلك الصبي

بالاجماع وفي كثر القايق ومن ارسل بجمته وكان له سابق فاصبت فيه فوراض في فيه ايضا وان ارسل
او علي ولم يكن سابق او انقضت دابة فاصبت بالاداميا لا اي للبيض في البداية من ارسل بجمته كان
له سابق فاصبت فيه فوراض لان الفعل اتفق اليه بواسطة السوق ولو ارسل طريقا فاصبت فيه
فوراض لم يضر في الفرق ان يدعيه بجمته في السوق فاجبره بقوة الطير لا يحل السوق فصار وجود السوق معدوم
وفي التمهيد ان انقضت الدابة او لم يمت منه فاصبت وقت الانقضاء الى في فوراض لا ضمان عليه
بدابة الفقه ولو انقضت الدابة فاصبت بالاداميا ليدانها والاضمان على صاحبها وفي السر اذا انقضت
الدابة ودخلت في النان ليدانها راوا فسد الذرع لم يضر بملكها في الابانة من الجماع الاضمان
اذا ذهب ليدانها راوا فسد ذرع رجع رجل للاضمان على ان لم يرد وانما ذهب لغيره فقد قال
الله تعالى ولا تعدوا ان الاعلى الظالمين وقال الشافعي رحمه الله كانت ذممت بهما لا يضر في فداوى
التي رجع الله في باب المزارعة وسيل الوضوء رحمه الله من دابة دخلت في النان فصار الاضمان
قال الاضمان على ذممت في النان من جملتها من مزرعة وفي الفصول من المجلد الثاني في الراعي اذا قام ذممت
من الذرع بحيث لو كانت قد دلت ضمن الراعي الذرع وقد مر نحوه في كتاب الفقه في منطق الغنية
راي جاره بكل غيره فلم يضر حتى اكلها ففقدت التمسح رحمه الله والتمسح لا يضر في نزع الطحوي وان
رجل التي حية او عطية على فاعه الطريق على رجل ففقدت على الذي التي الحية الان تحول من ذلك الموضع
موضع او ففقدت من ففقدت في النان او ففقدت من ففقدت من ففقدت من ففقدت من ففقدت من ففقدت من
يوجد منه الاخر والارسل في النان رجع على كلبه على ففقدت من ففقدت من ففقدت من ففقدت من ففقدت من
رضي الله ويضر في قول ابو يوسف رحمه الله والحن في الفتوى قول ابو يوسف رحمه الله وفي السجدة اذا اشكى
على النان ويضر في ففقدت من ففقدت من ففقدت من ففقدت من ففقدت من ففقدت من ففقدت من ففقدت من
وفي منطق الغنية صبي على اشكى على ففقدت من ففقدت من ففقدت من ففقدت من ففقدت من ففقدت من ففقدت من
عنه الاشياء معه ففقدت من ففقدت من ففقدت من ففقدت من ففقدت من ففقدت من ففقدت من ففقدت من
فوق الشيايب يضر ان كان يضر في المار والتمسح بالافلا وفيه ايضا وضع في الطريق ففقدت من ففقدت من
وقد كنت انما لم يضر في كذا الدابة ان اذا التقى ففقدت من ففقدت من ففقدت من ففقدت من ففقدت من ففقدت من
على ملكها العدم حيثما في النوا اذا قطع من بعضه يضر في نقصان من قطع الاول نقصان فافقت

ولو قطع ونبه بعض النقصان عن شيء انما اذا قطع ونبه على القاضى بعض القاضى بعض القيمة كان
 غيره بعض النقصان لا غير كذا في السجاية وفي باب النصب في كسر الدفاتق وفي عين شاة النقصان
 وفيه ايضا وعين بدنية الجزاء والجزء والنقصان في القيمة في البداية شاة النقصان في عين تفرع الجزاء
 جزوه ورج القيمة وكذا في عين الجزاء والنقصان في الشافعية عند النقصان اعتبارا شاة ونبه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في عين البداية برج القيمة وكذا قضى في عين البداية برج القيمة وكذا
 في الزينة والجمال والعلم من عدم الوجهية لادنى وقد يكمل الكل من عدم الوجهية بالكمالات فعدت
 بالشمس ليدل على ان باب ربح القيمة والشاة الاخرى في النقصان فلا يمكن ان يكون لقيمة العمل ما يربو
 اعين عين ما عيني لم يستعمل فكان ذات اعين اربح فوجب الربح لثبوت احديهما في التجرد قال الخفيف رحمه
 الله اذ اخرجني انسان على حيوان فاستملكه نحو البغل والحيوان اذ قطع يد ما اذ بهما فان صاحب الحيوان
 ان شاة بغير قيمة وسيله له وان شاة حصة ولا يضمن شيئا وقال محمد بن ابي ابي كان له قيمة بعد قطع اليد
 فان شاة حصة ودفعه اليه وان شاة حصة وضمنه النقصان والفقهاء على قول لا خفيف رضي الله عنه في هذا في قوله
 على كسول اللحم فان كان مما يوكول له فذلك الانسان ليس له ان يملكه اذ النقصان لا يلزم فان شاة حصة
 ودفعه الى الذاب وان شاة اسكه ولا يملك له وقال محمد بن ابي ابي كان له قيمة بعد قطع اليد فان صاحب
 بالي ان شاة حصة ودفعه اليه وان شاة حصة وضمنه النقصان وان كان شاة يوكول له فذلك ليس له
 ان يملكه اذ النقصان لا يلزم والي ان كان في قوله لا خفيف رضي الله عنه في هذا في قوله لا يملكه
 يضمنه النقصان لان الجدة قيمة وان قتله قتل فليس له ان يضمنه النقصان وكذا النقصان في قول محمد رحمه
 الله على قول لا يضمنه في النقصان في الوجهين اذ حصة لوقوع حصة اليه في كل واحد من الوجهين
 بل كما استدل في قول لا يضمنه في النقصان اذ لم يملك اليه كذا في الوجهين وفي الوجهين في الوجهين
 الجناية لوقوع احدى فوازم الدابة ضمن جميع قيمتها
 ومن خويرا في طريق المسلمين اوضع حجر فقتل بذلك انسان فدية على عاقلة وان تلف بهيمة فضاها
 في مال لانه متعدي فيضمن ما يتولد منه غير ان العاقلة تحمل النفس من المال وكان ضمن البهيمه في مال والقار
 البراءة واتحاد الطين في الطريق بمنزلة القار والحجر والخشب لما ذكرنا بخلاف ما اذا كنس الطريق فخطيئة
 موضوعة كمنه انما جهت له لانه لا يملكه فانه احدث شاة في مال القار وذا الذي عمر الطريق حتى

لوجع الكتاب في الطريق ويقتل بالناس كان ضامن بقوله تعالى وفيها ايضا ولو خسرنا في الطريق فمات على الطريق
 فيه جوعا او غما الاضمان على الخافضه الى حقيقه رضي الله عنه معني نفسه الضمان لما ذكرنا انما كانت من الوقوع قال
 ابو يوسف رحمه الله ان مات جوعا فذلك وان مات غما فذلك وضامن للملأه لا سبب للمسلم سوى الوقوع
 فالحق لا يختص باليهوقال محمد رحمه الله موضوع في الوجه كل لانه انما احدث بسبب الوقوع لولاه لكان
 الطعم قريبا منه وفي المخطوطة في باب الى حقيقه رضي الله عنه مات في بر طريق غما فالحق على الخافضه عرفا وفي
 المحصر قال من خربا على قاره الطريق فوقع فيه ان مات غما فالحق على الخافضه لا يضمن وفي اللابنة
 حين جاء يقوم الى طريق من طرق المسلمين قال اخبروا لي بها يراهم فاضمنوا فاضمنوا على الامر دون
 العاقل واما في المكين الطريق مشهور ابا المسلمين لم يعلمهم استا جرد لك في كرتيب هذا المستعمل
 جاء يقوم وقال اخبروا لي هذا الطريق يراهم فاضمنوا في اوله فاضمنوا في اخره ان لا يقول استا جردكم على خبره
 فاضمنوا فاضمنوا هذا على الخافضه المستعمل في المسألة الاولى من حيث المعنى لان المستعمل هو من اعلمهم
 الطريق فان موضع هذه المسألة ان المستعمل قال لهم اخبروا لي هذا الطريق وفيه الضمان ولو استا جردكم على خبره
 في فناء واره مخبر اذ وقع من العمل ثم وقع فيه ان كان اخبر المستعمل بالاجراء لم يضمن فاضمنوا على
 الامر ولو كان اخبره انه ليس له حق الخبر فاضمنوا ان يكون الاخير ضامن وفي الاستحقاق الضمان على الامر
 ان كان بعد الفرائض من العمل في الهداية من الجامع الصغير في البالوي يخبره بالوجه في الطريق فان امره السلطان
 بذلك او اخبره عليه لم يضمن لانه غير متعدي فاضمنوا من له الولاية في حقوق العامة وان كان غير متعدي
 متعدي اما بالتصرف في حق غيره او بالقبض على ما لا يملكه او بالامام اذ هو من مقتدره بطر السلاطة وكذا الجواب
 على هذا التفسير في جميع ما مضى في طريق العامة مما ذكرناه وغيره لان المعنى لا يختلف وكذا الوجه في ممكنه لا يضمن
 لانه غير متعدي وكذا اذا اخبر في فناء واره لانه ذلك لمصلحة واره الفناء وفي تصرفه في هذا اذا كان الفناء
 مملوكا له حتى لا يخبره لانه غير متعدي اما اذا كان لمصلحة المسلمين فاضمنوا بان كانت في سكره غير نافذة فاضمنوا
 لانه سبب متعدي وهذا صحيح وكذا الدال على من اخرج الى طريق العامة كنعنا او ميزابا او جوا او دكانا
 فلكل نفعه وفيه ايضا فان مات احد بسقوطه فدية على قاتله كما لو خربا في الطريق او وضع حجر اقتصد به
 انسان في التمدن بخراب في شوارع العامة لمصلحة العامة او بنى فطره فطلب الناس لا يضمن الا اذا
 كان غير امر السلطان وعنده الى يوسف رحمه الله في غير المشهور لا يضمن في الهداية وليس لاصح

الرب الذي ليس بحدان يسبح بلسان لا يميز بالابواب ونعم لانهم لم يملكوهم ولم يدعوا بسبب سعة نعم
كل حال فلا يجوز التصرف في نعمهم ولم يميز بالابواب ونعم في الطريق النافذة التصرف الا اذا كان ضررا لا يتعدى الضرر
الى اذن الكل فجعل في حق كل واحد كانه هو الملك بحدده كما يكاد يعطل على طريق النافذ ولا كذلك في النافذ
الوصول الى رضاهم فمكن في حق الشريك تحقيق حكمه وفيه ايضا واذا اتسرع في الطريق وشك او ميز ابا او نحوه فخطئ
على ان لا يعطى فلهذا على عاقلة لا يمسبب لتعدد شغل في الطريق وهو اسباب الضمان وهو الاسهل في
نصف الاحتياط والتصرف المنع في طريق العائنه لكل واحد منهم ان يزيد لان الحق للعائنه والاولى ان يرجع
الحكم في هذا هو المحتسب لان امر الشريك موقوف اليه وفي التجريد ان كان قديما فذلك لان طريق العائنه
قديم ولا يجوز التصرف في طريق العائنه كما اورد في حقه رحمه الله عن ابي حنيفة رضي الله عنه قال لا تولى فان كان
يضر بالطريق قديما ان كان لا يضر ترك وفي السراجيه رجل شغل في الطريق فبارك الله في ذلك فخطئ
ضمن نريد باذا ارش كل الطريق بحيث لا يجد طريقا غيره وفي السفينة قالوا لافيض البراءة ان امر المار
على الموضع الذي شغل لم يعلم بذلك بان كان ليلا او كان الا واعي مات من ذلك وانما اذا علم المار
بالمرش ومضى على الموضع الذي شغل مات فان المرش لا يفهم وكذلك الجواب لقوله المار على النسيب وهو
وفي التجريد والكبرى كنهها دور في احكامها بل هي في السكة فزول به انسان او دابة فذلك قال محمد رحمه الله
ان كانت السكة لا منفذ لها فلا ضمان عليهم لان ذلك يخلص لهم فهم متصرفون في خالص حقهم وكانوا مسلمين
غير متعدين فلا يصحون وان كانت السكة منفذ في طريق نافذ للعائنه فيه حتى فالتدري رمي بالنسيب
فيما يتلف به وهو متعد في النسيب فيض قال الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا القيس والحسن
انه لا يجب عليهم الضمان وان كانت الضمان وان كانت السكة نافذة لان في هذا مجرى علم وانما ايجاب
محمد رحمه الله بالضمان لان النسيب يتلف في بلادهم فلم يكن عندهم ملو على عام قال القاضي حن رحمه الله ان ضلوا
ذلك بدون الامام او بدون من فوض الامام اليه او كانت السكة مرفقا بحيث يجهل من فصل النسيب
خرج عظيم حتى حرق اذن في ذلك دلالة فالمرحوم قال الفقيه ابو الليث رحمه الله والافاقوى على ما ذكر
محمد رحمه الله وفي السراجيه لو تفرق اثنان في دار فاحد في مغارة فغشبه انسان وفيها ايضا رجل وضع سيفه في الطريق
فغشبه انسان ومات وكسر السيف فدمر على صاحب السيف قيمة السيف على العائنه في السفينة
مجلس شيا وهو يمشي في الطريق فخطئ عن ذلك في الطريق فخطئ به انسان فالحق ضمن ويؤتى ان يتلف

بوقوعه عليه وبغيره بعد ما وقع في الطريق وهذا لان محل الملتصق في الطريق على راسه طهره من لكتة بغير شرط
 السلامه بمنزلة الرجل المذنب في السرية اذ اخبره ثم سداه ثم جبره وفتح راسه فالحاصل على
 الاول الاذا كبس الاول بالتراب فيكون دون الخطه والديق وفيها ايضا واذا خبره على قارة الطريق
 فاقبضه في النافذات فالحاصل على الملتصق وفي التذنب خبره ثم قطعها الاخر فالحاصل على الاول
 وفيه ايضا من خبره غير ملكه فوقع فيها انسان وقال الملك فعل بهي يصدق استسما لا لا يسمو
 التجرد ملكه خبره في الطريق فمات فيها انسان ففقد مولاه بالبدنه ثم دفع كل المملوك او بقدره قال ابو
 النصف او بقدره لان الجنابة الاولى انقضت بالعداء فالتحقت بالعدم وصارت كأن لم يكن لهما
 ان صاحب الجنابة من استحق العبد بديل الاول بقدره عن الاول بل دفعه لهما ثم وقع فيها انسان اخر
 يتاركا اوله واوله والاواني الرتبة المدفوعة الا ان بالعداء صار كان المولى انشترى لنفسه من اوله
 الاول فقبل ملكه في النصف فانقطع عنه حكم الجنابة في النصف وصار كما لو خبره بغيره وفيه ايضا مملوك خبره
 في الطريق ثم اعتقه المولى ثم وقع فيها المملوك فمات ضمن المولى فماتت العبد في قول ابو يوسف رحمه الله
 لان ضمان المحرور يجب على المولى فصار وقوعه الى وقوع الاجنبي وفيه ايضا وعن محمد رحمه الله ان لا شيء عليه
 وذكر في الاصل من قول ابو يوسف رحمه الله بلا خلاف في التذنب يقع رجل في غير يتعلق بالآخر ولو لم
 ان في ثالث فوقعوا فماتوا فوقع على جميع ان لو لم يوف حال موته وموان خبره او اجاب في حال
 موته او لا يوف ذلك ان عرف ذلك فهو على تسعة اوجان عرف ان مات بوقوعه في البراءة الصالح
 الى فردان مات بوقوع الثاني قدمه هر وان مات بوقوع الثاني وان مات بوقوعه في النصف بغيره
 على الثاني وان مات بسقوطه ووقع الثاني عليه فالنصف على الاول والنصف هر وان مات بسقوطه ووقع
 الثاني على النصف على الاول والنصف على الثاني فان مات من كل ذلك فالتكليف منه بغيره وثلثه على
 الثاني فان ماتت الثلثة فماتت اوجان مات بوقوعه في البراءة فماتت الاول وان مات بوقوع الثاني عليه
 لدمه وهر وان مات بوقوع الثاني على النصف دمه هر فالنصف على الاول ولما ماتت الثلثة وهو
 بوقوعه في البراءة فماتت اوجان لم يوف حال موته فالتكليف على الاول على الاول والثاني في موته محمد
 رحمه الله قال وفي الاستحسان دية الاول اثلث على صاحب البر الثلث وعلى الاوسط والثلث بغيره

الثاني نقصان نصف بر و نصف على الاول وية الثالث على الثاني ولم يمس محمد بن محمد بن النعمان
 من وجه القيس اربع مئة كل واحد قد ظهر له سبب فالعوى سبب ظاهر في موت الاول والثاني سبب ظاهر في
 وكذا اجر الثاني في حق الثالث فلا يقطع الحكم عن هذا السبب الظاهر حتى تثبت ان وجوده الاستحسان لا يثبت
 قد ثبت وصح كل واحد لاضافة الموت اليه فلا يقطع عنه في السراية برجل من فطره على غيره اذن الامام
 او سبط الجرج في الطريق فتدبر برجل المرور عليه فخطب لم يضمن المخطئ كذا الموضع خشيته في الطريق فتدبر برجل
 المرور عليها وفي الكبرى بن فطره في غير مكان فتدبر برجل المرور عليه فخطب به لاضمان على من بناه في كذا المكان
 في مائة شئ اتخذ برجل في مكانه او بالوعة فمنها ما يطا حارة فطلب تحويله لغيره فخطب المخطئ فخطب المخطئ لم
 يضمن بالوعة فخطب في وسط الدار وفي الهند لم يضمن السبي حرفا في ارضه او وضعوا فيه ميزانا او جرب فخطب
 لاضمان عليهم ولو فعل غيرهم لم يضمن في السراية سبب بعثرة علف برجل منهم فتدبر او جعل فيه بوارى او حصار
 فخطب برجل لم يضمن وان كان الذي فعل من غيره العشرة يضمن في الهداية واذا كان المسجد المشقة
 تعلق برجل فتدبر او جعل فيه بوارى او حصار فخطب برجل لم يضمن وان كان الذي فعل ذلك من غيره
 العشرة ضمن قالوا وهذا عندنا في غير فرضي الله عنه وقالوا رحمه الله لا يضمن في الوجهين لان هذه من كل
 واحد اذن في قائمته فلا يتعدى بشرط السلامة كما اذا فعله باذن الامام واحد من اهل المسجد والى حنفية
 رحمه الله وهو الفرق ان التدبير فيما يتعلق بالمسجد لا يردون غيرهم كنصب الامام واختيار الموقوف في حجة
 واعلانه وذكر الراجح اذا استقيم به غير اهل مكان فعلهم مباح مطلق غير متقيد بشرط السلامة فضمن
 تعبوا وبما يتقيد بشرط السلامة وقصد القرية لابناء في الزواجر وفي السخاينة قال شمس الائمة الحنابلة
 اكثر الشيوخ رحمه الله اخذوا بقولهما في هذه المسئلة عليه الفتوى فيه ايضا وهذا اقل غير انهم اذا فعل
 باذنهم فلا يضمن بالاتفاق وفي شرح العلاءي قال من سبط حصار في المسجد وتعلق فيه فتدبر او بانيه او حصر
 حرة وهو ليس من اهل المسجد فخطب به وقالوا رحمه الله لا يضمن في الحصار والتدبير واليهم في البناء
 وفي كسر الدقاق وان جلس فيه برجل منهم اي من اهل المسجد فخطب برجل ضمن وان كان في غير الصلوة
 وان كان فيما لا في الهداية قال ان جلس فيه برجل منهم فخطب برجل لم يضمن ان كان في الصلوة وان
 كان في غير الصلوة ضمن وهو في حنفية رحمه الله وقالوا لا يضمن على كل حال ولو كان جالس لقراءة القرآن
 او للمعالم او الصلوة او نام فيه في أثناء الصلوة او في غير الصلوة او مر فيه مارا وقد يحدث فهو على الاستحسان